الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الجيو طاقوي في بحر قزوين:
دراسة في التنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
حليم قيبوب

اشراف الأستاذة:
د/سميرة شرايطية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
رؤوف هوشات	أستاذ محاضر –ب-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
سميرة شرايطية	أستاذ محاضر – أ-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا
وديع مخلوف	أستاذ مساعد –ب-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الجيوطاقوي في بحر قزوين:
دراسة في التنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات استراتيجية و أمنية

إعداد الطالب:
حليم قيبوب

اشراف الأستاذة:
د/سميرة شرايطية

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
رؤوف هوشات	أستاذ محاضر –ب-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
سميرة شرايطية	أستاذ محاضر – أ-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا
وديع مخلوف	أستاذ مساعد –ب-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يسعدني ويشرفني أن أضع بين أيديكم هذه المذكرة، ثمرة جهد وعمل دؤوب امتد على مدى سنوات من المثابرة والسعي الحثيث. ولولا عون الله وتوفيقه، ثم دعم ومساندة العديد من الأشخاص الذين أكنّ لهم كل التقدير والاحترام، لما كان لهذا الجهد أن يرى النور.

أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة شرايطية سميرة، التي لم تبخل عليّ بعلمها الوفير، وتوجيهاتها السديدة، ونصائحها القيمة، لقد كان لجهودها المباركة وإرشاداتها الحكيمة الأثر البالغ في توجيهي وإرشادي نحو الأفضل.

كما أعبر عن خالص امتناني وعظيم تقديري لأعضاء هيئة المناقشة، وجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية الذين لم يدخروا جهدًا في توفير الدعم الأكاديمي والمعنوي، وكانوا دائما مصدر إلهام وتشجيع لي ولزملائي.

ولا يفوتني أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى زملائي الأعزاء، الذين شاركوني هذه الرحلة الأكاديمية، لقد كانت لحظات العمل المشترك وتبادل الأفكار معهم محطة مهمة في مسيرتي الأكاديمية.

في الختام، أخص بالشكر كل من ساهم ولو بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة في إنجاز هذا العمل، سائلًا المولى عز وجل أن يوفقني وإياكم لكل خير، وأن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتنا جميعًا.

والله ولي التوفيق.

حليم قيبوب

إهـــداء

بسـم الله الرحمن الرحيـم

الحمد لله الذي بنعمته تتـم الصالحات، وبفضله تتوالى النعـم، وتتحقق الغايات . الحمد لله الذي علّـم بالقلـم، علّـم الإنسان ما لم يعلـم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، معلـم البشرية، وعلى آله وصحبه أجمعين .

إلى روح الحياة، وشريكة الدرب، زوجتي العزيزة ، التي كانت لي السند والداعـم، وكانت بتضحياتها وتفهمها خير معين في رحلتي الأكاديمية . زوجتي الحبيبة، أهديكِ هذه المذكرة، عربون محبة ووفاء، واعترافا بجميلكِ الذي لا يحصى .

إلى أبنائي الأحباء: أسامة ، جيهان وأميرة ، الذين كانوا بسمتي وأملي في أحلك الظروف، ضحكاتكم وبراءتكم كانت النور الذي أضاء لي طريق الاجتهاد، أهديكم هذا العمل لتكونوا فخورين بوالدكم، ولتكونوا أنتم دافعا لمزيد من العطاء والإنجاز .

إلى والدي العزيز، الذي كان دائما قدوتي ومصدر إلهامي، إلى والدتي الحنونة، رمز العطاء والمحبة، التي كانت دعواتها الصادقة تضيء لي الطريق . أمي الحبيبة، لكِ كل الحب والامتنان، وهذه المذكرة هي أقل ما أقدمه لكِ تعبيرا عن شكري ووفائي .

إلى كل من ساندني ودعمني بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، أهديكم هذا الإنجاز، سائلًا المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم .

والله ولي التوفيق .

حليم قيبوب

" إني رأيتُ أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ:

لو غُيّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يُستحَسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل. وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

نسبتها للقاضي الفاضل – عبدالرحيم بن علي البيساني.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الاول: تأسيس مفهومي لأمن الطاقة

المطلب الثاني: مفهوم التنافس وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الاول: أمن الطاقة من منظار العلاقات الدولية

المطلب الثاني: مكانة منطقة بحر قزوين في نظريات الجيوبوليتيك

الفصل الثاني: مكانة منطقة بحر قزوين ضمن معادلة الطاقة

المبحث الاول: منطقة بحر قزوين من منظور الجغرافيا السياسية

المطلب الاول: جغرافيا وتاريخ منطقة بحر قزوين

المطلب الثاني: الدول المشاطئة لبحر قزوين وأوضاعها

المطلب الثالث: حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين

المبحث الثاني: اشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين

المطلب الاول: الوضع القانوني لبحر قزوين

المطلب الثاني: مواقف دول بحر قزوين حول الصيغة القانونية

المطلب الثالث: النظام القانوني لبحر قزوين في ظل اتفاقية أكتاو12 أوت 2018

المبحث الثالث: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

المطلب الاول: القدرات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين

المطلب الثاني: خصوصيات وامكانيات دول بحر قزوين

المطلب الثالث: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة بحر قزوين

الفصل الثالث: تنافس القوى الدولية على مسارات نقل الطاقة في بحر قزوين

المبحث الاول: مسارات أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين

المطلب الاول: المساران الشمالي والجنوبي لنقل الطاقة

المطلب الثاني: المساران الغربي والشرقي لنقل الطاقة

المطلب الثالث: المسار الجنوبي الشرقي لنقل الطاقة

المبحث الثاني: قوى التنافس على خطوط نقل الطاقة في بحر قزوين

النطلب الاول: التواجد الامريكي والاوروبي في منطقة بحر قزوين

المطلب الثاني: مسألة الطاقة في بحر قزوين من منظار روسيا الاتحادية والصين

المطلب الثالث: رؤية إيران وتركيا لمسألة الطاقة في بحر قزوين

المبحث الثالث: تداعيات التنافس الدولي في منطقة بحر قزوين

المطلب الاول: عسكرة منطقة بحر قزوين

المطلب الثاني: الصراعات في منطقة بحر قزوين

المطلب الثالث: بروز الأقطاب والتحالفات حول منطقة بحر قزوين

الخاتمة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبرز الديناميكيات التي يشهدها أمن الطاقة في ظل المنافسة الدولية المتزايدة، حيث تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن جميع الفاعلين سواء كانوا دولًا أو جهات غير حكومية، يسعون عبر السياسة العالمية إلى تعزيز قوتهم إلى أقصى حد ممكن، وهذا السعي المستمر نحو القوة يدفع هؤلاء الفاعلين إلى التركيز بشكل مكثف على المناطق الاستراتيجية التي تعتبر أساسية لتعزيز نفوذهم واكتساب مصادر جديدة للقوة.

تبرز منطقة بحر قزوين في هذا السياق كنقطة محورية ذات أهمية جيواقتصادية كبيرة، حيث تُعد أحد أهم المناطق العالمية المنتجة لمصادر الطاقة، التي تحتوي على ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط بعد الخليج العربي، فهذه الأهمية الجيوطاقوية جعلت بحر قزوين منطقة استراتيجية تسعى القوى الإقليمية والدولية للسيطرة عليها لتعزيز أمنها الطاقوي، الذي يعتبر عنصر جوهري في السياسة العالمية المعتمدة بشكل كبير على القوة والمصالح.

تعكس الديناميكيات الأمنية والاقتصادية المرتبطة ببحر قزوين مدى التشابك والتعقيد الذي يميز المسرح الدولي اليوم، حيث تبرز استراتيجيات القوى الكبرى تجاه منطقة بحر قزوين بتعقيدها وتداخلها الشديد، مما جعل المنطقة مركزاً للتنافس الدولي حول موارد الطاقة بما يعرف بـ"اللعبة الكبرى الجديدة" (New Great Game) بين الفواعل الكبرى، وهذا التنافس لا يقتصر فقط على السيطرة على مصادر الطاقة، بل يمتد أيضًا إلى مسارات خطوط نقلها إلى الأسواق العالمية تحت ما يُعرف بـ"حرب الأنابيب" (Pipelines War).

بناءً على ذلك لم تعد الطاقة مجرد مورد اقتصادي، بل أصبحت أداة استراتيجية في إدارة التنافس الجيوسياسي من أجل الهيمنة العالمية، فالتحكم في مصادر الطاقة ومسارات أنابيب نقلها إلى الأسواق العالمية يعني التحكم في التوازنات الجيواقتصادية الدولية، مما يمنح الفاعل المسيطر ميزة استراتيجية تتيح له الهيمنة على النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية :الامن الطاقوي؛ التنافس الدولي؛ الجيوسياسة؛ بحر قزوين؛ خطوط انابيب نقل الطاقة .

abstract

Abstract:

This study aims to analyze the most prominent dynamics in energy security amidst increasing international competition. The study is based on the fundamental premise that all actors, whether states or non-state entities, seek through global politics to enhance their power to the greatest extent possible. This continuous pursuit of power drives these actors to focus intensely on strategic areas that are essential for enhancing their influence and gaining new sources of power.

In this context, the Caspian Sea region emerges as a focal point of significant geoeconomic importance. It is one of the most critical global regions producing energy sources, containing the second-largest global oil reserve after the Arabian Gulf. This geoenergy importance has made the Caspian Sea a strategic region that regional and international powers seek to control to enhance their energy security, which is a crucial element in global politics, heavily reliant on power and interests.

The security and economic dynamics associated with the Caspian Sea reflect the complexity and interconnection that characterize the international stage today. The strategies of major powers towards the Caspian Sea region are marked by their complexity and intense overlap, making the region a center of international competition over energy resources in what is known as the "New Great Game" between major actors. This competition is not limited to the control of energy sources but also extends to the routes of transmission lines to global markets under what is known as the “Pipelines War”.

Accordingly, energy is no longer merely an economic resource but has become a strategic tool in managing geopolitical competition for global hegemony. Controlling energy sources and the routes of pipelines to global markets means controlling international geoeconomic balances, providing the dominant actor with a strategic advantage that allows them to dominate the international system.

Keywords: energy security; international competition; geopolitics; Caspian Sea; energy transport pipelines

مقدمة

أدت التحولات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى بروز قضايا دولية جديدة استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي، ودفعت صانعي القرار في الدول الكبرى والصاعدة إلى إعادة ترتيب أولوياتهم القومية، حيث تعاظم في هذا السياق تأثير العامل الاقتصادي على التعاملات الدولية، وأصبح المحرك الرئيسي ومفتاح العلاقات التي تشكل السياسة العالمية، وتجلى ذلك بوضوح في ظل التحولات الدولية الحالية وتأثيرات متغير الطاقة، مما إستدعى إعادة النظر في مكانة وخصوصية المفاهيم الأمنية التقليدية.

لقد أصبحت الطاقة في الوقت الحاضر عنصراً حيوياً في تشكيل البيئة الأمنية للعلاقات الدولية وتوجيه السياسة الخارجية للدول الأكثر استهلاكاً لها، وبات الوصول إلى مصادر الطاقة هدفاً استراتيجياً للقوى الكبرى، مما منح الطاقة أهمية محورية في إطار مفاهيم الأمن، لذا يُعد مفهوم أمن الطاقة من أبرز المفاهيم الأمنية الجديدة التي بدأت تتبلور وتحتل مكانة بارزة في التفاعلات الدولية منذ فترة ما بعد الحرب الباردة. وكغيره من العوامل التقليدية، أصبح أمن الطاقة ركناً أساسياً في صياغة السياسة الخارجية للدول، وخاصة القوى الصناعية الكبرى التي تعمل على تأمين إمداداتها من النفط و الغاز الطبيعي، و يتجلى ذلك بوضوح في منطقة بحر قزوين بعد بروزها كواحدة من المناطق الواعدة في سوق الطاقة الدولية، لما تزخر به من احتياطيات نفطية و غازية هائلة ، إضافة الى وجودها ضمن النطاق الجيوسياسي لأوراسيا، و تميزها بموقع جيواستراتيجي شكل حلقة وصل بين قارتي آسيا و أوروبا، وجسر يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، فلقد كانت و لا تزال من أهم طرق العبور العالمية، الامر الذي جعلها مركزا للتنافس بين القوى الكبرى و كذا القوى الاقليمية الفاعلة.

يتبلور التنافس الدولي الحالي على نفط وغاز بحر قزوين بين أربعة لاعبين رئيسيين: الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الاوروبي، روسيا الاتحادية والصين، يليهم على المستوى الاقليمي إيران وتركيا، في حين تأتي الدول النفطية الثلاث: كازخستان، أذربيجان وتركمانستان ومعها دول الجوار التي يطلق عليها دول العبور في المرتبة الثالثة، هذا التنافس يجري في سياق علاقات معقدة ومتشابكة بين دول الإقليم الخمس: روسيا، إيران، أذربيجان، كازاخستان، وتركمانستان. تتضمنها خلافات قانونية حول تحديد نطاق اختصاص كل دولة على مياهها الإقليمية في بحر قزوين، وخلافات اقتصادية بشأن استغلال الثروات الطبيعية في أعماق البحر، بالإضافة إلى تحديات جيوسياسية متعلقة بتوازن القوى، وتحالفات بين دول المنطقة والقوى الدولية الكبرى لأجل تحقيق مكاسب ومصالح سياسية واقتصادية، وفي هذا السياق تلعب انابيب نقل الطاقة دورًا محوريًا في هذه شبكة التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية وأخرى عملية الامر الذي يجعله موضوع جدير بالدراسة:

- **الاهمية العلمية:** الموضوع يتناول أحد أهم الحقول العلمية في مجال العلاقات الدولية، وهو مجال التنافس الجيوسياسي الدولي حول أحد أبرز مواضيع الأمن وهو الأمن الطاقوي. نسعى من خلاله إلى الكشف عن العوامل المتحكمة في تزايد التفاعلات التنافسية في علاقات القوى الدولية في منطقة بحر قزوين، كما تبرز القيمة العلمية للبحث من خلال سعي الباحث لمعرفة مدى استيعاب المناهج والنظريات المستخدمة وقدرتها على تزويدنا بالاستبصارات اللازمة لفهم وتفسير الظاهرة، الأمر الذي يتطلب بدوره قدرة على توظيف الأطر النظرية الموجودة في الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه البحث بالإضافة إلى بيان مدى قدرة هذه الأطر النظرية على تقديم تفسير للواقع، يهدف كل هذا إلى المساهمة في التراكم المعرفي من خلال تقصي الحقائق، وفهم حيثيات الموضوع والخروج بنتائج موضوعية تسهم في إثراء المناقشات العلمية وتوسيع آفاق البحث في هذا الموضوع مستقبلاً.
- **الاهمية العملية:** تظهر الأهمية العملية لهذا الموضوع في فهم وتحليل وتفسير مجريات الأحداث في منطقة بحر قزوين خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث أصبحت محط اهتمام الاستراتيجيين بشكل متزايد، بالاضافة الى الكشف عن استراتيجيات القوى المتنافسة وأهدافها ومصالحها، وذلك في سياق سعي هذه القوى للحفاظ على أمنها الطاقوي وتعزيزه، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال دورها في توفير رؤى حول العوامل المؤثرة في التفاعلات التنافسية بين القوى الدولية في منطقة بحر قزوين.

مبررات اختيار الموضوع:

- **الاسباب الذاتية:**

– تشكل منطقة أوراسيا مركز ثقل دولي بالنظر لتفاعلاتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية، حيث كانت ولا تزال محط اهتمام معظم القوى الإقليمية والدولية، ويثير هذا اهتمام ورغبة الباحثين في دراسة هذه المنطقة بعمق، خاصة وأنها تشكل قلب العالم، هذا ما دفعني للبحث في شؤون جزء منها وهي منطقة بحر قزوين، التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، فقد أحدث هذا التفكك

فراغاً استراتيجياً في المنطقة، مما أثار أطماع القوى الإقليمية والدولية في السيطرة عليها نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية الكبيرة.

– الانتماء الأكاديمي لمجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية، وكذلك الاهتمام الشخصي بالموضوعات المتعلقة بالدراسات الآسيوية، ورغبتي في تقديم إسهام علمي متميز في هذا المجال، والتركيز بشكل خاص على منطقة بحر قزوين، التي أصبحت ميداناً للتنافس بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الصاعدة مثل إيران وتركيا.

- **الاسباب الموضوعية:**

– يُعَدُّ موضوع التنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة في بحر قزوين من القضايا الحديثة التي برزت في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورة ملحّة لتخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

– تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في ضرورة استكشاف مناطق جديدة تفتقر إلى دراستها الجامعات الوطنية، فاختيارنا لهذا الموضوع ليس مجرد إنجاز بحث وصفي، بل السعي لأن يكون له قيمة علمية وأكاديمية، و الوصول إلى نتائج موضوعية جديدة، كما نهدف إلى دعم المكتبة الجامعية بمرجع جديد يغطي النقص الموجود في معالجة هذا الموضوع باللغة العربية، مما يجعل هذا البحث لا يقل أهمية عن باقي البحوث العلمية الأخرى في مجال الدراسات الجيوسياسية، ومجالات البحث الجيواقتصادية.

أهداف الدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للموضوع محل البحث فقد تعددت الأهداف التي حفزتنا لإنجاز هذه الدراسة، والتي يمكن ايجازها فيمايلي:

– نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة التنافس الدولي حول خطوط نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، التي تحظى بأهمية جيوستراتيجية كبيرة، وتقييم تأثير ذلك على أمن واستقرار المنطقة من خلال استخدام مختلف المناهج العلمية والنظرية لاستكشاف وفهم الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع بهدف إثراء المناقشات العلمية حول هذه المنطقة.

– توسيع آفاق الدراسة والبحث من خلال ما يتم التوصل اليه من نتائج، على أن يكون البحث محطة لفتح آفاق جديدة للدراسة والبحث في إطار بحوث مستقبلية متكاملة.

- يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى إنتاج عمل علمي أكاديمي يسلط الضوء على طبيعة المشكلات الأمنية المعقدة في منطقة بحر قزوين، والتي تتزايد أهميتها على الصعيد العالمي، حيث يتمحور التركيز في هذا البحث حول سياسات واستراتيجيات أهم اللاعبين الاقليمين والدوليين، كما سيتم استكشاف كيفية تعامل كل طرف منهم مع التحديات التي تفرضها الأطراف الأخرى في المنطقة ومحاولة الوصول إلى نتائج تقدم حلولا مناسبة تفيد كل مهتم بهذا الموضوع.

- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإشكالية القانونية التي تعيق توسع وتغلغل الاستثمارات النفطية وبخاصة الغربية، وتسليط الضوء على أهمها في مجال إمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين. وتحاول الدراسة تتبع المسار الجغرافي لكل مشروع من هذه المشاريع، الذي يعكس بوضوح حجم التنافس الكبير بين القوى الإقليمية والدولية، وهو ما سيوضح الدوافع الجيوبوليتيكية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تلك المشاريع في منطقة بحر قزوين.

مجال الدراسة:

- **المجال المكاني:** الإطار المكاني لهذه الدراسة يتضمن منطقة بحر قزوين بصفة خاصة، فضلاً عن الأقاليم المجاورة لها في آسيا الوسطى، ستركز هذه الدراسة على علاقة الدول الساحلية لبحر قزوين مع الدول الثلاث الكبرى، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى بعض الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا، وكذلك الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي.
- **المجال الزمني:** يقتصر المجال الزمني لهذه الدراسة على الفترة ما بعد الحرب الباردة، أي من عام 1991 الى عام 2023. ومع ذلك يمكن الرجوع إلى أحداث وتواريخ تخرج عن إطار الفترة المحددة للدراسة، إذا كان ذلك ضروريًا لتحقيق أهداف البحث.

إشكالية الدراسة:

أصبحت مشاريع خطوط نقل الطاقة من بين الرهانات الاستراتيجية الرئيسية لضمان أمن الطاقة العالمي، وتعتبر عاملًا حيويًا في تحديد السياسات الخارجية للقوى الكبرى والإقليمية، ولا يمكن النظر إلى هذه المشاريع في منطقة بحر قزوين إلا في سياقها الجيوسياسي الذي يشكل مفتاحًا لفهم التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، حيث تحمل هذه المشاريع بُعدًا جيوسياسيًا حاسمًا يسهم في

تعزيز أو تقويض النفوذ للقوى المتنافسة، ومن أجل فهم التأثيرات الجيوسياسية لمشاريع نقل النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين على السياسات العالمية والإقليمية، نطرح التساؤل الاتي:

ماهي مظاهر وتجليات التنافس الدولي حول خطوط نقل الطاقة كأحد متطلبات الأمن الجيوطاقوي في منطقة بحر قزوين؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية تثيرها الدراسة:

- كيف عالجت الأطر المفهومية والدراسات النظرية الجيوسياسية والأمنية مفهومي الأمن الطاقوي والتنافس الدولي؟
- ما هي المكانة التي تحتلها منطقة بحر قزوين في الخريطة الجيو سياسية للطاقة على الصعيدين الاقليمي والدولي؟ وما هو الوضع القانوني لبحر قزوين وثروات المنطقة؟
- ماهي الرهاناته الجيواستراتيجية في بحر قزوين في ظل المشاريع المتنافسة والمتضاربة للقوى الإقليمية والدولية حول مسارات انابيب نقل الطاقة؟

الفروض العلمية:

استندنا في الإجابة على تساؤلات دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تكون كإجابة مؤقتة لمجموعة تساؤلاتنا في هذا الموضوع بدءا بالفرضية الرئيسية:

– إذا كانت خطوط انابيب نقل الطاقة أداة استراتيجية فاعلة لتعزيز الأمن الطاقوي فإن دورها محوري لأجل بسط النفود عبر الآليات السلمية والأدوات غير السلمية في منطقة بحر قزوين.

تتفرع من هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- تشكل الخاصية الجغرافية الحبيسة الهشاشة الاقتصادية والسياسية الى جانب الثروات الطاقوية لدول بحر قزوين مفاتيح التغلغل والهيمنة للقوى الدولية على المنطقة.
- إن غياب إطار قانوني ينظم عمليات استغلال الموارد الطاقوية بين دول بحر قزوين يؤدي الى بروز مشاريع تنافسية متضاربة المصالح بين القوى الدولية تكون لها تداعيات أمنية على منطقة بحر قزوين.
- كلما زادت مشاريع نقل الطاقة وتنوعت مساراتها في منطقة بحر قزوين، زادت الرهانات الجيواسترتيجية للقوى الدولية للسيطرة عليها والتحكم في مساراتها.

مناهج الدراسة:

لاشك أن الدراسة تنتمي الى مستوى البحث الوصفي، حيث تم وصف وتوثيق الظواهر السياسية والتفاعلات بشكل دقيق ومفصل، من خلال جمع ودراسة المعطيات المتعلقة بالتفاعلات بين الدول الكبرى والدول الإقليمية في منطقة بحر قزوين، و تم التركيز على وصف هذه التفاعلات بدقة وتحليل طبيعتها وفهم ديناميكيتها، وقد تم ذلك من خلال توثيق السياق الإقليمي والدولي، وكذلك تحليل التفاعلات بين الأطراف المختلفة في المنطقة، مما أتاح فهمًا أعمق للتحديات والديناميكيات التي تحدث فيها، الا أن تعدد المتغيرات في هذه الدراسة وتعقيد الظواهر السياسية التي تتناولها يتطلب الاعتماد على مجموعة متنوعة من المناهج العلمية لضمان تحقيق أهدافها بشكل شامل ودقيق وقد تم اختيار المناهج التالية:

المنهج التاريخي: هو منهج بحثي يُمكّننا من استعراض ودراسة التطورات التاريخية في المنطقة وفهم السياق التاريخي الذي يلعب دورًا هامًا في تشكيل الواقع السياسي الحالي وتوقع المستقبل ، لقد تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لاستعراض وتوثيق بعض الأحداث والتطورات التاريخية في منطقة بحر قزوين، حيث تم التركيز على تحليل تلك الأحداث والتطورات وفهم السياق الزمني لها، مما يساعد في فهم أعمق للتحولات التي مرت بها المنطقة على مر العصور، وقد تم ذلك من خلال تحديد الأحداث الرئيسية والتغيرات الجذرية التي شهدتها المنطقة على مر الزمن، وتسليط الضوء على الأثر الذي تركته هذه الأحداث على الوضع الحالي في المنطقة.

المنهج المقارن : يُمكّننا من مقارنة بين الظواهر والتطورات السياسية في منطقة بحر قزوين ، مما يساعد في تحديد الأسباب والتأثيرات والدروس المستفادة ، و في هذه الدراسة تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة الاستراتيجيات والسياسات التي تبنتها الأطراف المتنافسة في منطقة بحر قزوين وتركزت هذه المقارنة على الأساليب والتحركات التي اتخذتها كل دولة، مع مراعاة المواقف والمشكلات القانونية التي تواجهها في المنطقة، كما أن تعدد الفاعلين في التنافس على منطقة بحر قزوين ومشاريع نقل الطاقة يستدعي استخدام المنهج المقارن، فهو يسمح لنا بمقارنة الأحداث والظواهر المختلفة، وكذلك بين الدول المتنافسة والمشاريع التي تنفذها، ويوفر لنا الفرصة لفهم العوامل التي تؤثر على نجاح هذه المشاريع وفشلها، بالإضافة إلى تحليل نتائج هذا التنافس وتأثيره على السياسات الإقليمية والدولية.

المنهج الإحصائي: يُستخدم لتحليل البيانات الكمية وتوضيح العلاقات والاتجاهات السياسية في المنطقة، ويسهم في تقديم رؤى دقيقة وموثوقة، و حيث ان دراستنا تتمحور حول التنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة في منطقة بحر قزوين، فقد قمنا بجمع البيانات الإحصائية من مصادر متعددة وموثوقة، و تحليلها بشكل دقيق ومراجعتها بعناية، ليتم تفسيرها بشكل منهجي ومنطقي، فقد تم تقديم الأرقام والإحصائيات المتعلقة بإنتاج الطاقة و بالاحتياطيات الطاقوية من النفط و الغاز الطبيعي الطبيعية في هذه المنطقة، وتم تحليلها بعناية لفهم تأثير ذلك على مشاريع نقل الطاقة وتوجهات القوى الفاعلة في هذا السياق الجيوسياسي.

باعتماد هذه المناهج، نطمح إلى إثراء دراستنا وتحقيق أهدافها بشكل شامل ومتكامل، مما يسهم في إضافة قيمة علمية وعملية لفهم التحولات السياسية في منطقة بحر قزوين.

أدبيات الدراسة:

لنثري هذه الدراسة، تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من التنافس والديناميكيات السياسية والاقتصادية في منطقة بحر قزوين، ومن بينها:

- **مذكرة الماجستير بعنوان "التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010"**، التي أعدّها الطالب عبد الله فلاح عودة العضالية من جامعة الشرق الأوسط عام 2011، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى، واستعراض التنافس بين القوى الدولية والإقليمية في هذه المنطقة، وذلك من خلال محاولة فهم الأسباب والدوافع التي تحفز كل طرف في المنافسة على المنطقة.

- **مذكرة الماجستير بعنوان "دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة ما بعد الحرب الباردة"**، التي أعدّها الطالب وليد شمال من جامعة الجزائر 3 عام 2014/2013، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المتغير الطاقوي في تضارب المصالح الاستراتيجية بين القوى الكبرى في منطقة بحر قزوين، واستعراض التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية في هذه المنطقة.

أما فيما يتعلق بالأوساط الأكاديمية الغربية، نجد دراسات مهمة تطرقت إلى هذا الموضوع من بينها:

- دراسة لميشال كرواسون وبيلانت آراس **Aras Michael P. Croissant, Bülent بعنوان: " النفط والجيوبوليتيك في بحر قزوين Oil and Geopolitics in the Caspian Sea Region" في 1999**، حيث قدمت هذه الدراسة تحليلًا شاملاً للتنافس الكبير بين القوى العالمية والإقليمية على استغلال احتياطيات النفط في منطقة بحر قزوين، ودور الجيوبوليتيك في تشكيل تلك الديناميات.

- دراسة نشرت من قبل مجموعة باحثين **روبرت إيبل، لورنت روسكاس بول جيرجوي، وآخرون بعنوان: "مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي 2001"**، تركز هذه الدراسة على تحليل الآثار المحتملة لاستغلال مصادر الطاقة في بحر قزوين على استقرار المنطقة وتأثيرها على سوق النفط العالمية، وتشير إلى أهمية هذه المصادر الجديدة كإضافة محتملة لإمدادات الطاقة العالمية.

ومع اختلاف أهداف كل دراسة من هذه الدراسات مع موضوع ومسار بحثنا، فقد قمنا بهذا البحث سعيا منا الى سد الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع، من خلال جمع مايكفي من الحقائق والمعلومات وتنظيمها وتصنيفها بشكل علمي دقيق لتكون مساهمة في إثراء المعرفة بما يتعلق بالتنافس الدولي على خطوط نقل الطاقة في منطقة بحر قزوين.

صعوبات الدراسة:

تتضح الصعوبات التي تواجه البحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جلياً، خاصة عند التعمق في دراسة مناطق ذات طبيعة ديناميكية مثل منطقة بحر قزوين، التي شهدت تحولات هائلة بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، حيث أصبحت الأحداث تتسارع بشكل ملحوظ، مما يجعل تحليلها وفهمها أكثر تعقيدًا.

عند الاستعداد لإعداد البحث، واجهنا تحديات في إيجاد المصادر والمراجع التي تتعلق بمنطقة بحر قزوين، خاصة المراجع التأصيلية التي تقدم تحليلات موثوقة وشاملة لهذا الموضوع، وجدنا أن عدد المراجع المتاحة قليلة بالمقارنة مع أهمية المنطقة وتعقيدها، مما زاد من تحدي إعداد البحث وضمان جودة المعلومات التي سنعتمد عليها في تحليلنا، و على الرغم من هذه التحديات، فإن تلك

الصعوبات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من عملية البحث العلمي، وتتطلب منا الاجتهاد في البحث عن المصادر الموثوقة والمراجع المناسبة التي تساهم في توفير فهم عميق وشامل للتحولات والديناميكيات التي تحدث في منطقة بحر قزوين.

تفصيل الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة تشمل استنتاجات وتوصيات، في الفصل الأول تم التأسيس المفهومي للمصطلحات المفتاحية، وكذلك عرض الأطر النظرية التي توضح موضوع التنافس الجيوسياسي حول أمن الطاقة من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول تم استعراض الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث تناول مدخل لأمن الطاقة في المطلب الأول، و الذي شمل تعريف الأمن، مفهوم أمن الطاقة وأهمية الطاقة في السياسة الخارجية للدول، أما المطلب الثاني فقد ركز على مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة، أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد تناول الجانب النظري للدراسة من خلال مطلبين، حيث استعرض المطلب الأول أمن الطاقة من منظور العلاقات الدولية بينما المطلب الثاني تطرق الى أهمية منطقة بحر قزوين في نظريات الجيوبوليتك.

جاء الفصل الثاني يبرز مكانة منطقة بحر قزوين في معادلة الطاقة من خلال ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول منطقة بحر قزوين من منظور الجغرافيا السياسية، حيث يستعرض جغرافيا وتاريخ المنطقة في المطلب الأول، والدول المشاطئة لبحر قزوين وأوضاعها الاقتصادية والسياسية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فيركز على حقول النفط والغاز الطبيعي وأماكن تواجدها، بالإضافة إلى البناء الجيولوجي لبحر قزوين، ثم الانتقال الى إشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين في المبحث الثاني ، حيث يستعرض الوضع القانوني قبل وبعد نهاية الاتحاد السوفيتي في المطلب الأول، ومواقف دول بحر قزوين حول الصيغة القانونية في المطلب الثاني، بينما تناول المطلب الثالث النظام القانوني لبحر قزوين في ظل اتفاقية أكتاو لعام 2018، ليأتي المبحث الثالث يقدم دراسة جيواستراتيجية للمنطقة، من خلال استعراض القدرات الطاقوية للمنطقة في المطلب الأول، وخصوصيات وإمكانيات دول بحر قزوين في المطلب الثاني، بينما تناول المطلب الثالث الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة بحر قزوين.

جاء الفصل الثالث يحمل عنوان "تنافس القوى الدولية على خطوط نقل الطاقة في بحر قزوين"، حيث تناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول يركز على مسارات أنابيب نقل الطاقة المختلفة في بحر قزوين، وفي المبحث الثاني تم تسليط الضوء على القوى المتنافسة على خطوط نقل الطاقة في بحر قزوين، حيث استعرض المطلب الأول مسألة الطاقة في بحر قزوين من منظور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما المطلب الثاني تطرق الى مسألة الطاقة بالنسبة لروسيا الاتحادية والصين في المنطقة، ليأتي المطلب الثالث حول رؤية إيران وتركيا لمسألة الطاقة في بحر قزوين، أما المبحث الثالث تناول تداعيات هذا التنافس الدولي في المنطقة حيث تطرق المطلب الأول إلى عسكرة المنطقة، بينما تناول المطلب الثاني الصراعات التي اندلعت في المنطقة، في حين استعرض المطلب الثالث بروز أقطاب وتحالفات حول منطقة بحر قزوين، وفي النهاية تم وضع خاتمة تشمل استنتاجات وتوصيات مستخلصة من الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن أهمية الموارد الطاقوية وخاصة الطاقة الأحفورية، تظهر بوضوح في تحديد ديناميات القوى والتوازنات العالمية، إذ تُعتبر محوراً أساسياً في العلاقات الدولية، حيث تلعب مصادر الطاقة دوراً حيوياً في اقتصاديات الدول وقوتها الصناعية والعسكرية، مما يشجع على حدوث تنافس دولي عليها. كما تؤثر هذه الموارد أيضاً في السياسات الخارجية للدول وقراراتها الاقتصادية والعسكرية، إذ تسعى الدول من خلال العلاقات الدبلوماسية والتحالفات لضمان الوصول المستدام والآمن إلى هذه الموارد وبالتالي تصبح الحاجة لتأمين الموارد الطاقوية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن الوطني والدولي.

تم من خلال هذا الفصل الأول المكون من مبحثين استعراض الإطار المفاهيمي للدراسة، في المبحث الأول حيث تم التطرق إلى أمن الطاقة في المطلب الأول، ومفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة في المطلب الثاني، أما في المبحث الثاني فقد تم التركيز على الجانب النظري للدراسة من خلال مطلبين، حيث تم استعراض أمن الطاقة من منظور العلاقات الدولية في المطلب الأول، وتناول أهمية منطقة بحر قزوين في نظريات الجيوبوليتك في المطلب الثاني.

المبحث الاول: الإطار النظري للدراسة

يعتبر مفهوم الأمن حاجة انسانية أساسية تم السعي إليها، وقد أثارت فكرة الأمن قدرا كبيرا من النقاش والغموض واختلاف في الآراء وتزايد مع تطورها السريع وتوسيع نطاق معناها إلى ما هو أبعد من مجرد الشؤون العسكرية المتفرعة إلى أبعاد مختلفة، وتعقيد قضية الأمن واضح في التعريفات العديدة الموجودة في الأدبيات السياسية، سواء في مجال العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية.

المطلب الاول: تأسيس مفهومي لأمن الطاقة

اولا / في التعريف بالأمن

1- تعريف الامن:

الأمن لغة: الأمن مصدره الأمان وهو نقيض الخوف، ويعني "اطمئنان النفس وزوال الخوف، ومنه الإيمان والأمانة". في اللغة، الأمن هو مصدر الفعل "أمن" – أمِنَ، أماناً، وأمنة، ويعني "السلامة"، أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف. يُقال "أمن من الشر" أي "سلم منه"، وأيضاً يُقال "أمّن فلان على كذا" أي "وثق به وجعله أميناً عليه".[1]

إن مصطلح أمن Sécurité يعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، وهو مصطلح لاتيني يعود في أصله الى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد Sùr=Securus.[2]

تشير مختلف المعاجم اللغوية (العربية أو الأجنبية) الى أن "الأمن" مرادفا " للطمأنينة "، حيث تُمثّل الاستقرار في غياب المخاطر وإزالة الخوف، ويُستخدم غالبًا للتعبير عن التحرّر من التهديدات أو العدوان أو الهلع، وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات ليست مترادفة تمامًا، فإنها تحمل معنى مشابه تقريبًا، أي غياب الأمان وما يترتب عليه من حاجة للتحرر منه، ولكن يجب أن ترتبط عملية التحرر في أي حال بالحرص على وجود أو غياب الامن.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2012)، 18 .

[2] - Cornu Gérard , Vocabulaire Juridique (Association Henri Capitant , 2018), 2008 .

الأمن اصطلاحا: يقصد بالأمن كشرط ضروري لنمو وازدهار الحياة الاجتماعية، لقد وردت عدة تعريفات للامن ، فلقد عرفته دائرة المعارف البريطانية بمعنى : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "[1] , يُعبّر عنه "هنري كيسنجر" Henry Kissinger بأنه مجموعة الإجراءات التي يتخذها المجتمع لحماية حقه في البقاء.[2]

عرفه "روبرت مكنمارا "Robert McNamara في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، بأنه يعني:

" التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه فبدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظلّ آمنة، فكلّما زادت التنمية زاد الأمن، فالأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمّنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إنّ الأمن هو التنمية ، وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل".[3]

ومن ضمن أبرز تعريفات الأمن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية هي :

* يُعرّف "والتر ليبمان" الأمن بأن الأمة تظل في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، سواء أرادت تجنب الحرب أو كانت قادرة على حماية هذه القيم من خلال الانتصار في الحرب إذا تعرضت للتحدي.

* يُعرّف "آرنولد وولفر" الأمن من وجهتين: من الناحية الموضوعية، يعني غياب التهديد للقيم المكتسبة؛ ومن الناحية الذاتية، يعني غياب المخاوف من تعرّض هذه القيم للخطر".

* يُعرّف "بوث وويلر" الأمن بأن الأفراد والمجموعات لا يمكنهم تحقيق أمن مستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه. ويتحقق هذا من خلال النظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر.[4]

---

[1] أسامة عبد الرحمان ، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي ،(دار زهور المعرفة و البركة للنشر و التوزيع 2014)، 14.

[2] عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، 18.

[3] نفس المرجع، 14 .

[4] جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي مركز الخليج للأبحاث، 2004), 414 .

يعرف "باري بوزان "Barry Buzan الأمن بأنه : " التحرر من التهديد "، و في السياق الدولي يشير إلى قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على وجودها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. الأمن دائما نسبي ولا يمكن أن يكون مطلقا."[1]

يتضمن مفهوم الأمن معنيين مترابطين ، فهو لا يعني وسيلة للتحرر من الخطر ومواجهة التهديدات المختلفة والتعامل معها فقط ، ولكنه يعني أيضا طريقة للحد منه ، أو تطوير آليات لإنهاء أسباب انعدام الأمن ووجود الخطر، وإذا أوجد الخوف الأمن فإنه يتطلب أيضا الحاجة إلى اتخاذ تدابير مضادة لتحييده واحتوائه، وهذا ما يجعل مفهوم الأمن قائما على أربعة أسس أو ركائز هي:[2]

- إدراك التهديدات الخارجية والداخلية إدراكا حقيقيا.
- وضع استراتيجيات لتنمية قوى الدولة.
- توفير القدرة على مواجهة هذه التهديدات، ببناء القوّة المسلحة القادرة على التصدّي لها.
- إعداد السيناريوهات واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة التهديدات، وضرورة تطورها تدريجيًّا مع تصاعد هذه التهديدات.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الامن على انه : الأمن هو حالة أو شعور بالاطمئنان والحرية من التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبًا على الأفراد أو المجتمعات أو الدول، وهو قدرة الدولة على حماية سيادتها، وسلامة أراضيها، ومؤسساتها السياسية من التهديدات الداخلية والخارجية.

2- الأمن في اطار الدولة :

تم ربط مفهوم الأمن في العلاقات الدولية بالدولة كوحدة أساسية في النظام الدولي، حيث يُعتبر الأمن السبب الرئيسي لتأسيس الدول، على الرغم من التطورات في النظام الدولي، إلا أن فكرة الأمن ودور الدولة في تحقيقها لا تزال تسيطر على الرؤى الدولية.[4]

---

[1] حسين خليل أستاذ " مفهوم الأمن الدولي " اطلع عليه بتاريخ 2024/03/02 ، http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

[2] زكريا حسين " تغير مفهوم الأمن " اطلع عليه بتاريخ 2024/03/12 ، www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

[3] عبد الرحمان، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي، 18 .

[4] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2011)، 09 .

أسهمت معاهدة ويستفاليا عام 1648 في فهم مفهوم الأمن بالتركيز على دور الدولة في تحقيقه أو فقده، ويتضح ذلك من التعاريف الشائعة للأمن التي تعكس دور ومهمة الدولة في حفظ هويتها ومصالحها وضمان أمن شعبها، وتحقيق أمن المجتمع يتطلب اتخاذ إجراءات فعّالة من الدولة، ويتأثر بقدرتها وإمكانياتها في حماية مصالحها، من منظور آخر يجب أن يشمل مفهوم الأمن الدولي عنصرين أساسيين: المجتمع والدولة، مع التركيز على قدرة المجتمع والدولة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وضمان استقرارهما وتطورهما.[1]

3- خصائص بناء مفهوم الأمن :

1- **الطبيعة الديناميكية:** مفهوم الأمن يتميز بديناميته وتطوره، حيث يتأثر بالظروف الداخلية والخارجية، ويتغير الأمن تبعاً لتأثير العوامل في البيئة، ويعكس هذا التطور من خلال تفاعله مع التغيرات في الزمان والمكان وتحول المصالح والأوضاع، وبالتالي يبقى مفهوم الأمن مرتبطاً بتطورات البيئات المختلفة ويتكيف مع التغيرات المستمرة فيها.

2- الطبيعة النسبيّة: يتميز مفهوم الأمن بالنسبية، حيث تُعتبر قيمته نسبية وليست مطلقة، ويعود ذلك إلى السعي المستمر للدول لزيادة قوتها، مما يؤدي إلى زيادة شعورها بعدم الأمن بدلاً من الشعور بالأمان المتوقع، وعندما تصل الدول إلى توازن القوى، فإنها تستمر في تعزيز قدراتها العسكرية وتسعى لتحقيق التفوق، مما ينجم عنه عدم الثقة والخوف المستمر بينها، ونتيجة لذلك يندرج هذا السلوك ضمن دائرة من التسابق نحو التسلح، مما يُسفر عن غياب الأمن في النظام الدولي، ويُعبّر عن هذه المعضلة بمصطلح "Security Dilemma".[2]

3- **الطبيعة المركّبة :** مفهوم الأمن يحمل في طياته معانٍ متنوعة، فهو يشمل الجوانب الواضحة والغامضة، ويمكن تفسيره بشكل ضيق أو واسع، ويتعلق بتأمين الأفراد وتلبية احتياجاتهم داخل الدولة، وضمان حرية صنع القرار السياسي والاستقلالية، كما يشمل أيضًا استقلالية الدولة وسلامة أقاليمها،

---

[1] أيوب مدحت، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2003)، 17-18.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته -دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، (2008)، 10.

وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويهدف إلى حماية الدولة والمجتمع من التهديدات وتأمين مصالحهم ورضا أفراد المجتمع.[1]

ثانيا/ مفهوم أمن الطاقة

تعتبر الطاقة عصب الحياة الاقتصادية، حيث ساهم التنوع في مصادرها في دفع التطور الرهيب في مختلف المجالات الاقتصادية، و ينظر اليها على انها أساس تقدم الأمم وازدهارها، فعلى الرغم من التحديات التي تواجهها أثناء نقلها، إلا أنها تظل ذات أهمية قصوى لنمو اقتصاديات الدول والحفاظ على مكانتها العالمية في مواجهة التحديات.

1- الطاقة الناضبة و مصادرها

- **تعريف الطاقة:**

كلمة "الطاقة" تعني "Energy" في اللغة الإنجليزية و"Energie" في اللغة الفرنسية و"Energia" في اللغة الإسبانية والبرتغالية، مصدر هذه الكلمة هو اللغة اليونانية القديمة "Energos" أو "Energeia"، والتي تتألف من "En" بمعنى "في داخل" و"ergos" بمعنى "النشاط"، مما يعني "النشاط" أو "الجهد" الموجود داخل الشيء. [2]

الطاقة هي كمية فيزيائية تتجلى في شكل حرارة، أو حركة ميكانيكية، أو طاقة ربط في أنوية الذرة، تشمل أشكال الطاقة الحرارية والحركية والنووية، في النواة الذرية تحتوي البروتونات والنيوترونات على طاقة ربط، ويمكن تحرير هذه الطاقة خلال تفاعلات الاندماج النووي أو التفكك النووي، وتستخدم في مجالات مختلفة مثل الطاقة النووية والطاقة الذرية. [3]

الطاقة هي القدرة الكامنة في أي شيء أو مادة أو جهد ناتج عن أداء عمل معين، وغالبًا ما ترتبط بالحركة الميكانيكية للأجسام، وتُعتبر الطاقة واحدة من أهم الخصائص الفيزيائية للمادة؛ حيث

---

[1] نفس المرجع ، 11 .

[2] عبد الرؤوف رهبان، "الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة –دراسة في جغرافية الطاقة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1 و2، (2011)، 367.

[3] عبد المطلب النقرش، الطاقة مفاهيمها، أنواعها مصادرها (الأردن: مديرية التخطيط، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2005)، 06.

تحفظ مبدأيًا ولا تُخلق أو تُدمر، ولكن يمكن تحويلها من شكل إلى آخر، مثل التحول من الطاقة الحرارية إلى الطاقة الحركية أو الكهربائية والعكس بالعكس.[1]

- **مصادر الطاقة الناضبة**

الطاقة الناضبة تشير إلى المصادر التي لا يمكن تجديدها بسرعة كافية لتلبية الطلب المتزايد عليها مثل الوقود الأحفوري، ورغم أهميته في الوقت الحالي، فإن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يتزايد بسبب التركيز على التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة[2]، والطاقة غير المتجددة تشمل:

- **الفحم** : يُعتبر الفحم أحد أساسيات الثروة الصناعية والتقدم التكنولوجي، حيث ساهم في اختراع الآلة البخارية وتغذية محطات توليد الكهرباء، بالرغم من اعتماد العالم على مصادر طاقة بديلة مثل البترول، يظل الفحم مساهمًا كبيرًا في إنتاج الطاقة الكهربائية، حيث تصل نسبته إلى حوالي 41% عالميًا، ويتمتع الفحم بوفرة احتياطياته وسهولة الوصول إليه، مما يجعله موردًا طاقويًا قويًا يلبي احتياجات الطاقة العالمية بشكل مهم [3] .

إن استمرار استخدام الفحم يرجع لوفرته الكبيرة، ولكن أيضًا لعوامل تاريخية وتقنية، فبعد اكتشاف النفط ورغبة الدول في تنويع مصادر الطاقة، أدركت أهميته كبديل للطاقة، وهو من أكثر موارد الوقود الأحفوري وفرة، وعادةً يكون أرخص تكلفة في الإنتاج مقارنة بالنفط والغاز.[4]

- **البترول** : تعني كلمة "بترول" في اللغة الإنجليزية "زيت الصخر"، حيث تأتي من الكلمتين اللاتينيتين "بترا" و"أوليوم"، يُستخرج البترول من باطن الأرض ويتكون أساسًا من مزيج هيدروكربونات، ويُستخدم بشكل رئيسي كمصدر للطاقة في الصناعات المختلفة وفي تشغيل الآليات ، وفي صناعات البتروكيماويات، وتعتبر الصناعات المرتبطة بالبترول من أهم القطاعات الاقتصادية، ولكن يعتمد الاقتصاد العالمي بشكل كبير على أسعار البترول، مما يؤثر على الاقتصادات المحلية والعالمية،

[1] رهبان، "الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة –دراسة في جغرافية الطاقة" ، 367.

[2] خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية (الرياض : جامعة محمد نايف للعلوم الأمنية ،2014)، 49.

[3] نبيل زغبي، الشريف بقة، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري" (رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 – 2012)، 10.

[4] أنور عبد الغني العقاد، محمد عبد الحميد الحمادي، الجغرافية الاقتصادية وموارد الطاقة والموارد المعدنية(الرياض: دار المريخ)، 68.

تاريخيًا بدأت صناعة النفط في الولايات المتحدة في عام 1859م، وقادتها شركة "ستاندرد أويل" بزعامة "جون د. روكفلر" في عام 1870م.[1]

- **الغاز الطبيعي:** الغاز الطبيعي يتكون من مزيج من الهيدروكربونات، يشمل الميثان والبروبان والبيوتان، ويمكن استخراجه من البترول أو من حقول الغاز، كما يمكن استخلاصه صناعيًا من الفحم. يُستخدم الغاز الطبيعي بيئيًا وديموميًا في عمليات الإنتاج الصناعي وتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، ويعتبر مصدرًا هامًا للطاقة، وقد زاد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية، مع تطور وسائل نقل الغاز عبر الأنابيب.[2]

في الوقت الحالي، يحتل الغاز الطبيعي مكانة هامة وطبيعية بين مصادر الطاقة، حيث يُطلق عند احتراقه كميات قليلة من الكربون مقارنة بالنفط والفحم، وبالإضافة إلى ذلك فإنه خالٍ من مركبات الكبريت الملوثة ويتسبب في إطلاق أقل كمية من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وأقل نسبة من أكسيد النيتروجين، مما يساهم في حماية البيئة من التلوث المرتبط بعمليات تكرير النفط .[3]

- **وسائل نقل الغاز والبترول**

مع اكتشاف البترول وزيادة الطلب عليه، واجهت عملية الاستخراج تحديات في نقل البترول الخام إلى الأسواق العالمية، في البداية كان النقل يتم بواسطة البراميل، ثم تم تركيب خزانات فوق شاحنات السكك الحديدية، ولكن مع زيادة الإنتاج والطلب، فشلت هذه الخزانات في التعامل مع الكميات الكبيرة، ولحل هذه المشكلة تم ابتكار وسائل بديلة لنقل البترول والغاز بكفاءة أكبر من مناطق الإنتاج إلى الأسواق.[4] و التي تمثلت في:

- **النقل عبر الناقلات:** زيادة الطلب على النفط والغاز الطبيعي أدت إلى تطوير سفن خاصة لنقلها عبر البحار، وتعتبر هذه السفن عمودًا فقريًا للتجارة العالمية للنفط والغاز، لذا تضاعفت أعداد وقدرات ناقلات النفط البحرية بشكل كبير، حيث تنقل حوالي 62% من إنتاج النفط العالمي، كما تستخدم هذه السفن لتخزين النفط والغاز، حيث تستوعب أكثر من 2 مليون برميل من النفط، لقد ساهم التطور

---

[1] لودفيك مون، الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل تر : عبود مالك،(المملكة العربية السعودية: دار المؤلف،2014)، 26 – 28.

[2] أمينة مخلفي، "النفط والطاقة البديلة المتجددة" ، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر(2011)، 221.

[3] حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 69.

[4] عبد الغني العقاد، عبد الحميد الحمادي، الجغرافية الاقتصادية وموارد الطاقة والموارد المعدنية، 142.

التقني في بناء ناقلات نفطية ضخمة قادرة على تحميل كميات هائلة، بالمقابل يعتبر نقل الغاز بالأنابيب الطريقة الأكثر فعالية، لكنه يقتصر غالبًا على القارة التي يتم فيها إنتاج الغاز، بينما يتطلب نقل الغاز بالسفن إجراءات معقدة ومكلفة.[1]

- **النقل بالأنابيب** : في عام 1865 تم تمديد أول خط أنابيب ناجح لنقل النفط في بنسلفانيا بالولايات المتحدة بطول 5 أميال، وبدأت التجربة باستخدام أنابيب خشبية، وتم استبدالها بأنابيب فولاذية، وانتشر استخدام خطوط الأنابيب كوسيلة لنقل النفط بسبب كفاءتها وتكلفتها المنخفضة، ويعتبر نقل النفط والغاز بالأنابيب الوسيلة الرئيسية لنقل النفط الخام على المسافات القصيرة نسبيًا بين الدول، حيث تتراوح طول شبكات الأنابيب على المستوى العالمي بين 500000 و600000 كيلومتر، ويتراوح قطر خطوط أنابيب الغاز بين 18 و 30 بوصة، وتُستخدم لنقل الغاز بشكل آمن وفعال.[2]

2- في التعريف بأمن الطاقة

تم تقديم مفهوم أمن الطاقة في ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أشار " وينستون تشرشل" إلى أهمية التنويع في مصادر الطاقة لضمان الأمان، ويرتكز التعريف التقليدي لأمن الطاقة على ضمان الإمدادات وتجنب الأزمات، حيث يعتبر توفير الإنتاج الكافي بأسعار معقولة جزءًا منه، ومع ذلك يظهر التعريف التقليدي بعض المشكلات، مثل مسألة التوافق في الأسعار بين الدول المنتجة والمستهلكة.[3]

وفقًا " لبوريس سوليير" و " رافائيل تروتينيون"، يُعرف أمن الطاقة على أنه توفر الإمدادات الطاقوية بكميات كافية وبأسعار معقولة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية في الفترة القصيرة والطويلة، وحددت الأمم المتحدة أمن الطاقة عام 1999 على أنه "الحالة التي يكون فيها إمداد الطاقة متوفرًا دائمًا بأشكال متنوعة وكميات كافية وبأسعار معقولة"، ويشمل مفهوم أمن الطاقة أيضًا حماية الإمدادات ومواجهة التحديات البيئية المتعلقة بالاستهلاك المفرط والانبعاثات الناجمة عنه .[4]

---

[1] علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية ملقا" نموذجا" ، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، تاريخ الاطلاع 2024/02/11 من الموقع: http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports06/2014/

[2] عبد الغني العقاد، عبد الحميد الحمادي، الجغرافية الاقتصادية وموارد الطاقة والموارد المعدنية، 143.

[3] عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، 52-53.

[4] عبد القادر دندن ،"الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى جنوب شرق آسيا" ،(أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة ،2012-2014)، 46.

يركز الباحث " جوناثان الكيند" في مقاله "الأمن الطاقوي: نداء إلى توسيع الأجندة" على توسيع مفهوم أمن الطاقة ليشمل ثلاثة عناصر رئيسية: الوفرة، الموثوقية، والقدرة.

- **الوفرة:** أمن الطاقة يعتمد بشكل أساسي على توفر الخدمات والسلع الطاقوية، وقدرة المستهلكين على الوصول إليها من خلال وجود أسواق طاقوية تسمح بالتفاوض بين المشترين والبائعين، ومع ذلك تحدد شروط التجارة قوة كل لاعب في السوق ومهارته في تحقيق مصالحه الذاتية.
- **الموثوقية:** الموثوقية تتعلق بضمان استمرارية الخدمات الطاقوية دون انقطاع، مما يعتبر أساسيًا للنشاط الاقتصادي والحياة اليومية، وتشمل تعزيز الموثوقية جهود تنويع مصادر الطاقة، وتحسين سلاسل التوريد، والتقليل من الطلب على الطاقة، وتطوير بنية تحتية إضافية.
- **القدرة:** ملايين الأشخاص حول العالم يواجهون صعوبات في الوصول إلى الطاقة، ما يعرف بفقر الطاقة، بالنسبة لهؤلاء يتعلق الأمن الطاقوي بضمان الوصول إلى الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية، وحمايتهم من انقطاع الإمدادات، وتحمل التكاليف، هذا التعريف يوضح أن أمن الطاقة يشمل أيضًا حماية البيئة، وضمان الوفرة والموثوقية والوصول إلى الطاقة بكميات كافية وبأسعار معقولة للجميع.[1]

رغم أن مفهوم الأمن الطاقوي نشأ في فترة الحرب العالمية الأولى، إلا أن التطورات الأخيرة كشفت عن عدم كفاية التعريف التقليدي لأمن الطاقة، فلقد شهدت مفاهيم الطاقة على المستوى العالمي تحولا بعد الحرب الباردة مع ظهور "الوطنية الطاقوية"، حيث تدخلت الحكومات في تنظيم القطاع من خلال التأميم وإنشاء شركات وطنية للطاقة، بالنسبة للدول المستهلكة يتجاوز مفهوم الأمن الطاقوي ضمان الإمدادات بأسعار معقولة إلى ضمان استمرارية الحصول على الطاقة بشكل مستمر وآمن. تحقيق ذلك يتطلب تنويع مصادر الطاقة وبناء بنية تحتية فعالة، بالإضافة إلى سياسات لتعزيز الاستثمار والابتكار في القطاع، يجب أيضًا وضع استراتيجيات للتعامل مع أي اضطرابات في إمدادات الطاقة، بما في ذلك الاعتماد على الاحتياطيات الاستراتيجية وتشجيع الإنتاج المحلي وتعزيز التعاون الدولي في حالات الطوارئ [2].

تقدم التعريفات الشاملة لمفهوم أمن الطاقة نهجًا متكاملًا يغطي التطور التكنولوجي وعمليات النقل على ثلاثة مستويات رئيسية: التنقيب والإنتاج والنقل، يتضمن هذا النهج توفير التكنولوجيا

[1] فوزية قاسي ، "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب :منطق الأمننة في الساحل الإفريقي"، (رسالة ماجستير جامعة وهران ، 2012-2013)، 74-75.

[2] دندن ،"الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي "، 53.

اللازمة لاستخراج المصادر الطاقوية بكفاءة وتقليل الأثر البيئي، وضمان سلامة وكفاءة خطوط نقل الطاقة من مناطق الإنتاج إلى نقاط التوزيع، يشتمل أيضًا على وجود أنظمة قانونية فعالة واستثمار في بنية التكرير وشبكات النقل والتوزيع لضمان استمرارية الإمدادات الطاقوية، وبشكل عام يهدف مفهوم أمن الطاقة إلى توفير الطاقة بشكل مستمر وآمن وبأسعار معقولة، وضمان توازن الاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال الطاقة.[1]

يوضح "Winser" أن أمن الطاقة يعني "حماية نظام الطاقة من أي تهديد"، مما يبرز أهمية خطوط إمدادات الطاقة، سواء كانت بحرية كناقلات النفط أو برية كأنابيب نقل الطاقة، وأي تهديد لنظام الطاقة يؤثر على المستهلك والمنتج على حد سواء، مما يتطلب تبادل معلومات فعالة بين الدول المصدرة والمستوردة، بالإضافة إلى دول العبور. [2]

من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكن تعريف أمن الطاقة على أنه : قدرة الدول على تأمين إمدادات الطاقة المستقرة والموثوقة من مصادر محلية ودولية، وحمايتها من التهديدات الجيوسياسية مثل النزاعات والصراعات الدولية، لضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاستقرار الوطني.

- **أبعاد وتحديات أمن الطاقة**

يشمل أمن الطاقة تحديات متعددة تؤثر على استراتيجيات الطاقة على المستويين الوطني والدولي. و تشهد السياسات والأدوات التي تستخدمها الدول لمواجهة هذه التحديات عدة تباينات، ويتميز مفهوم أمن الطاقة بتعقيده الناتج عن أبعاد بيئية وسياسية واقتصادية متعددة، يمكن القاء نظرة على هذه الأبعاد والتحديات المعنية.

❖ **أبعاد أمن الطاقة:**

1. البعد البيئي : تعتبر الأضرار البيئية الناتجة عن استخراج ونقل واستخدام الوقود الأحفوري، وخاصة عمليات الاحتراق، من بين أهم التحديات التي تواجه استخدام الطاقة، فعلى سبيل المثال تتسبب حفريات الفحم الحجري في تلويث الأرض بشكل دائم، وتسبب عمليات استخراج النفط والغاز

[1] عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، 60-61.

[2] محمد محمود صبري صيدم،" دور النفط في السياسة الخارجية الصينية"، (رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر غزة،2014)، 18.

تلوثًا للبيئة بتسرب المواد الضارة إلى الماء والهواء، لذا يهدف البعد البيئي للأمن الطاقوي إلى تقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية البيئة لتحقيق مستقبل أكثر استدامة.[1]

2. **البعد الاقتصادي** : العرض والطلب أساسيان في الديناميكية الاقتصادية، حيث يضمن العرض أمن الطاقة للدول المستهلكة، بينما يحدد الطلب حصة الدول المنتجة، ولكن بسبب الاضطرابات السياسية والنزاعات، يجب ضبط سوق الطاقة وتعزيز الحوار بين المنتجين والمستهلكين لتحقيق مصالحهم المشتركة، البعد الاقتصادي يفرض زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة، حيث شهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعًا ملحوظًا، ويستمر الطلب في الارتفاع بسبب زيادة عدد سكان العالم والطلب المتزايد من الاقتصاديات الصاعدة والدول النامية.

3. **البعد السياسي والعسكري** : مصادر الطاقة ليست فقط سلعًا اقتصادية، بل لها بُعد سياسي يشكل ضغطًا استراتيجيًا، حيث شهدت تاريخاً من استخدام النفط كأداة استراتيجية، تؤثر مصادر الطاقة على التحالفات الدولية، وتجبر الدول المستوردة على إعادة النظر في تحالفاتها لتحقيق أمنها الطاقوي. واستخدمت الولايات المتحدة وقوى أخرى القوة العسكرية لتأمين موارد الطاقة، وتبرير ذلك بضرورة حماية البنية التحتية للطاقة وضمان استقرار الإمدادات، وخصوصًا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. [2]

4. **البعد الأمني** : عملية نقل موارد الطاقة تتم عبر مناطق متعددة وطرق ملاحية مختلفة، مما يعرضها للتهديدات الأمنية مثل الإرهاب والقرصنة البحرية، وهذه التحديات تعزز الحاجة لتطوير إجراءات الأمان والحماية في نقل الطاقة، خاصة في المناطق غير مستقرة سياسياً.

❖ **التحديات التي تواجه أمن الطاقة :**

التحديات التي تواجه أمن الطاقة يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- الزيادة الكبيرة في الطلب على الطاقة على مستوى العالم تُعَدُّ تحدياً اقتصادياً، حيث يشهد العالم ارتفاعاً متسارعاً في الطلب على الطاقة بغض النظر عن مصادرها، نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية والصاعدة، مما يفرض ضغوطاً على ميزان العرض والطلب.

[1] نجات وزير أوجلو، التحديات البيئية وعصر ما بعد الوقود الأحفوري في المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي،(أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2006)، 5 .

[2] عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، 22 –25.

- القيود المفروضة على إمدادات الطاقة تتنوع بين القيود الطبيعية والحكومية، حيث يمكن أن يحدث النضوب الطبيعي لمصدر الطاقة أو فرض الحكومات قيوداً على الإمدادات بهدف تقليل العرض، مما يمثل تهديداً لأمن الطاقة ويؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي.
- استهداف المنظمات الإرهابية لمصادر الطاقة وبُناها التحتية يمثل تحدياً خطيراً، حيث يهدف الإرهاب إلى زعزعة استقرار الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، وتأثيرها على السوق العالمية.
- التحديات التي تواجه شركات النفط العالمية تشمل الصورة السلبية لها في الدول المنتجة، والتهديدات الأمنية التي يتعرض لها موظفوها ومنشآتها، والتهديدات السياسية التي قد تؤثر على عقود الاستثمار وتجعلها عرضة للخطر.
- حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة على مناطق الإنتاج وتفاقم أزمة الطاقة على المستوى العالمي، خاصة في حالة اندلاع الحروب الأهلية أو الحركات الانفصالية في مناطق الإنتاج.[1]

ثالثا / مكانة الطاقة في السياسة الخارجية للدول

يعتبر الأمن الطاقوي أولوية في السياسة الخارجية للدول المستهلكة و المنتجة على حد سواء وهذا مؤكد من خلال تصريحات الرؤساء والمسؤولين الكبار، يعتبر استخدام الدبلوماسية والاستراتيجيات الطاقوية جزءًا مهمًا من السياسة الخارجية، وتتعامل الدول مع قضايا الطاقة على أساس استراتيجي ودبلوماسي، ويتعلق ذلك بتوظيف مصادر الطاقة كأداة لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، كما تحاول الدول تأمين مصادر الطاقة من خلال تكوين تحالفات دولية وتطبيق سياسات خارجية لضمان الأمن الطاقوي، ومن الجانب الآخر يمكن أن تستخدم الدول الأدوات العسكرية لحماية مصادر الطاقة أو السيطرة عليها، في النهاية يسعى الجميع إلى حماية أمنهم الطاقوي باستخدام كافة الوسائل اللازمة، سواء كانت دبلوماسية أو عسكرية. [2]

[1] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية،(بيروت: المركز العربي للأبحاث، ،سبتمبر 2014)، 58-59.

[2] شالأو عبدالخالق محمد، نجدت صبري عقراوي، "علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية"، مجلة زانست العلمية، العدد 4 (2019)، 166.

المطلب الثاني : مفهوم التنافس و علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة

اولا / مفهوم التنافس

يعتبر التنافس جوهريًا في الاقتصاد، وتأثيره يمتد أيضًا إلى المجال السياسي، خاصة في دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، هذا التحول نتج عن التغيرات الكبيرة بعد الحرب الباردة، حيث أصبح الاقتصاد يؤثر بشكل كبير في سياسات الدول، وزادت أهمية التنافسية، ويظهر التنافس الاقتصادي كداعم للسياسات الخارجية، ويدعمه التقدم التكنولوجي والتبادل الثقافي.

تعددت تعريفات التنافس الدولي في العلاقات الدولية، حيث يمكن وصفه بالتوترات التي قد تتحول إلى صراعات إذا لم يتم التعامل معها، حيث تهدف الدول إلى تحقيق مصالحها الوطنية، مما قد يؤدي ذلك إلى تنافس مع دول أخرى في مختلف المجالات مثل الاقتصاد والسياسة والثقافة، خاصة إذا كانت الدول ذات العلاقات التنافسية تختلف في المنهجيات والمفاهيم.

التنافس يمكن أن يكون حول موارد محدودة وأهداف متباينة، حيث يجد كل طرف نفسه مضطرًا لاتخاذ موقف يختلف عن مصالح الطرف الآخر في المواقف المستقبلية. [1]

ثانيا / علاقة مفهوم التنافس ببعض المفاهيم ذات الصلة

في مجال العلاقات الدولية، يحدث تداخل كبير بين عدة مصطلحات، منها التنافس والصراع والأزمة والحرب والنزاع والتوتر، هذا التداخل يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في تحديد العلاقة بين هذه المفاهيم واستخدامها كمترادفات، فمن الضروري توضيح النقاط التي تتداخل فيها وابراز الفروق الرئيسية بينها، ويمكن التركيز على النقاط التالية لتوضيح التفاعل بين هذه المفاهيم:

1- التنافس و الصراع : التنافس والصراع مصطلحان يتداخلان في العديد من السياقات، حيث يشير كلاهما إلى حالات تنافس وتعارض بين أطراف مختلفة، يُستخدم مصطلح الصراع لوصف الوضع الذي تكون فيه مجموعة من الأفراد أو الكيانات في تعارض مع مجموعة أخرى، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه ومنع الآخر من تحقيقها، بوسائل متعددة وقد يكون الصراع واضحًا أو مخفيًا.

[1] عبد الرزاق بوزيدي ، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 02 ، المجلد 21 ، (2021), 322.

بالمقابل، يشير مصطلح التنافس إلى المنافسة بين الأطراف لتحقيق مكاسب في موقف معين، سواء في السوق الاقتصادية أو في العلاقات الدولية أو في أي مجال آخر، يمكن أن يكون التنافس بين الأفراد أو الشركات أو الدول، وهو يشير إلى استخدام الجهود والموارد لتحقيق التفوق على الآخرين.

على الرغم من التداخل بين المفهومين، إلا أن الصراع يميل إلى تحديد علاقات أكثر توترًا، بينما يُستخدم مصطلح التنافس في سياقات تتضمن تحديد المنافسة والتنافس بشكل عام دون الحاجة لصدام مباشر. [1]

الصراع هو نتاج تنافس للإرادات الوطنية، يحدث بسبب اختلاف قرارات وأهداف الدول ومواردها، ويمكن أن يؤدي إلى تبني قرارات وتنفيذ سياسات مختلفة، بعض الباحثين ينظرون إلى الصراع كتنافس يهدف إلى تحييد الخصوم، بينما يعتبره البعض الآخر جزءًا من التنافس حين يحدث بسبب تنافس على أهداف غير متوافقة، وبالتالي يمثل عملية منافسة بين الأطراف حول ظاهرة معينة، وعندما يتحول التنافس إلى صراع، يسعى كل طرف لدعم مراكزه على حساب الآخر، ويمكن أن يكون الصراع عنيفًا أو غير عنيف، وقابلًا للحل أو غير ذلك، وفقًا للظروف المحيطة. [2]

2- التنافس و النزاع :النزاع يُعرف عادةً بأنه تسلسل من الأحداث يبدأ بنشوء أزمة ويتطور إلى نزاع، الذي قد يتخذ أشكالًا متعددة بما في ذلك النزاع العسكري، أو النزاعات الأخرى الاقتصادية أو الأمنية أو الإعلامية، ويرى العديد من المفكرين أن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية تتجذر في النظام الدولي، بالإضافة إلى الطبيعة الأنانية للإنسان والطبيعة التنافسية للنظام الدولي، مما يجعل من التنبؤ بحدوث النزاع صعبًا ومعقدًا.[3]

يعرِّف "ريمون آرون" R.Aron النزاع على أنه ليس ناتجًا فقط عن الظروف الراهنة، بل هو ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة، وتنشأ نتيجة تضارب المصالح بين الأطراف المعنية، أما "آلن فيرجيسون" فيرى أن النزاع ينشأ حينما تتكبد دولة تكاليف كبيرة بسبب فعل دولة أخرى، وتعتقد الدولة الأخرى أنها قادرة على تقليل خسائرها بالرد على الفعل، بناءً على ذلك يُعرف النزاع بأنه خلاف حاد

[1] بوزيدي ، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، 323.

[2] دورتي جيمس و بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 1986)، 140.

3 حسين قادري، النزاعات الدولية : دراسة و تحليل، (الجزائر: منشورات خير جليس ، 2007) ،11.

وتاريخي حول منافع محددة، ويمكن فهمه بطريقتين: الموضوعية والذاتية، يُصوَّر النزاع على أنه تناقض في المصالح بين الأطراف، مما يؤدي إلى التصعيد واستخدام وسائل الضغط المختلفة.[1]

3- **التنافس و الحرب:** تُعرف الحرب بشكل عام بأنها استخدام واسع النطاق للعنف والإكراه لحماية المصالح، أو تحقيق الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويصف" كارل فون كلاوزفيتز" الحرب بأنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى، حيث تُستخدم كوسيلة لحماية المصالح أو توسيع النفوذ أو حسم الخلافات بين الأطراف المتنازعة، وتُعتبر الحروب أعلى درجات التصعيد في الصراعات الدولية، حيث يُستخدم العنف والإكراه لتحقيق المصالح أو حل النزاعات بين الأطراف. [2]

يعرف "غاستون بوتول" الحرب بأنها: "العنف الهائج والمنتظم الذي يميزه صفة القداسة، وهي المواجهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وتتميز أيضًا بارتفاع نسبة الوفيات بالقتل الجماعي بشكل ملحوظ من الناحية العددية." 3

4- **التنافس و التوتر** :التوتر في العلاقات الدولية يشير إلى عدم الاستقرار والقلق بين دولتين أو أكثر، ويمكن أن يسبب نشوب نزاعات دولية أو يكون نتيجة لها، وذلك بسبب الخلافات في القضايا مثل الحدود والموارد والسياسات والمصالح الاقتصادية، وغالبًا ما تكون هذه الخلافات مرتبطة بالسياسات الوطنية والمصالح الاستراتيجية لكل دولة، وعندما يتصاعد التوتر قد يشكل تهديدًا للسلام الدولي والأمن الإقليمي، ويمكن أن يتسبب في نزاعات مسلحة إذا لم يُعالج بفعالية من خلال الوسائل الدبلوماسية والسلمية. [4]

تتفق الدراسات على أن التوتر في العلاقات الدولية قد ينشأ نتيجة حادثة معينة أو موقف يُستغل كذريعة، ويظهر فيه تناقض المصالح والأهداف بوضوح، وعلى الرغم من أنه قد يتم إخفاؤه خلال مراحل التنافس العادية، إلا أنه في بعض الأحيان يزداد نتيجة للإغراءات والمكاسب السياسية والاقتصادية التي توفرها الساحة الدولية.[5]

---

[1] نفس المرجع ، 12.

[2] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (الجزائر : دار هومة، 2008)، 14.

[3] علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية (عمان: دار الشروق للنشر 2004)، 191.

[4] نفس المرجع ، 30.

[5] بوزيدي ، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية", 328.

5- التنافس و الأزمة: مصطلح الأزمة يأتي من الجذور اليونانية ويعني القرار الحاسم، ورغم أصوله يُستخدم الآن للإشارة إلى الحالات المتسمة بالخطر والترقب والقلق، وتتميز الأزمة بثلاث خصائص رئيسية: المفاجأة، التهديد، والزمن المحدود للاستجابة.[1]

الأزمة تعبير عن وضع تنافسي مؤقت، وتمثل نقطة تحول هامة في المسار التنافسي، حيث يعبر أحد الأطراف عن رغبته في إنهاء حالة التنافس لصالحه من خلال سلوك مفاجئ وغير متوقع يفهمه الطرف الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، فمعظم الأزمات يكون جوهرها تنافسيًا، حيث تنشأ نتيجة للتعارض الشديد بين الأطراف، بينما يكون التنافس أكثر وضوحًا من الأزمة فيما يتعلق بأهدافه واتجاهاته وأطرافه.[2]

مما تقدم نخلص الى أن التنافس يلعب دوراً حيوياً في تشكيل التوازنات العالمية وتحديد مسارات العلاقات الدولية، حيث يُشير الى التسابق بين الدول أو الكيانات السياسية على النفوذ والسلطة في مجالات سياسية، اقتصادية، عسكرية، وثقافية، ويتضمن السعي للحصول على موارد محدودة، وتوسيع النفوذ، وتعزيز المصالح، وينطوي على استخدام استراتيجيات مثل التحالفات والضغوط الاقتصادية، وأحياناً الصراعات المسلحة.

المبحث الثاني : الاطار النظري للدراسة

إن مفهوم أمن الطاقة و التنافس تُعد من المفاهيم التي تتطور بشكل مستمر، ورغم التقدم في تحديدها، إلا أن هناك جهودًا مستمرة لتجسيدها بشكل أكثر تماسكًا وتحديد هويتها المميزة.

المطلب الأول : أمن الطاقة من منظار العلاقات الدولية

قدمت مدارس العلاقات الدولية الكبرى، ومنها المدرسة الواقعية الجديدة، المدرسة الليبرالية الجديدة، المدرسة البنائية و مدرسة الاقتصاد السياسي، وجهات نظر متنوعة حول مستوى التعاون والعوامل والجهات المشاركة، والأولويات الأساسية لأمن الطاقة.

[1] نفس المرجع ، 329.

[2] نفس المرجع ، 331.

1- النظرية الواقعية الجديدة

يشدد الواقعيون الجدد على دور الدولة كمحور أساسي في سياسة أمن الطاقة، حيث يحللون المصالح الوطنية والصراعات العسكرية والإقليمية في مجال الطاقة، يرى بعضهم أن الإجراءات العسكرية القوية ضرورية لتأمين الطاقة، ويؤمن "كاليكي" و "غولدوين" بأهمية تضمين تحديات الطاقة في استراتيجية السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك يشدد الواقعيون على ضرورة السيطرة على الموارد الطبيعية في المحيطات، متوقعين نزاعات حول الوصول إلى الوقود الأحفوري بسبب توزيع الاحتياطيات في المحيط العالمي، وفي سياق آخر يعتبر" ويلسون" الأمن البحري أساسيًا لضمان توصيل الطاقة بشكل موثوق، ويشدد الواقعيون على ضرورة تفضيل الصفقات الثنائية في اتفاقيات الطاقة لتحقيق المصالح الوطنية بشكل أفضل.[1]

يولي الواقعيون الجدد اهتمامًا خاصًا للتحولات الهيكلية في الأمن المرتبطة بمصادر الطاقة، حيث يرى بعضهم أن هذه التحولات قد تزيد من احتمالية العنف العالمي والهجمات الإرهابية، ويعتقدون أن ضمان الوصول إلى موارد الطاقة خاصةً مع اعتماد الاقتصاد العالمي بشكل كبير على النفط والغاز والمنافسة الشديدة عليها بين الدول يزيد من احتمالات النزاع العالمي، وهذا يستدعي تعزيز القدرات العسكرية مما يعقد التعاون الدولي.

الواقعيون الجدد يؤكدون على تضمين موارد الطاقة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، حيث يرى بعضهم أن موارد الطاقة تعتبر عنصرًا أساسيًا للسلطة والنفوذ السياسي، ونظرًا لندرة هذه الموارد فإنها تلعب دورًا حيويًا في الدبلوماسية الدولية، بناءً على آراء R. Gilpin و S. Strange، يمكن القول إن العنصر الاقتصادي يساهم في حماية الأمن القومي الذي يزيد بدوره من النفوذ السياسي للدولة.

2- النظرية الليبرالية الجديدة

يعتمد الواقعيون الجدد على القوة والسيادة الدولية، بينما يعتمد الليبراليون الجدد على التعاون الدولي ودور الجهات غير الحكومية في سياسة الطاقة، ويرون أن السياسات الطاقوية يمكن أن تتشكل بواسطة مجموعة متنوعة من الكيانات، بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية ووسائل الإعلام.

[1] رشاد سوزي ، " أمن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي "، مجلة كلية السياسية و الاقتصاد، العدد13، (يناير 2022). 131 .

يرى الليبراليون الجدد أن التفاهمات الدولية وتطور سوق الطاقة العالمية يقلل من احتمالات حروب الموارد، وبالتالي فإنهم غير مهتمين بالنزاعات العسكرية للسيطرة على حقول النفط والغاز.[1]

يركز الليبراليون الجدد على دور المؤسسات الدولية في تطوير صناعة الطاقة العالمية، ويشمل ذلك تدخل المؤسسات في حالات فشل السوق وتحسين شفافية المعلومات وتطوير قواعد التعاون الدولي في مجال الطاقة، ويرتبط الأمن الاقتصادي بزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في مجالات الإنتاج، حيث يصبح تأمين مصادر الطاقة أمرًا حيويًا للأمن الاقتصادي، ويعتقدون أن التعاون في سوق الطاقة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أمن الطاقة، ويشيرون إلى ضرورة تطوير الاقتصاد الليبرالي لتعزيز أمن الطاقة.[2]

3- النظرية البنائية

يشد البنائيون انتباههم نحو جعل الفرد هدفًا للأمن وتوسيع دائرة الجهات المشاركة في ضمان الأمن لجميع الأفراد، بما في ذلك المنظمات الدولية وغير الحكومية والعوامل المعرفية، ويركزون على الدور الاجتماعي للطاقة ودورها كأحد الأصول الاستراتيجية التي تؤثر في السياسة والاقتصاد.

يعتبر البنائيون أن العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات المتعلقة بالطاقة، غير ثابتة وتعتمد على تدفق المعلومات والتفاعلات بين اللاعبين في المجتمع الدولي، مما يؤدي إلى تفسيرات متنوعة لظواهر العلاقات الدولية، بما في ذلك تهديدات الطاقة والأمن، ومن وجهة نظر البنائيين، فإن مشاكل الطاقة تُعتبر "غير منظمة" في ظل سيادة عدم اليقين والاختلافات الأساسية بين أصحاب المصالح، مما يبرز أهمية وجود رؤية مشتركة تُعتمد على القيم المشتركة وتعزز مفاهيم محددة لتشكيل سياسات الطاقة وتجاوز النزاعات ذات الصلة. [3]

4- النظرية النقدية

يعتبر الأمن الاقتصادي جزءًا أساسيًا من الأمن الشخصي والاجتماعي، حيث يعني ضمان الرفاهية والازدهار للفرد من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، ومن بين هذه الاحتياجات الموارد الطاقوية، ويترتب على هذا النوع من الأمن توفير الثبات الاقتصادي وتعزيز النمو والتنمية في جميع

[1] نفس المرجع . 132.

[2] نفس المرجع ، 133.

[3] سوزي ، " أمن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي " ، 134.

المجالات الأخرى، ويركزون أيضًا على "أمننة الطاقة" لضمان إمدادات الطاقة بشكل آمن وتعزيز كفاءة الطاقة لأغراض بيئية واقتصادية واجتماعية، ويركز الاتجاه النظري في دراسات السلام على أهمية الأمن الاقتصادي، حيث يُشير الباحثون مثل باري بوزان إلى أن فهم الأمن الاقتصادي يتطلب مراعاة عدة عوامل، مثل زيادة الاختلافات الاقتصادية بين الدول والتنافس على مصادر الطاقة، ويعتبر الأمن الطاقوي جزءًا مهمًا من مركب الأمن الإقليمي، ويعتبر التبعية الطاقوية مصدرًا محتملاً للتهديدات الأمنية، حيث تشمل العلاقات الطاقوية التبادل الإنتاجي والاعتماد على استيراد الموارد الطاقوية وتداولها عبر الحدود.[1]

5- مدرسة الاقتصاد السياسي

تعتبر الطاقة أحد هياكل السلطة الرئيسية التي تُسهم في دعم الهياكل الأساسية الأربعة لتلك السلطة، وهي: الأمن والتمويل والإنتاج والمعرفة، وتفترض مدرسة الاقتصاد السياسي أن الفاعلين الرئيسيين في المنافسة بين تلك الهياكل الأساسية الأربعة للسلطة هم الفاعلون في السوق، وليس الدول، ووفقًا " **لاسترينج**" فإن دراسات الطاقة تتطلب نهجًا جديدًا ومختلطًا يأخذ في الاعتبار تأثير العوامل السياسية على أسواق الطاقة وتأثير هذه الأسواق على السياسة بالعكس، وبالتالي تكمن القضية المركزية في إيجاد التوازن الأمثل بين الدولة والسوق من خلال التحليل الهيكلي للسلطة التنفيذية في مجتمع معين، وتحليل علاقات الطاقة الدولية باستخدام مفاهيم القوة والتنافس السياسي والحوكمة.[2]

المطلب الثاني : مكانة منطقة بحر قزوين في نظريات الجيوبوليتيك

نركز في هذا المطلب على النظريات الجيوبوليتيكية أو التفسير الجيوبوليتيكي للتنافس في منطقة بحر قزوين من خلال النظريات التالية :

1- نظرية المجال الحيوي: (فريديريك راتزل 1804-1904)

نظرية "فريدريك راتزل" تُضفي صفة العضوية الحيوية على الدولة، حيث يُعتبرها كائنًا بيولوجيًا ينمو ويكبر ويضمحل ويموت، يرى راتزل أن التربة هي المعطى المؤسس الذي تدور حوله مصالح الشعوب، ويعتبر حركة التاريخ محددة مسبقا بالتربة والأرض، وفي تفسيره يعتبر راتزل أن الدولة تتكون

[1] دندن ،"الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي"، 38-65.
[2] سوزي ، " أمن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي " ، 134 .

من السطح الأرضي والبعد المساحي ووعي الشعب، وتقوم الدولة الطبيعية بتجميع صفة العضوية مع الكميات المتغيرة للأمة الجغرافية والديموغرافية والإثنوثقافية.

تبرير نظرية "**راتزل**" للزحف والتوسع يأتي من منظوره العضوي، حيث يعتبرها عملية طبيعية حية تشبه نمو الكائنات الحية، وبموجب هذا المفهوم تعمل الدول على التوسع والزحف نحو المناطق المحيطة بها كجزء من نموها الطبيعي واستمرارها، و بذلك تقر جيوبوليتيكية "**راتزل**" بأن الدولة تشبه كائنًا أميبيًا، حيث كلما نمت كلما التهمت ما حولها من الجوار، وهذا يأتي نتيجة زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية وتزايد الكثافة السكانية لديها، مما يدفعها إلى الحاجة إلى مساحات إضافية أو "التربة" كما يصفها راتزل، وتصبح الدولة تلتهم ما حولها من الأقاليم التي تعتبرها مجالاً حيوياً لها. [1]

تركز جيوبوليتيكية "**راتزل**" على آسيا بشكل أساسي من خلال مفهوم المجال الحيوي ،فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهر ما يعرف بـ"الثقب الأسود"، مما جعل القارة الآسيوية المحطة التالية للقوى العالمية، وتشكل منطقة آسيا الوسطى جزءًا من هذه القارة و بالتالي أصبحت محور اهتمام القوى الدولية، وتتماشى مع مفهوم المجال الحيوي لـ "**راتزل**" ، مما يجعل كل من روسيا الاتحادية والصين يوليان أهمية كبيرة لهذه المنطقة، ويسعى كل منهما لاستخدام المنطقة كمجال حيوي للتوسع والنمو واستغلال الموارد الاقتصادية والإمكانيات المتاحة فيها [2].

2- نظرية أورآسيا: (هالفورد ماكيندر 1861-1947)

نظرية "المحور الجغرافي للتاريخ" التي صاغها "هارلفورد ماكيندر" عام 1904، والتي تُعرف أيضًا باسم "قلب العالم"، تمثلت في فكرة أساسية تقول إن القوى العالمية تتنافس على السيطرة على المنطقة الأوراسية لأنها المحور الجغرافي الذي يحدد مسار التاريخ والسياسة العالمية، تركز هذه النظرية على أهمية المنطقة الواقعة في قلب العالم، وهي منطقة تمتد من أوروبا الشرقية إلى آسيا الوسطى والشرقية.

أشار "ماكيندر" في تحليله إلى أن من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم بأسره، حيث تعتبر الأراضي الواقعة في هذا القلب الاستراتيجي المركز الذي يحدد مسار التوجهات السياسية

[1] نفس المرجع ، 115.

[2] بلعيشة محمد و أخرون ، الاهمية الجيوسياسية للقارة الاسيوية في السياسة الدولية، (برلين : المركز الديمقراطي العربي،2018،)، 9.

والاقتصادية العالمية، وقد اعتبر آسيا الوسطى جزءًا مهمًا من هذا القلب، وتم تضمينها في المفهوم الجديد لماكيندر للقلب الأوراسي.

تركز هذه النظرية على أهمية استراتيجية للقوى الكبرى في السيطرة على منطقة الأوراسية، وكذلك على الدور المحوري لآسيا الوسطى كجزء أساسي من هذا القلب،وبالتالي فإن فهم مفهوم القلب الأوراسي يساعد في فهم دوافع السياسات العالمية والتنافس بين الدول الكبرى في سعيها للسيطرة والنفوذ على هذه المنطقة الاستراتيجية المركزية.[1]

إن فهم التنظيم الجيوبوليتيكي الذي عرضه ماكيندر يعكس بوضوح المخاوف التي كانت موجودة في القرن العشرين من توسع دول في منطقة قلب العالم ، والتي قد تسعى إلى تحقيق الهيمنة والسيطرة على المنطقة، وفي ظل هذه الظروف، سعت كل من روسيا الاتحادية والصين لتطبيق إستراتيجيات تهدف إلى تعزيز تأثيرها ونفوذها في آسيا الوسطى، وهي المنطقة التي تُعتبر حاسمة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للتوسع والتأثير الجيوسياسي، فروسيا الاتحادية بوصفها دولة تاريخية ذات تأثير عالمي، تسعى إلى الحفاظ على نفوذها في منطقة قلب العالم وخاصة في آسيا الوسطى، وتستخدم وسائل دبلوماسية واقتصادية وعسكرية لتعزيز وجودها في المنطقة، من جانبها تسعى الصين أيضًا إلى توسيع نفوذها وتأثيرها في آسيا الوسطى، وتستثمر بشكل كبير في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية في المنطقة بهدف تعزيز علاقاتها وتأثيرها في القارة الأوراسية ، ومع ذلك يختلف النهج الذي تتبعه كل دولة في تحقيق أهدافها في المنطقة ويتأثر بالعديد من العوامل بما في ذلك الظروف الدولية والإقليمية والمحلية، والتي تشكل تحديات وفرصًا للدول المعنية في سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في آسيا الوسطى.

3- نظرية الإطار (rimland) : (لنيكولاس سبيكمان 1893-1943).

تحليل "سبيكمان" لنظرية "هالفورد ماكيندر" يُظهر تطورًا مهمًا في فهم القوى الجيوسياسية وتأثيرها في العالم، بدلاً من التركيز بشكل حصري على قلب العالم كما فعل ماكيندر، ركز سبيكمان على الحواف المحيطة بالقلب، والتي وصفها بأنها تشكل المنطقة المتوسطة.

[1] سفيان بوسنان، "جغرافيا آسيا الوسطى واهميتها في الفكر الجيو بوليتكي"، المجلة الجزائرية لدراسات السياسية ، عدد 6،(2016)، 102- 104.

من خلال تحليله لهذه المنطقة المحيطة بقلب العالم، والتي تشمل الوطن العربي، وأوروبا، وإيران، وأفغانستان، وجنوب شرق آسيا، والصين، وكوريا، أشار "سبيكمان" إلى أهمية هذه المناطق في تحديد مسارات النفوذ العالمي، وبالتالي أكد على أن من يسيطر على المناطق الساحلية التي تحيط بقلب العالم يمكنه التحكم في الجزيرة العالمية وبالتالي العالم نفسه.

هذا التحليل يعكس استدراكًا جديدًا لطبيعة النفوذ العالمي والتحكم في العالم، حيث يرى سبيكمان أن السيطرة على المناطق الحيوية التي تحيط بالمناطق الرئيسية مثل الهلال يمكن أن تكون أكثر أهمية من السيطرة المباشرة على القلب نفسه، وبهذا التحليل يظهر أن سبيكمان قدم تفسيرًا جديدًا ومثيرًا للجدل لديناميات السلطة العالمية وكيفية التحكم فيها، مما يُعتبر إضافة قيمة لفهم العلاقات الدولية والجيوبوليتيكية في القرن العشرين وما بعده. [1]

4- نظرية المساحة الوسطى: (زبينغو بريجنسكي)

قدم المفكر" زبينغو بريجنسكي" نظرية تركز على منطقة آسيا الوسطى نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية البارزة، يرى أن هذه المنطقة تشكل الجسر المهم بين الشرق والغرب، وتتمتع آسيا الوسطى بأهمية جيوبوليتيكية بارزة في الصراع الدولي، حيث يمكن وصف ما يجري فيها بـ "**صراع الموارد والنفوذ الجيوبوليتيكي**"، تعتبر هذه المنطقة الرابط الحيوي بين قارة آسيا وأوروبا، وتلعب دوراً حيوياً في ربط الكتل الإقليمية وتوازن القوى الدولية. [2]

بوجه يعزز هذا الطرح، يوضح بريجنسكي أن الرهان الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على منطقة أوراسيا، التي تمتد من أوروبا الغربية حتى الصين، ويعتبر آسيا الوسطى المنطقة الاستراتيجية الأكثر أهمية في هذا المجال الجغرافي الواسع وفقًا لهذه النظرية، ويُعتبر هذا الإقليم النابض بالحياة بموارد طبيعية متنوعة محط اهتمام كل القوى التي تسعى لنيل النفوذ في المنطقة بمختلف الاستراتيجيات.

تعتبر جمهورية كازاخستان من بين أهم الدول في آسيا الوسطى، ويركز بريجنسكي على هذه الدولة باعتبارها القلب أو النواة للمنطقة، وتحتل كازاخستان مساحة واسعة تعادل مساحة دول أخرى،

[1] صبري فارس الهيتي ، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيو بوليتكس،(لبنان: دار الفكر، 2002)، 214-215.

[2] zbignew berzezinski ، the grand chess brod primcy and is geostegic impreatives bocic book new 1 yourk1997, 123-124

وتمتاز بوجود موارد معدنية ونووية، وبالتالي تحتل موقعًا جيواستراتيجيًا بارزًا ، ونظرًا لعلاقاتها المتينة مع الصين، تشكل كازاخستان الجار التماس الذي توليه الصين اهتمامًا خاصًا، وتسعى الصين كدولة ضخمة تتمتع بنفوذ اقتصادي عالمي إلى تعزيز مكانتها وتأثيرها في المنطقة، لذا تُعتبر كازاخستان مفتاحًا للسيطرة على آسيا الوسطى، وتشكل حاجزًا وقائيًا لها، بالإضافة إلى أنها تعتبر نقطة انطلاق استراتيجية نحو القلب الأرضي.[1]

يشير "بريجنسكي" إلى أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة للقوى الدولية، بما في ذلك الصين وروسيا الاتحادية، في كتابه "رقعة الشطرنج"، و يؤكد على أن أذربيجان على الرغم من صغر حجمها، تعتبر مهمة جيوبوليتيكيًا نظرًا لمواردها الطبيعية الهامة والحساسة، حيث تُعتبر بمثابة البوابة التي تحتضن ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى، ويُظهر بريجنسكي كيف أن سيطرة موسكو كاملة على أذربيجان يمكن أن تجعل الموارد النفطية الهامة جدًا في أذربيجان تخضع للسيطرة الروسية، وبناءً على ارتباط أذربيجان المستقلة بالأسواق الغربية من خلال أنابيب النفط، يظهر كيف أن استقلالها مرتبط بالحفاظ على توازن القوى في المنطقة.

يشير "بريجنسكي" أيضًا إلى دور الصين الإقليمي والعالمي، حيث يُعتبر لاعبًا رئيسيًا في المنطقة. ويرى أن الصين أصبحت قوة إقليمية مهمة، وقد تكون لديها طموحات أوسع في المستقبل. ويؤكد على أن الخيارات التي تتخذها الصين بدأت تؤثر فعلًا في التوزيع الجيوبوليتيكي للقوة في آسيا. يشير إلى أن منطقة آسيا الوسطى تُعتبر جسرًا يربط بين الشرق والغرب، وبالتالي تكتسب أهمية جيوبوليتيكية كبيرة، حيث تُربط بين الجهتين الأكثر ثراء في شرق أوراسيا وغربها. تعد المنطقة المساحة الوسطى للقارة الأوراسية، وتُعتبر ساحة لتنافس القوى الكبرى. تحقيقًا للإدراك الإستراتيجي لأن المنطقة تتوسط العالم، وتتحكم في حركة توسع القوى الإقليمية والدولية من الغرب نحو الشرق وبالعكس.[2]

[1] بوسنان، "جغرافيا آسيا الوسطى واهميتها في الفكر الجيو بوليتكي"، 108.

[2] احمد عبد الكريم ، الجغرافيا والجغرافيا الإستراتجية، (دمشق: دار الأهالي ،1998)، 128.

خلاصة الفصل

يكشف هذا الفصل أن عامل الأمن الطاقوي أصبح محددًا رئيسيًا للأمن الاقتصادي، وهو الآن من القضايا الحساسة التي تُصنّف ضمن أولويات الدول، ومع ذلك يظل مفهومه معقدًا ويصعب تحديده بدقة بسبب التباين في معناه بين الدول المستوردة والمستهلكة للطاقة من جهة، والدول المصدرة والمنتجة للطاقة من جهة أخرى.

تظهر الدراسات النظرية والمفاهيمية أن مفهوم أمن الطاقة هو مفهوم يتطور باستمرار، وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في تحديده، إلا أن الجهود مستمرة لتجسيده بشكل أكثر تماسكًا وتحديد هويته المميزة.

عند التركيز على مصادر الطاقة، نجد أن امتلاك أو افتقار الدول لهذه المصادر يؤثر بشكل كبير على سياساتها الخارجية، سواء كانت الدولة مُصدِّرة أو مُستَورِدة للطاقة، فإن الموارد الطاقوية تصبح موضوعًا للتنافس بسبب أهميتها في استمرار تقدم ورفاه الدول، كما أن السعي للحصول على هذه الموارد، والوصول إلى مناطق إنتاجها، وفرض السيطرة عليها، وتأمين نقلها وإيصالها للمستهلكين النهائيين، يمكن أن يؤدي إلى نزاعات حادة بسبب ندرة هذه الموارد واقترابها من النضوب.

الفصل الثاني

مكانة منطقة بحر قزوين ضمن معادلة الطاقة

الفصل الثاني : مكانة منطقة بحر قزوين ضمن معادلة الطاقة

يحظى بحر قزوين بمكانة بارزة كمركز طاقوي في الساحة الإقليمية والدولية، وذلك نظرًا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي والثروات الطبيعية الهائلة التي يتمتع بها، فهو يحتوي على كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعله محط أنظار القوى العظمى والدول الطامحة لتأمين احتياجاتها من الطاقة.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تهدف إلى توضيح الجوانب المختلفة المتعلقة بإقليم بحر قزوين، يقوم المبحث الأول باستكشاف المنطقة جغرافيًا وتاريخيًا، مسلطًا الضوء على التطورات التي شهدتها عبر العصور، ومن ثم يسهم في فهم أصول التصارعات التاريخية والراهنة في المنطقة، كما يسلط الضوء على الوضع السياسي والاقتصادي للدول الساحلية لبحر قزوين، موضحًا الظروف الداخلية التي تستغلها القوى الفاعلة في الصراعات الإقليمية، خاصة في الدول الجديدة المستقلة.

يتناول المبحث الثاني الوضع القانوني لبحر قزوين قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، من خلال استعراض التطور التاريخي للاتفاقيات التي جمعت دول المنطقة لاستغلال البحر ومسارات التفاوض حول توزيع وتقسيم ثرواته، كما يوضح مواقف الدول وآراءها حول هذا التقسيم.

أما المبحث الثالث، فيناقش الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لبحر قزوين، ويكشف عن القدرات الطاقوية من الاحتياطيات والإنتاج للمنطقة، مع استعراض خصوصيات وإمكانيات كل دولة من الدول الخمسة المطلة على هذا البحر.

المبحث الاول : منطقة بحر قزوين من منظور الجغرافيا السياسية

تلقي الجغرافيا السياسية الضوء على تداخل العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية، مما يساعد في فهم الديناميكيات العالمية بشكل أعمق، فهي تدرس تأثير الجغرافيا على السياسة الداخلية والخارجية للدول، وتكشف كيف يؤثر الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمناخ على توجهات الدول واستراتيجياتها، كما تهتم بكيفية تشكيل البيئة الجغرافية للعلاقات الدولية وتوازن القوى بين الدول، وكذلك توجهات النزاع والتعاون، وتأثيرها على المصالح الوطنية والإقليمية.

المطلب الاول : جغرافيا و تاريخ منطقة بحر قزوين

اكتسب بحر قزوين * أهمية جيوبوليتيكية بارزة في ضوء التطورات الدولية الجديدة التي شهدها العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وتبرز هذه الأهمية بالنظر للموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة والموارد النفطية الهائلة المتواجدة فيها، والتي يُتوقع أن تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي للنفط خلال العقود القادمة في ظل التزايد المتوقع في الطلب العالمي على النفط.

أولا / الموقع الجغرافي لبحر قزوين

كما هو موضح في الخريطة رقم (01) فان بحر قزوين يقع في المنطقة الممتدة بين خطوط العرض (37–47 درجة شمالاً) وخطوط الطول (47–55 درجة شرقًا)، يحده جغرافيًا خمس دول هي: روسيا من الشمال الغربي، إيران من الجنوب، كازاخستان من الشمال الشرقي، تركمانستان من الجنوب الشرقي، وأذربيجان من الجنوب الغربي.[2]

*بحر قزوين يعرف بتسميات متعددة، فهناك من يشير إليه بـ "بحر الخزر"، وآخرون يسمونه "بحر مازندان"، وهناك من يطلق عليه اسم "بحر جرجان"، ومن بين التسميات الشهيرة له "بحر الخزر" أو "بحر قزوين"، ويرجع هذا الاسم بشكل رئيسي إلى القبيلة "Caspi" التي كانت تسكن السواحل الجنوبية للبحر، أما تسمية "بحر الخزر" فتأتي من انتشار قبائل الخزر ذات الأصل التركي، بما في ذلك الخزر اليهود الذين استوطنوا آسيا الوسطى ثم انتقلوا مبكرًا إلى شرق أوروبا عبر الطريق البري المار شمال بحر قزوين، واستقروا في المنطقة المحيطة ببحر قزوين وجبال القوقاز، حيث امتد نفوذهم باتجاه البحر الأسود. دياري صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2010)، 15

[2] دياري صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين،(مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2010)، 14.

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لبحر قزوين

source : https://www.worldatlas.comlakes/caspian-sea.html.

بحر قزوين يُعتبر أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض، حيث تتراوح مساحته حوالي 373,000 كيلومتر مربع، ويمتد من الشمال إلى الجنوب على مسافة تقدر بحوالي 1200 كيلومتر، ويتميز هذا البحر بملوحته العالية، كما أن مستوى سطحه يقع أدنى من مستوى سطح البحر بنحو 28 متراً، ويبلغ عمقه حوالي 980 متراً في الجنوب، بينما يصل إلى نحو 5 أمتار في الشمال.[1] ويعود سبب ذلك إلى الأنهار العديدة التي تصب فيه ، حيث تحمل هذه الأنهار عادة الرواسب والمواد العالقة التي تترسب في مناطقه، مما يؤثر على عمق مياهه ، ويعتبر نهر الفولغا هو الأكثر أهمية، حيث يزود بحر قزوين بنسبة تقارب الـ 75% من مياهه، بالإضافة إلى نهر الأورال ونهر تيريك.[2]

[1] خضير عباس أحمد النداوي، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض قزوين، (المملكة الهاشمية الأردنية: منشورات دجلة ، 2014)، 107.

[2] إبراهيم إيمان محمود، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين(القاهرة: دار الأحمدي للنشر ،2006)، 13.

يتضمن بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة داخل مساحة تقدر بنحو 450,000 كيلومتر مربع، أما السواحل القزوينية فتمتد على مساحة تبلغ حوالي 6379 كيلومتر مربع، حيث تشمل 640 كيلومتر مربع في الأراضي الإيرانية، و820 كيلومتر مربع في جمهورية أذربيجان، و1900 كيلومتر مربع في كازاخستان، والباقي تقريبًا في روسيا وتركمانستان.[1]

- **<u>الموانئ الهامة</u> التي تطل على بحر قزوين:** من بينها

– ميناء ستراخان(Astrakhan) : والذي يقع في دلتا نهر الفولقا، ويشتهر بالتجارة البحرية الكبيرة لروسيا على بحر قزوين.

– ميناء باكو(Baku) : الواقع على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة أبشيرون في جمهورية أذربيجان، ويتميز بإنتاج وتصدير النفط.

– ميناء حصن أليكساندروفسك: الذي يوجد في جمهورية كازاخستان.

– ميناء كراسنوفودسك (Krasnovodsk): والذي يقع في جمهورية تركمانستان على السواحل الشرقية لبحر قزوين.[2]

– ميناء يوريو (Urio): يوجد ضمن الاتحاد الروسي في الجهة الشمالية لنهر أوران.

– ميناء بندر شاه : يستخدم لشحن النفط ويعتبر من أهم الموانئ الرئيسية في إيران.

– ميناء بندر بهلوي : يعد أهم ميناء رئيسي لإيران على بحر قزوين.

جميع هذه الموانئ تأثرت بشدة بتناقص مياه بحر قزوين نتيجة للتبخر المتزايد، مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة، حيث أصبحت السفن الكبيرة تواجه صعوبة في الرسو في هذه الموانئ، مما استدعى الاستعانة بالقوارب الصغيرة، و بناءا على ذلك تم اقتراح مشروع لربط بحر قزوين بالبحر الأسود من خلال قناة اصطناعية، بهدف تعويض الخسائر في مياه بحر قزوين.[3]

- **<u>الأنهار التي تصب في بحر قزوين</u> متعددة:** من أهمها

– نهر الفولغا: يُعتبر من أطول وأغزر الأنهار في أوروبا، ينبع من تلال فلداي في الجزء الغربي الأوروبي من روسيا، ويمتد باتجاه الجنوب إلى بحر قزوين، ويبلغ طوله حوالي 3690 كلم.

– نهر أورال: ينبع من سفوح جبال الأورال، ويمر بروسيا وكازاخستان إلى أن يصب في بحر قزوين.

[1] Shirin Akiner, Caspian politics, energy and security, (London : Rout Ledge Curzon ,2004), 2.

[2] إيمان محمود، الصراع الإقليمي والدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، 14.

[3] جمال تراكة، "النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين"(اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 ، 2013)، 162.

– نهر سيحون: يقع في شمال غرب إيران، ويصب في بحر قزوين قرب مدينة رشت.

– نهر أوراكس: يفصل بين إيران وأذربيجان، وينبع من أرمينيا ويصب في بحر قزوين .

– نهر أمبا: ينبع من سفوح جبال الأورال، ويصب في بحر قزوين ماراً بجمهورية كازاخستان.

– نهر تبريك: ينبع من جمهورية جورجيا، ويمر عبر إقليم أوسيتيا الشمالية التابع لروسيا الاتحادية، ثم يصب في بحر قزوين، ويبلغ طوله حوالي 632 كلم.

– نهر كورا: ينبع من شمال شرق تركيا، ويمر بالأراضي الجورجية، ثم يصب في بحر قزوين.

– النهر الأبيض: ينبع من جبال كردستان، ويصب في بحر قزوين.

ثانيا / نبذة تاريخية عن منطقة بحرقزوين

يحتل بحر قزوين والمنطقة المحيطة به مكانة بارزة في تاريخ الإنسانية بشكل عام وفي التاريخ الإسلامي بشكل خاص، تظل أسماء العديد من المدن التاريخية شاهدة على هذه الأهمية، مثل سمرقند، وبخارى، وفرغانة، وطشقند، وخوارزم، ومرو، وترمذ، إن هذه الأسماء تمثل نقاط مرجعية في تاريخ الحضارة الإسلامية، تعد منطقة قزوين ذات بعد حضاري وتاريخي مميز عبر العصور ، فقد شهدت تطوراً حضارياً وعلمياً, وأسهمت في إنتاج العديد من الفلاسفة وعلماء الإسلام المشهورين، مثل "الخوارزمي"، "الفارابي"، " البخاري"، " الترمذي"، " ابن سينا"، " الجرجاني" و" البيروني".[1]

▪ **مرحلة الفتوحات الإسلامية:** شهدت منطقة بحر قزوين وما يحيط بها محطات تاريخية مهمة انطلاقاً من الفتوحات الإسلامية التي نشرت الدين الإسلامي في جميع أنحاء حوض بحر قزوين، حيث بدأ دخول الإسلام إلى هذه المنطقة في عهد الخليفة "عمر بن الخطاب" في سنة 18 هـ (638 م)، و كانت أذربيجان أول الجمهوريات التي شهدت الفتوحات الإسلامية، والتي كانت تعرف آنذاك بـ "تركستان الغربية" (تشمل أوزباكستان، تركمانستان، طاجيكستان وقيرغيزستان)، واستمر ذلك مع الخلفاء: "عثمان بن عفان" و"معاوية بن أبي سفيان"، حتى وصلت جيوش المسلمين إلى الحدود الصينية بين عامي 88–96 هـ (706–714 م)، واستمرت سيطرة المسلمين على المنطقة حتى غزو المغول بقيادة " جنكيز خان" في بداية القرن الثالث عشر الميلادي.

[1] أنيس بغيلة، رضوان بوالغبرة، صراع الطاقة في بحر قزوين،(مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2017)، 18.

بعد ذلك استولى التتار بقيادة " تيمورلنك" على المنطقة، واستمر حكمهم لمدة حوالي قرن حتى القرن الخامس عشر، ولكنهم تحولوا تدريجياً إلى الديانة الإسلامية، وبدأوا بتوسيع نفوذهم على منطقة بحر قزوين بدءًا من موسكو إلى فارغانة، مروراً بالسهول ونهر الفولغا وكازاخستان وجبال الأورال وسيبيريا وجبال القوقاز والبحر الأسود وبحر قزوين، لقد كان لدولة الخلافة العثمانية دور كبير في نشر الإسلام في هذه المنطقة، لكن المناطق الإسلامية تعرضت للانقسام إلى دويلات وإمارات تحت حكم الأوزبك. [1]

- **مرحلة الاتحاد السوفياتي :** بعد تفكك الدولة الإسلامية في منطقة بحر قزوين، ظهرت روسيا القيصرية وبدأت في التوسع في المنطقة، ففي عام 1580 ميلادية سيطر الروس على جميع سواحل بحر قزوين الغربية، التي كانت سابقاً تابعة للدولة الصفوية الشيعية، وفشلت شاهات إيران في الوقوف أمام التوسع الروسي، وتعود حملات التوسع الروسية في المنطقة إلى عهد "بيار الأكبر"، خلال تلك الفترة ضمت روسيا إلى أراضيها ما يعرف الآن بكازاخستان، كما سيطرت روسيا على منطقة القوقاز في بداية القرن التاسع عشر، حيث اضطر حكام "الكاجار" في إيران إلى التخلي عن أذربيجان وداغستان وجورجيا عام 1813م، ثم أرمينيا عام 1828م، وقام قياصرة روسيا بمواصلة توسعاتهم في أسيا الوسطى حتى عام 1839م. [2]

بحلول نهاية القرن التاسع عشر، سيطرت روسيا على جميع المناطق المحيطة ببحر قزوين، ومع بزوغ ثورة البلاشفة، حاولت العديد من الدول الخروج من سيطرة روسيا، إلا أن البلاشفة قمعوا جميع الحركات الانفصالية في المنطقة، و في أفريل عام 1918م أصدر " لينين" قراراً بالتقدم نحو الدول الإسلامية المحيطة ببحر قزوين، فإحتلت القوات الروسية تركمانستان وأذربيجان سنة 1920م، و تعرض مسلمون تلك المناطق لأنواع مختلفة من القمع والابادة في محاولة من الاتحاد السوفيتي للقضاء على الهوية الإسلامية في تلك المناطق وتحويلها إلى منطقة ذات صبغة إيديولوجية ماركسية. [3]

---

[1] بغيلة، بوالغبرة، صراع الطاقة في بحر قزوين، 19.

[2] علي الجبوري صفاء حسين ، " الصراع الروسي – الأمريكي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية "،(مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1) تاريخ الاطلاع : 2024/03/21.
https://political-encyclopedia.org/library/483 :

[3] لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى،(القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006)، 5.

▪ **مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي** : أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تغيرات جيوسياسية في المنطقة ، حيث استعادت المنطقة مكانتها العالمية وأصبحت محط اهتمام دولي بعد استقلال خمس دول: أوزباكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، تركمانستان، وكازاخستان، وأصبحت المنطقة موقعًا لصراعات القوى العظمى على مواردها الطبيعية، إذ شهدت المنطقة فترة من الاضطراب والتحولات الاقتصادية والسياسية، و بسبب ضعف دولها ونقص خبرتها في إدارة مؤسساتها واستغلال مواردها، فاستفادت القوى الدولية من الفجوات الناشئة لتوسيع نفوذها على بحر قزوين وثرواته، و نتج عن ذلك صراع جديد بين الدول الطامعة في توسيع نفوذها في المنطقة.[1]

سعت الدول المحلية لتحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، واستغلال ثرواتها لتحسين حياة مواطنيها ودعم التنمية المحلية ، فبدأت مرحلة جديدة من البناء الداخلي والخارجي، فأقامت علاقات متنوعة مع دول العالم، مثل الولايات المتحدة ، الصين ، روسيا ، إيران ، دول أوروبا والعالم العربي، بهدف تعزيز قطاعاتها الاقتصادية وجذب الاستثمارات من خلال استغلال مواردها الطبيعية الغنية.[2]

المطلب الثاني : الدول المشاطئة لبحر قزوين و أوضاعها

قبل انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م، كانت هناك دولتان فقط تحيطان ببحر قزوين: الاتحاد السوفييتي السابق(بجمهورياته الخمسة عشرة) والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكانت هناك اتفاقيات تنظم استفادتهما المشتركة من ثروات البحر بناءً على التراضي بينهما.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، استقلت العديد من الجمهوريات التي كانت تابعة له، بمن فيها جمهورية أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان، والتي تمتلك سواحل طويلة على بحر قزوين، وبالتالي أصبحت الدول المطلة على بحر قزوين خمسة وهي: روسيا الاتحادية، أذربيجان، تركمنستان، كازاخستان وإيران.

[1] جمال عمار، "التنافس الإيراني التركي في أسيا الوسطى "، شؤون شرق الأوسط، العدد84(أوت 1998)، 101.

[2] محمد عبد القادر احمد، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي بين الماضى والحاضر ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1999)، 262.

1- جمهورية كازاخستان: كازاخستان، المعروفة أيضًا باسم "قزقستان"، تأسست كجمهورية ذات حكم ذاتي في أغسطس 1920م وأعيد تشكيلها مرة أخرى في ديسمبر 1936م، وأعلنت كازاخستان استقلالها ووحدة أراضيها في ديسمبر 1991م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.[1]

تمتد كازاخستان فوق أراضي هضاب متموجة وتشكل قلب كتلة الأرض الأوراسية، و تحدها من الشمال جمهورية روسيا الاتحادية، ومن الجنوب جمهوريتي قرغيزستان وأوزبكستان، ومن الجهة الغربية بحر قزوين وجزء من تركمنستان، ومن الشرق جمهورية الصين، وتبلغ مساحتها حوالي 2.724.900 كيلومتر مربع، وتمتد سواحل كازاخستان على بحر قزوين لمسافة تبلغ 1894 كيلومتر.[2]

تعد العاصمة السابقة " المآتي" هي المدينة الأولى، وتم تغيير العاصمة إلى مدينة " أستانة" (أو نور سلطان حاليًا)، وتتكون كازاخستان من 17 ولاية وتركز اهتماماتها على استكشاف واستثمار موارد النفط والغاز الطبيعي.[3]

تقع كازاخستان في قلب أسيا الوسطى، وتتمتع بروابط لغوية وسياسية وحضارية وثيقة مع المنطقة. ويعتبر الكازاخ هم السكان الأصليين لكازاخستان، ولغتهم الأصلية هي الكازاخية، التي تشتق أصولها من اللغة التركية، ولكنها تكتب بأبجدية روسية، بالإضافة إلى الكازاخية تعتبر اللغة الروسية لغة رسمية ثانوية في البلاد.[4]

من حيث التوزيع الديني، يشكل المسلمون حوالي 60% من سكان كازاخستان، في حين يمثل المسيحيون حوالي 30%، وتنتمي النسبة المتبقية إلى ديانات مختلطة، وفقًا لإحصائيات مجموعة البنك الدولي بلغ عدد سكان كازاخستان نحو 19.621.972 مليون نسمة في نهاية عام 2022.[5]

---

[1] محمد حرب ، الاسلام في أسيا الوسطى و البلقان، (بيروت –لبنان: دار البشائر الاسلامية، ط2، 1995)، 75.

[2] سعيد أحمد سلطان، محنة المسلمين في أسيا الوسطى و القوقاز: الواقع و التاريخ ،(القاهرة : الدار الثقافية للنشر 2005)، 136.

[3] حنان بلاهدة ، "اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001 "، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03 ، ديسمبر 2012)، 192.

[4] محمد غيريس، معجم البلدان العالم أخر التطورات السياسية واحدث البيانات الإحصائية، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر،2001)، 335.

[5] The World Bank Data visited : 17/05/2024 at : https://data.worldbank.org/

تتميز كازاخستان بتنوع عرقي واسع، حيث يشكل الكازاخ ما يقرب من 63.1% من السكان، بينما يمثل الروس نسبة 23.7%، وبالإضافة إلى التتار والأوكرانيين والأوزبك والأيغور والألمان وعدد آخر من العرقيات.

- **الأوضاع الاقتصادية في كازاخستان:** يعتمد اقتصاد كازاخستان بشكل أساسي على صادرات النفط، التي تشكل حوالي 56% من قيمة صادراتها و55% من ميزانية الدولة، وتمتلك كازاخستان احتياطيات نفطية كبيرة تعادل تلك الموجودة في العراق، ولكنها توجد في أعماق الأرض مما يبطئ استغلالها، كما تعد كازاخستان واحدة من الدول الرائدة في إنتاج الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الفحم والأسمدة، وتصدر كازاخستان مجموعة متنوعة من المنتجات مثل اللحوم والكيماويات والصوف والحبوب والبترول، حيث تلعب الزراعة دورًا مهمًا في اقتصاد كازاخستان، و تساهم بشكل كبير في القيمة الاقتصادية للبلاد، فالمنتجات الصناعية تمثل نحو الثلث من القيمة الاقتصادية وتشمل الصناعات الغذائية والكيميائية والنسيجية والصناعات الثقيلة.

تُعد كازاخستان من أهم منتجي الحبوب في المنطقة وتُعرف بـ "سلة خبز الاتحاد السوفياتي" سابقًا، كما تمتلك ثروات حيوانية كبيرة ومتنوعة، بالاضافة الى موارد معدنية هائلة تشمل: النحاس ، الرصاص ، الزنك ، الفضة ، الكروميت ، النيكل ، الكوبالت ، المنغنيز والحديد، وتلعب هذه الموارد دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.[1]

- **الأوضاع السياسية في كازاخستان:** في 16 ديسمبر 1991، أعلنت كازاخستان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، وأصدرت أول دستور للبلاد في 28 يناير 1993، وسمح هذا الدستور بالتعددية الحزبية بشرط أن لا تكون مبنية على أساس عرقي أو ديني، كما شدد على الحفاظ على الهوية الوطنية للمجموعات العرقية المتنوعة، وأكد على استقلالية السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وعلى بناء الدولة على أسس علمانية.[2]

بعد استقلال كازاخستان عن الاتحاد السوفيتي، استمرت بعض السياسات والأيديولوجيات من فترة الحكم السوفياتي، مثل محاولات تقويض الهوية الوطنية الكازاخية وقمع الانتماءات القومية والتطلعات المستقلة، كما شهدت هذه الفترة محاولات لقمع الميول المعارضة للنظام السابق وللسياسات

[1] السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى، 41.

[2] نفس المرجع، 42.

الجديدة، ومع مرور الوقت بدأ تطور كازاخستان في التحول تدريجيًا نحو تعزيز الهوية الوطنية الكازاخية وتعزيز المسار الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقد أدى هذا التقدم إلى تحسين العلاقات القومية والاجتماعية والسياسية في كازاخستان.[1]

عملت البلاد على التحرر من الوصاية الروسية من خلال بناء علاقات دولية وإقليمية قوية لتعزيز التعاون والمكاسب السياسية والاقتصادية، وتهدف هذه الجهود إلى رفع مكانة كازاخستان دولياً وإقليمياً، ودعم التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وتتضمن هذه الجهود تطوير العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية، وتعزيز التجارة والتبادل الاقتصادي مع الشركاء، والمشاركة في المنتديات الدولية، كما تسعى كازاخستان لتقوية اقتصادها عبر الاستثمارات الدولية والتجارة الخارجية، وتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية مثل تعزيز الأمن القومي ومكافحة التطرف والإرهاب.[2]

2- جمهورية تركمانستان: تركمنستان، المعروفة أيضًا بـ"تركمانيا"، تأسست كجمهورية في عام 1924م وانضمت إلى الاتحاد السوفييتي في 1925م، ثم انفصلت عن الاتحاد السوفييتي وأعلنت استقلالها في أواخر عام 1991م.

تقع تركمنستان في جنوب آسيا الوسطى، ويحدها من الغرب بحر قزوين، ومن الشرق أوزبكستان، ومن الشمال كازاخستان، ومن الجنوب الغربي إيران، ومن الجنوب الشرقي أفغانستان، وتغطي الصحاري حوالي 90% من مساحتها الإجمالية البالغة حوالي 488,000 كيلومتر مربع.

بلغ عدد سكان تركمنستان 6.430.770 مليون نسمة سنة 2022 [3]، وغالبية السكان من شعب التركمان الذين يتحدثون اللغة التركمانية. يعتنق معظم السكان الإسلام، بنسبة حوالي 83.%

تتكون تركمنستان من عدة مدن رئيسية، بما في ذلك " عشق آباد"، العاصمة والمركز الصناعي والثقافي والاقتصادي، وتشمل مدن أخرى مثل : " كركي" ، " شادزهو"، "ترزهن" ، "كوم ذاغ" و"نبت داغ" ، اللغة الرسمية هي التركمانية والتي تتفرع إلى عدة لهجات .

---

[1] نوار ربيع الخيري، " الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 22، (2012)، 4.

2 عبد الله فلاح عودة العضايلية،" التنافس الدولي في أسيا الوسطى"،(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط 2011) 42-43.

[3] The World Bank Data visited : 17/05/2024 at : https://data.worldbank.org/

- **الأوضاع الاقتصادية في تركمانستان:** يعتمد معظم سكان تركمانستان على الزراعة و الري، حيث تشمل المحاصيل الرئيسية الذرة الشامية والقطن المصري، وتشتهر البلاد أيضًا بتربية الخيول التركمانية وصيد الأسماك في بحر قزوين.

تحتوي تركمانستان على ثروات معدنية غنية مثل الكبريت والملح والبترول والفحم والمغنيسيوم، وتمتلك حسب احصائيات سنة 2022 احتياطي كبير من الغاز الطبيعي يُقدر بـ 1133 مليار متر مكعب، واحتياطي مؤكد من النفط حوالي 0.6 مليار برميل. [1]

على الرغم من الثروات الهائلة التي تمتلكها تركمانستان في مجالات النفط والغاز والطاقة، فإنها تواجه تحديات تحول دون لعب دور كبير في المنطقة، إلا انها تسعى لتحسين وضعها الاقتصادي والسياسي من خلال تنويع علاقاتها الاقتصادية مع روسيا ودول الجوار وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال استغلال ثرواتها الطبيعية في بحر قزوين، كما تهدف هذه الجهود إلى تعزيز الاقتصاد المحلي والتعاون الدولي وتحقيق الاستقرار في المنطقة، لانه من المهم لتركمانستان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء الدوليين والمستثمرين الأجانب لاستغلال الفرص المتاحة وتعزيز التنمية المستدامة.

- **الأوضاع السياسية في تركمانستان:** بعد استقلال تركمانستان عن الاتحاد السوفيتي في عام 1991، تحول النظام السياسي إلى جمهوري، و في هذا النظام، يتولى رئيس الجمهورية دور رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية، ومدة ولايته خمس سنوات، و السلطة التشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس مصلحة الشعب والبرلمان، وتم إقرار أول دستور لتركمانستان في مايو 1992، لينظم السلطات ويحدد صلاحياتها، ويحمي حقوق المواطنين وحرياتهم، ويعتبر هذا الدستور خطوة مهمة نحو بناء دولة ديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي بعد فترة الحكم السوفياتي.[2]

تركمانستان تتبع سياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، مما أكسبها اعترافاً واسعاً من معظم دول العالم منذ استقلالها، حيث اعترفت بها حوالي 100 دولة، وتنتمي تركمانستان إلى الأمم المتحدة وعضو في منظمات دولية مثل: صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي والأمن الأوروبي.

[1] تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك(2023)، 101-105

[2] khalova Orazov, Economic Reforms and macro-Economic policy in Turkmenistan Russian and East European finance and trade, (volume 1035, 5 Number, 1999), 17.

تسعى تركمانستان للتعاون مع جميع الدول ضمن إطار سياستها المحايدة، وتشجع على التعاون مع دول الجوار وآسيا الوسطى لتحقيق أهدافها، مع الحفاظ على نهجها الحيادي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[1]

3- جمهورية أذربيجان: يمتد تاريخ أذربيجان إلى آلاف السنين قبل الميلاد، وكانت تُعرف قديمًا باسم "أتروباتينا"، تغيرت التسمية عدة مرات مع مرور الزمن، واستقرت في النهاية على اسم "أذربيجان"، تقع الجمهورية في القسم الشرقي لما وراء القوقاز، وتمتد سواحلها على بحر قزوين لحوالي 800 كيلومتر، وتتضمن مناطق مثل إقليم ناغورني كاراباخ وجمهورية ناخيتشيفان، التي شهدت حروبًا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، تحدها من الشمال داغستان، ومن الشرق بحر قزوين، ومن الجنوب إيران، ومن الغرب أرمينيا وتركيا وجورجيا ، تبلغ مساحة أذربيجان حوالي 86,600 كيلومتر مربع، وفقًا لإحصاءات مجموعة البنك الدولي لسنة 2022، بلغ عدد سكانها 10.141.756 مليون نسمة[2]، ويشملون أصولاً متنوعة من القبائل التركية والخزرية والبلغارية والألبانية.

المدن الرئيسية تشمل العاصمة " باكو" ومدينة "غنجة"، وتتميز البلاد بقطاعاتها المتقدمة في النفط والنسيج وصناعة السجاد والزراعة، واللغة الرسمية هي الأذرية، والغالبية العظمى من السكان من العرق الأذربيجاني بنسبة تصل إلى 90.6%، أما بالنسبة للديانات، فإن الغالبية العظمى مسلمة بنسبة 94%، بينما يمثل المسيحيون 4.8%، وبقية الديانات المختلطة تشكل 1.2%.[3]

- **الأوضاع الاقتصادية في أذربيجان** : تتميز سلاسل الجبال في أذربيجان بوجود مصادر هامة للمعادن، بالإضافة إلى الأراضي الخصبة التي تسهل الزراعة وتجعلها محور اهتمام، وتُعتبر أذربيجان من أغنى المناطق بالمعادن الثمينة مثل: الذهب ، الفضة ، الحديد ، النحاس والتيتانيوم وغيرها.

كما تمتلك أذربيجان تاريخًا طويلًا في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وقد تطورت هذه الصناعة بشكل كبير على مر العقود، مما ساهم في اقتصاد البلاد وجعلها جذابة للاستثمارات في قطاع الطاقة ، حيث تُعتبر أذربيجان واحدة من أبرز مواقع استكشاف وتنقيب النفط والغاز في العالم، اذ تمتلك موارد ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، وقد شهدت صناعتها البترولية تطورًا كبيرًا عبر السنين، و

[1] عبد السلام نهى محي، "جمهورية تركمانستان"، تاريخ الاطلاع 2024/02/24، على الموقع الكتروني:
http://asiaalwsta.com/?reqp=1&reqr=nzcdYaEvLaE5pv5jLab

[2] The World Bank Data visited : 17/05/2024 at : https://data.worldbank.org/

[3] جمال تراكة،" التنافس الدولي و الإقليمي والعالمي في قزوين"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2009)، 11-12 .

يعد خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) مشروعًا هامًا لنقل النفط الخام من حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، إذ يمر عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا، ويعد جزءًا من مسار نقل بديل للنفط بعيدًا عن مضيق البوسفور المزدحم، كما يُعتبر مشروع طريق الحرير مبادرة إقليمية مهمة تلعب فيها أذربيجان دورًا حيويًا، حيث تُشكّل البلاد وجهة رئيسية على هذا المسار الاقتصادي الهام.[1]

- **الأوضاع السياسية في أذربيجان:** لعب " حيدر علييف" دورًا حاسمًا في تنمية أذربيجان وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، فقد تولى رئاسة الجمهورية في عام 1993 وقاد البلاد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار السياسي، وتحت قيادته نجحت أذربيجان في تعزيز حضورها الدولي ووقف الاحتلال الأرميني لأراضيها، حيث وضع علييف استراتيجية لتطوير قطاع النفط والغاز، مما عزز اقتصاد البلاد ووسع فرص التنمية، كما اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفساد، وبفضل جهود علييف تحولت أذربيجان إلى دولة مزدهرة، وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في منطقة بحر قزوين و الساحة الدولية.[2]

4- روسيا الاتحادية: تأسست روسيا الاتحادية عام 1917م، ثم انضمت إلى الاتحاد السوفييتي في نفس العام، و بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م أصبحت روسيا وريثة شرعية له، تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 17.1 مليون كيلومتر مربع، وبلغ عدد سكانها سنة 2022 حوالي 144.236.933 مليون نسمة[3].

تتمتع روسيا بموقع استراتيجي يجمع بين أوروبا وآسيا، حيث تحدها بحار" بيرنغ" و" أخوتسك" واليابان من الشرق، وبيلاروسيا ولاتفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج من الغرب، ومن الشمال تحدها بحار" بارنتس"و "كارا" و "لابتيف" وشرق "سيبريا" و" تشوكوتكا" التابعة للمحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب تحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود، وتجاورها كوريا الشمالية من الجنوب الشرقي.

يدين 80% من سكان روسيا بالديانة المسيحية منذ عام 988م، إلى جانب فئات قليلة من البروتستانت والكاثوليك، ويشكل المسلمون 14% من إجمالي السكان، بينما تبلغ نسبة اليهود 2%، أما

---

[1] السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى، 23-24.

[2] تورال رضا باييف، " حيدر علييف... الزعيم القومي لأذربيجان "، صحيفة الرأي، العدد 13765، الموقع الكتروني: http://www.alraimedia.com/ar/article

[3] The World Bank Data visited : 17/05/2024 at : https://data.worldbank.org/

اللغة الرسمية هي الروسية، وهي واحدة من أكثر اللغات السلافية استخدامًا في أوروبا، كما تضم البلاد مدنًا هامة مثل: سانت بطرسبورغ ، نوفغورود ، نوفوسيبيرسك ، يكاتيرينبورغ ، سامارا ، أومسك ، أوفا ، قازان ، تشيلابينسك وبيرم.[1]

- **الأوضاع الاقتصادية في روسيا الاتحادية:** منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" السلطة في بداية القرن الواحد والعشرين شهد الاقتصاد الروسي ارتفاعًا في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسنًا في الإنتاج الصناعي والزراعي، كما حقق فائضًا في الميزانية وتحسنًا في الميزان التجاري، وانخفاضًا في معدلات التضخم.[2]

تتمتع روسيا بمصادر طاقة هائلة تشمل الغاز الطبيعي والنفط والفحم، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي، وتحتل المرتبة الأولى عالميًا في احتياطي الغاز الطبيعي، وتُعتبر موردًا رئيسيًا للغاز لدول أوروبا وآسيا، و تحتل المرتبة السابعة عالميًا في احتياطي النفط ، كما تساهم صادراتها من النفط والغاز بشكل كبير في تعزيز اقتصادها، حيث تُشكل نسبة كبيرة من إيرادات العملة الصعبة للبلاد، وتعمل روسيا على تطوير قطاعات الطاقة وتعزيزها، مما يُعزز دورها كمورد رئيسي للطاقة في العالم، ويساهم في تعزيز قوتها الاقتصادية ومكانتها الدولية.[3]

- **الأوضاع السياسية في روسيا الاتحادية :** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله، واجهت روسيا تحديات هائلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فخلال الفترة الانتقالية بين عامي 1991 و2000 عانت روسيا من صعوبات كبيرة في التكيف مع اقتصاد السوق والتحول من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالية، وبعد تلك الفترة من الصعوبات قام الرئيس " فلاديمير بوتين" بتحويل روسيا بشكل كبير داخليًا وخارجيًا ، حيث ركز على مكافحة الفساد، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز النمو الاقتصادي، و عمل خارجيا على استعادة مكانة روسيا في الساحة الدولية من خلال إقامة شراكات استراتيجية وتوسيع التعاون الاقتصادي والسياسي، كما عزز الوجود الدبلوماسي والعسكري للدفاع عن المصالح الاستراتيجية في مناطق مهمة، وبفضل

[1] بلاهدة،"اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001"، 190.

[2] خديجة العريبي، "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر "2001،(رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2014)، 75-76.

[3] أسامة مخيمر، " الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا "، مجلة السياسية الدولية، العدد 170(2007)، 92.

هذه الجهود استعادت روسيا بعض تأثيرها الإقليمي والدولي، واسترجعت مكانتها كلاعبًا مهمًا في الساحة الدولية ومنافسًا للقوى العالمية[1].

5- إيـــران : إيران دولة تاريخية ذات تمدن عريق، تُعرف في العالم الغربي باسم "فارس"، وكانت تُعرف في الماضي ببلاد "عيلام"، اسم "إيران" مشتق من كلمة "آريا"، التي تعني "الشريف" وترتبط بقبائل الرعاة المعروفة باسم "أريان"، وأطلقت الأسرة البهلوية هذا الاسم على البلاد.

تقع جمهورية إيران الإسلامية في غرب آسيا، تحدها من الشمال بحر قزوين وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا، ومن الجنوب الخليج العربي، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، وتبلغ مساحتها 1,648,195 كيلومترًا مربعًا، اما عدد سكناها فقد بلغ سنة 2022 حوالي 88.550.570 مليون نسمة[2]، وتتنوع أصولهم العرقية والدينية، حيث يشكل المسلمون الغالبية العظمى، ومعظمهم من المذهب الشيعي الاثني عشري، بينما السنة يمثلون نسبة أقل.

تتميز إيران بموقع استراتيجي بين وسط وجنوب آسيا وشرق البحر المتوسط ، مع إطلالة على بحر قزوين الذي يمنحها وصولًا مباشرًا إلى المياه الدولية، وهذا الموقع يجعلها لاعبًا رئيسيًا في الشؤون الإقليمية والدولية.

تسعى إيران لتعزيز الاستقرار والتعاون الاقتصادي والسياسي مع جيرانها، خاصة في منطقة بحر قزوين، وتسعى أيضًا إلى تطوير البنية التحتية البحرية وتعزيز قدراتها التجارية، مما يعزز دورها الحيوي في المنطقة. [3]

- **الأوضاع الاقتصادية في إيران:** إيران تمتلك موارد كبيرة في النفط والغاز الطبيعي، وهي واحدة من أكبر منتجي النفط عالميًا، وتعتبر لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمية، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة بسبب القيود الدولية والعقوبات المفروضة عليها من بعض الدول، هذه القيود تعيق قدرة البلاد على استغلال ثرواتها بالكامل، ومن التحديات الأخرى التي تواجهها إيران الحاجة إلى تحديث البنية التحتية وتطوير التكنولوجيا في صناعة النفط والغاز، حيث يمكن للاستثمارات الكبيرة في هذه المجالات أن

[1] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1998)، 24.

[2] The World Bank Data visited : 17/05/2024 at : https://data.worldbank.org/

[3] رابح العيد دخسينة، "نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية دراسة في الأسس النظرية والمؤسسات السياسية"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008)، 45.

تعزز إنتاجية القطاع وتزيد الإيرادات، بالرغم من هذه العقبات، تواصل إيران جهودها لتطوير قطاع النفط والغاز لتحقيق الاستفادة القصوى من مواردها الطبيعية. [1]

- **الأوضاع السياسية في إيران:** بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وخروج الشاه "محمد رضا بهلوي"، تأسست الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني. شهدت هذه الفترة تحولًا كبيرًا في النظام السياسي، حيث تم تبني نظام حكم يستند إلى الشريعة الإسلامية، مع التحول من نظام ملكي إلى جمهورية إسلامية.

أصبح الإمام الخميني القائد الروحي للبلاد وتولى منصب الزعيم الأعلى حتى وفاته في عام 1989، ومنذ ذلك الحين استمرت إيران كجمهورية إسلامية تحكمها مبادئ وقيم الدين الإسلامي، وتجري انتخابات دورية للرئاسة والبرلمان، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 برزت أهمية الموقع الجيوسياسي لإيران، حيث تقع في قلب منطقة تشهد تنافسًا كبيرًا على الموارد الطبيعية والتجارة، خاصةً فيما يتعلق بالنفط والغاز، حيث تمتلك إيران موارد نفطية ضخمة وتعتبر أحد أكبر منتجي النفط في العالم، وتقع بالقرب من المسارات الرئيسية لنقل النفط والغاز، مما يعزز أهميتها الاستراتيجية، كما تقع أيضًا بالقرب من بحر قزوين، وهو مصدر مهم للنفط والغاز، و مع إعادة إحياء طريق الحرير الجديد، تتمتع إيران بموقع استراتيجي يجعلها جزءًا أساسيًا من هذا المسار الذي يربط بين آسيا وأوروبا، مما يعزز التجارة وتبادل الموارد بين القارتين، وعليه فبفضل موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، تلعب إيران دورًا رئيسيًا في الساحة الجيوسياسية للمنطقة، ولها تأثير هام في توجيه الأحداث وتعزيز الاستقرار.[2]

المطلب الثالث : حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين

أولا / البناء الجيولوجي لبحر قزوين

يتألف بحر قزوين من خمسة أحواض جيولوجية رئيسية، والتي ترجع إلى فترات زمنية مختلفة، هذه الأحواض تتشكل نتيجة للحركات التكوينية ، و تتألف هذه الأحواض الخمسة من:

[1] فاتنة محمد خليل بيضون، "مواقف السياسية الخارجية الإيرانية اتجاه الجوار الشرقي في الفترة 1991-2001"، (رسالة ماجستير، جامعة بير زيت فلسطين، 2014)، 18-20.

[2] حمداني ضاري سرحان ، سياسية إيران اتجاه دول الجوار، (العربي للنشر والتوزيع،2012)، 76.

1. الحوض الجنوبي لبحر قزوين : يُعتبر الحوض الجنوبي لبحر قزوين منطقة غنية باحتياطات النفط والغاز الطبيعي، وتغطيه أذربيجان وغرب تركمانستان وإيران، و يمتد الحوض لحوالي 400 كيلومتر بعمق يصل إلى 900 متر، مع صخور رسوبية سمكها يصل إلى 20 كيلومترًا، و تزداد درجة الحرارة تدريجيًا مع العمق، مما يخلق بيئة ملائمة لتكوين الهيدروكربونات، وقد تشكلت فيه حقول نفطية مهمة مثل حقول أذري ، شراج ، جون شلي وشاه دينز، ويتوقع اكتشاف حقول إضافية في المستقبل.[1]

2. الحوض الشمالي لبحر قزوين: يقع في الجزء الشرقي من الصفيحة الروسية، ويمتد شمالًا على الساحل الشمالي للبحر، ويغطي معظم أراضي كازاخستان ويمتد إلى روسيا، و يشمل الحوض حقلين نفطيين مهمين، هما تنجيز وكاراشاجنك، اللذان يتكونان من منصات كربونية وتكوينات صخرية متعاقبة، و يصل عمق الاحتياطات النفطية في هذين الحقلين من 3–5 كيلومترات.[2]

3. حوض شمال أوستورت : يقع حوض شمال أوستورت في جنوب الحوض الشمالي لبحر قزوين، ويمتد عبر كازاخستان وأوزبكستان على مساحة تقدر بـ 240,000 كيلومتر مربع، و يتكون الحوض من طبقات مطوية مغطاة بصخور رسوبية طينية ورملية، وتعتبر هذه الصخور مكامن أساسية للحوض، إن مسامية الصخور تتراوح بين 28 إلى 32 بالمئة مع متوسط نفاذية يصل إلى 2 دارسي.[3]

4. حوض مانجيشلاك : يقع في أغلبه ضمن أراضي دولة أوزباكستان.

5. حوض أمودار يا : يمتد على مساحة حوالي 370,000 كيلومتر مربع، بدءًا من شرق تركمانستان وصولًا إلى غرب أوزباكستان، ويشمل جزءًا من أفغانستان أيضًا، و يحتوي على حوالي 130 حقلًا للغاز الطبيعي، 60% منها في أوزبكستان و40% في تركمانستان، و يُعرف هذا الحوض بثرائه بالغاز الطبيعي بشكل أكبر من النفط.[4].

---

[1] جعفر احمد الساكني، الوجيز في الجيولوجيا النفطية للعراق والشرق الأوسط، (كركوك : مطابع شركة نفط الشمال 1992)، 20.

[2] نفس المرجع، 93.

[3] صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، 21.

[4] نفس المرجع، 22–23.

ثانيا / تاريخ إكتشاف النفط

تشير الكتابات التاريخية للرحالة والجغرافيين إلى وجود النفط في منطقة بحر قزوين منذ العصور القديمة. وقد وردت إشارات إلى النفط في الحضارة السومرية، حيث لوحظ وجود وقود سائل يشبه ما كان يُستخرج في بلاد ما بين النهرين في جزيرة "أبشيرون ."

أشار "ياقوت الحموي" إلى أن كلمة "أذربيجان" تعني "بيوت النار"، حيث تتألف من "أذر" بمعنى النار بالفارسية و"بايجان" بمعنى الحافظ أو الخازن ، ووردت بعض التفاصيل من رحالة وتجار، من بينهم الرحالة الإيطالي " ماركو بولو" الذي زار مدينة "باكو" في طريقه إلى الصين، وذكر مشاهدته للسفن الراسية على شواطئها وعمليات الشحن، ووصف الزيت بأنه غير صالح للأكل، لكنه يُستخدم كوقود للنار وكبلسم للإبل المصابة بالأمراض الجلدية. [1]

تُظهِر الإشارات التي قدمها الرحالة والجغرافيون البُعد التاريخي للنفط في منطقة بحر قزوين، حيث أدى هذا الاهتمام إلى زيادة أهمية المنطقة في أحداثها اللاحقة، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الاهتمام يتزايد بالاستعمالات الصناعية للنفط كمصدر للطاقة، و من بين أوائل مستثمري المنطقة كانت هناك شركتان نفطيتان مملوكتان لعائلتي "الإخوة نوبل" و"روتشيلد" الفرنسية، اللتان اشترتا مصفاة صغيرة بالقرب من "باكو"، وقد جلبوا متخصصين في الحفر من ولاية بنسلفانيا الامريكية وبدأوا عمليات التنقيب عن الموارد النفطية في المنطقة.[2]

أدت مساهمات الإخوة نوبل، الذين استخدموا معدات متقدمة في ذلك الوقت إلى تحديث مرافق تصدير النفط ، ففي عام 1870 كان يتم نقل معظم النفط الخام ومنتجاته باستخدام أكياس جلد الماعز عبر الطريق البري بواسطة القوافل، ولكن سرعان ما انتقلوا إلى استخدام براميل النفط من باكو إلى أسترخان عبر المراكب في نهر الفولغا.

في عام 1892 دخلت الى المنطقة شركة جديدة هي "ماركوس صاموئيل وشركاؤه"، والتي أصبحت فيما بعد "شل للنقل والتجارة"، فقامت الشركة ببناء ناقلات نفطية لنقل النفط من باتومي عبر قناة السويس إلى سنغافورة والشرق الأقصى.[3]

---

[1] بيروز مجتهد زاده، " النظام القانوني لبحر قزوين صورة للجغرافيا السياسية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109 (2003)، 31.

[2] نفس المرجع ، 32.

[3] إيمان محمود ، الصراع الإقليمي و الدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، 39.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، اكتسبت حقول النفط في قزوين أهمية كبيرة لدى الحلفاء، وسط تنافس للسيطرة على المنطقة كمصدر مهم لإمدادات الطاقة، فقد أراد البلاشفة السيطرة على المنطقة وضمها للاتحاد السوفيتي، حيث أطاحوا بالجمهورية المستقلة في باكو عام 1920 وأنشأوا السلطة السوفيتية في شمال القوقاز وآسيا الوسطى، وبذلك أصبحت معظم المناطق المطلة على بحر قزوين تحت سيطرة السوفييت، فبدأ تطوير صناعة النفط في قزوين، وتم تأميم أكثر من 165 شركة نفطية في أذربيجان وحدها، لتصبح مصدرًا رئيسيًا للطاقة في الاتحاد السوفيتي، حيث شكّلت 80% من احتياجاته النفطية في عام 1940، فلقد أنتج السوفييت أكثر من 227 مليون برميل من النفط، منها 26 مليون برميل من باكو و16 مليون برميل من مناطق أخرى في القوقاز.[1]

في الخمسينيات تحول التركيز السوفييتي إلى حقول سيبيريا وأُهملت حقول قزوين، و في الثمانينات حاول " ميخائيل غورباتشوف " إصلاح الاقتصاد السوفييتي الراكد من خلال الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الغربية، حيث فشلت صناعة النفط السوفيتية في مواكبة التقدم التكنولوجي الغربي بسبب بنيتها المتهالكة وتركيز الاتحاد السوفييتي على الصناعة الحربية والتسلح في صراعه مع الغرب.[2]

تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وأصبحت الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز دولاً ذات سيادة، فدخلت شركة شيفرون الأمريكية في مفاوضات مع الدولة الكازاخستانية، ونتج عن ذلك تشكيل شراكة لمدة أربعين عاماً في حقل تنجيز، كما أُبرمت اتفاقيات أخرى مع السلطات الكازاخستانية لاستغلال حقل كاراتشاجانك.

في عام 1992 حصلت شركتا " بريتش غاس " البريطانية و " إيني " الإيطالية على حقوق حصرية للتفاوض على عقد إعادة تأهيل وتطوير حقل كاراتشاجانك، و في عام 1997 دخلت بريتش غاس وإيني في شراكة مع شركة تكساكو الأمريكية وشركة لوك أويل الروسية، وأبرموا اتفاقاً لتقاسم الإنتاج في هذا الحقل، و في نفس العام أبرم اتفاق لتقاسم الإنتاج مع اتحاد شمال بحر قزوين، واتفقت الشركات متعددة الجنسيات من أوروبا والولايات المتحدة على عملية الاستكشاف في شمال بحر قزوين.[3]

---

[1] صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين ، 35.

[2] حنان بلاهدة،"اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001"، 202.

[3] نفس المرجع.

اتبعت أذربيجان نهج كازاخستان في عام 1994، حيث وقعت شركة التشغيل الدولية الأذربيجانية اتفاقًا مع شركات من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وتركيا واليابان لتطوير حقولها النفطية، ووقعت اتفاقية مشاركة في الإنتاج مع شركة نفط قزوين الدولية للتنقيب في عام 1995، وتم توقيع الصفقة الرئيسية الثالثة في يوليو 1996 لتطوير حقل شاه دينيز.

من ناحية أخرى، جذبت تركمانستان اهتمامًا أقل مقارنة بأذربيجان وكازاخستان، ويرجع ذلك إلى قلة مواردها النفطية النسبيّة وعزلتها الجغرافية، ومع ذلك حصلت شركة بريداس الأرجنتينية على امتياز التنقيب في عام 1993، وتم توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسلطات التركمانية في عام 1998 لاستكشاف وتطوير حقول النفط في الجزء الغربي من البلاد.[1]

ثالثا / حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين

تعد منطقة بحر قزوين استراتيجية للغاية بسبب وفرة الهيدروكربونات، مثل النفط والغاز الطبيعي، و تمثل حقول النفط والغاز في المنطقة مصدرًا هامًا للثروة والتنمية الاقتصادية للدول المجاورة ، حيث يمكن أن تستفيد إيران وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وروسيا من هذه الثروات لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة إذا تم استغلالها بشكل مستدام وفعال.[2]

1- حقول النفط والغاز الطبيعي في أذربيجان: تمتاز حقول النفط والغاز الطبيعي في أذربيجان بوجود مجموعة متنوعة من الحقول البرية والبحرية في شبه جزيرة أبشيرون ومناطق أخرى، تتميز هذه الحقول بوجود احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي، وتشمل مجموعة متنوعة من الهياكل الجيولوجية والتراكيب التي تحتوي على النفط والغاز الطبيعي، و من بين هذه الحقول:

- حقول كاراتشوخور: وهي حقول تتميز بتركيبها التكتوني المعقد والمكامن الغنية بالنفط والغاز.
- حقول لوكباتان ، كيورفداج وبنجادي: وهي حقول ملازمة للتراكيب التي تحتوي على النفط والغاز الطبيعي، وتشكلت بوجود بركان طيني مكشوف.
- حقل بيبي أيبات: والذي يعتبر حقلاً ملازماً للتراكيب التي تحتوي على بركان طيني مدفون، وقد اشتهر بكونه أحد أشهر حقول النفط في العالم في وقت سابق.
- حقل جيزديك: يتميز بترسبات النفط والغاز في الحجر الرملي المحاط بالصخور الطينية .

[1] نفس المرجع، 203.

[2] جودة حسنين جودة، علي أحمد هارون، جغرافيا الدول الإسلامية (الإسكندرية: 1999)، 656.

- حقول سولوتبي وجواساني: والتي تتميز بالمكامن الغنية بالنفط والغاز .
- حقول منطقة باكو وابشيرون: والتي تمتد على طول سلسلة جبال القوقاز وتتميز بتراكيبها الجيولوجية المعقدة والغنية بالنفط والغاز.

إلى جانب ذلك، يتم إنتاج الغاز الطبيعي في أذربيجان من حقول أخرى مثل حقل باخار وحقل الشاه دينيز الذي يُعتبر واحدًا من أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي في العالم.[1]

2- حقول النفط والغاز الطبيعي في إيران: تعود عمليات البحث والتنقيب عن النفط في إيران إلى عام 1901 عندما حصل "وليام دارسي" على امتياز للتنقيب في جنوب غرب البلاد لمدة 60 عامًا، و تم اكتشاف أول بئر نفطي في منطقة "مسجد سليمان" في عام 1909، وبدأ الإنتاج الفعلي في عام 1913، حيث شُحن النفط إلى الأسواق العالمية لأول مرة، و تتركز حقول النفط في إيران في جنوب غرب البلاد، وخاصة في إقليم خوزستان، الذي يعتبر أكبر تجمع نفطي في العالم، و من أبرز الحقول في إيران:

- حقل مسجد سليمان: الذي بدأ إنتاجه عام 1913.
- حقل نفط شاه: ثاني أقدم حقول النفط الإيرانية ، وبدأ إنتاجه عام 1925.
- حقل جاش ساران: الذي بدأ إنتاجه عام 1940.
- حقل نفط Naft Gal : الذي بدأ إنتاجه عام 1943.
- حقل أغار جاري: أحد أكبر الحقول الإيرانية إنتاجًا، بدأ إنتاجه عام 1943.
- حقل بازانون: وهو حقل لإنتاج الغاز الطبيعي بدأ إنتاجه عام 1943.
- حقل نفط Naft Safid : الذي بدأ إنتاجه عام 1945.
- حقول لالي: التي بدأ إنتاجها عام 1948.

تمتلك إيران حقولًا بحرية عديدة في مياه الخليج العربي وبحر قزوين، مثل حقول " أصفهان" " ديار" ، "سيروس"، و " فيريدو" ، وتسعى الحكومة لجذب استثمارات أجنبية باتفاقيات مع شركات عالمية لاستكشاف موارد الطاقة وتطويرها.[2]

3- حقول النفط والغاز الطبيعي في تركمنستان: تمتلك دولة تركمنستان عدة حقول للغاز الطبيعي والنفط، وتشمل هذه الحقول ما يلي:

---

[1] سعد الدين النفادي، جيولوجيا البترول، (جامعة أسيوط: 1961)، 68.

[2] محمد خميس الزوكة ، آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، 263.

• مجموعة حقول في بلدة " أباد–دومنز": التي تقع في جنوب تركمنستان بالقرب من الحدود الإيرانية، و تشتمل على حقل غازي يحتوي على نصف احتياطي الغاز الطبيعي في تركمنستان، وبالإضافة إلى احتياطات غازية أخرى تتجمع في منطقة " مرغاب "، وتشمل حقل باشلار.

• حقول غرب تركمنستان: وهي حقول ملازمة للتراكيب التي تكونت بوجود طين بركاني ، وتواجه هذه الحقول تحديات في الاستغلال بسبب بعدها عن مناطق استهلاك الغاز الطبيعي وارتفاع تكلفة نقل الغاز الطبيعي منها إلى المستهلكين.[1]

4– حقول النفط والغاز الطبيعي في روسيا الاتحادية : توجد حقول النفط والغاز الطبيعي في روسيا بشكل واسع في منطقة بحر قزوين، وتشمل مجموعة من الحقول المهمة منها:

• حقول داغستان:(Doghestan–Field) تقع في حزام من رواسب بعرض حوالي 30 ميل وطول يصل إلى 200 ميل، وتشمل أهم حقول هذه المنطقة: داغستان أو جني(Orgni Daghestan) ، دوزلاك(Duzlak) ، بيريكي (Bereki) ، كايا كنت (Kent Kaia) ، إيزرباش (Iser Bash) .

• حقول إمبا:(Imba) تقع على الشاطئ الشمالي لبحر قزوين بين مصبي نهري أورال وإمبا، وبدأ إنتاج النفط في هذه المنطقة منذ عام 1913، وتتضمن مجموعة حقول إمبا الحقل القديم دوسور (Dosor)، و الذي يُعتبر واحدًا من أقدم حقول المنطقة، وتُصنف مجموعة حقول المنطقة ضمن الحقول ذات التراكيب المعقدة.[2]

5– حقول النفط والغاز الطبيعي في دولة كازاخستان: توجد في دولة كازاخستان عدة حقول للنفط والغاز الطبيعي، وتتمركز في غرب البلاد و الشمال الشرقي من بحر قزوين و هي:

• حقول تنجيز(Tengiz) : يقع على الشواطئ الشمالية الشرقية لبحر قزوين، وتم اكتشافه في عام 1981، ويعتبر أحد أهم حقول النفط في كازاخستان، ويديره ائتلاف من الشركات العالمية بقيادة شركة شفرون تكساسو منذ عام 1993، ويُقدر احتياطي النفط في حقل تنجيز بحوالي 9 مليار برميل.

• حقل كاراتشاناك(Karachanak) : يقع في شمال كازاخستان بالقرب من الحدود الروسية، وتم اكتشافه عام 1984، و يدير تطوير الحقل ائتلاف من الشركات العالمية بقيادة شركات الغاز (BG) البريطانية و "أجب" (AGIP)الإيطالية، و يُقدر احتياطي الحقل بين 8–9 مليار برميل من النفط.

---

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيلز، جيوسياسية آسيا الوسطى تر. على مقلد (القاهرة: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002)، 237.

[2] خميس الزوكة، آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، 263.

- حقل كاشاغان(Kashagan) : يعتبر أكبر اكتشاف نفطي في كازاخستان، حيث تم اكتشافه في عام 2000، ويقع في منطقة بحر قزوين المغمورة، و يدير تطوير الحقل ائتلاف من الشركات العالمية بقيادة شركة (AGIP)الإيطالية، وتُقدر احتياطات النفط في حقل كاشاغان بحوالي 11 مليار برميل، ويواجه الحقل تحديات كبيرة بسبب التكاليف المرتفعة والظروف الجوية والجيولوجية الصعبة.
- حقل كرمانغازي(Karmangazy) : يقع على الحدود البحرية بين كازاخستان وروسيا، و تم توقيع عدة عقود لمشاركة الإنتاج بين البلدين لتطوير الحقل بتكلفة تقدر بحوالي 23 مليار دولار.[1]

وفق ما تم عرضه من حقول النفط و الغاز الطبيعي يمكن توضيحه في الخريطة رقم(02):

خريطة رقم (02) : حقول النفط و الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين

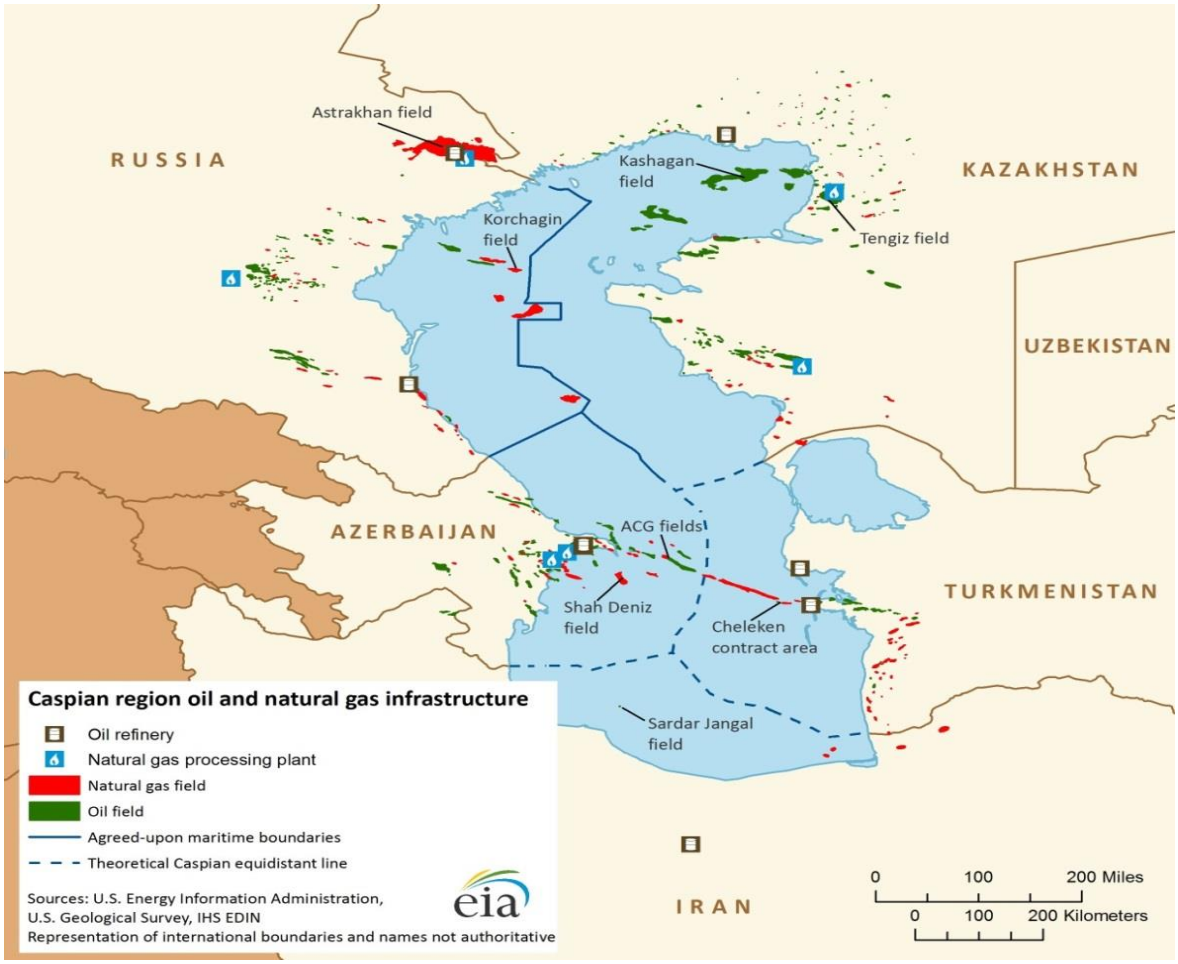

Source: " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region.US energy information administration (August 26, 2013) visited : 10/05/2024 , at : https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/caspian_sea.

[1] نفس المرجع ، 264.

المبحث الثاني : اشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين

قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، كان بحر قزوين مقسمًا بين إيران والاتحاد السوفيتي، حيث كان الأخير يسيطر على أكثر من 85% منه، بينما كانت النسبة المتبقية للإيرانيين. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، ظهرت دول جديدة مثل روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، مما أدى إلى ظهور مشكلات حول النظام القانوني للبحر. وأدى ذلك إلى جذب اهتمام القوى الدولية وشركات النفط الكبرى والقوى الإقليمية، حيث تشكل الإطار القانوني للبحر تأثرًا بالأوضاع في المنطقة.

المطلب الاول : الوضع القانوني لبحر قزوين

أولا / النظام القانوني لبحر قزوين من القرن الثامن عشر حتى نهاية الاتحاد السوفياتي

خلال فترة الحكم القيصري في روسيا، وُقّعت معاهدات مثل "سانت بيترسبورغ" في عام 1723 و"ريشي" لتنظيم التجارة والملاحة في بحر قزوين، كما أعطت معاهدة " كليستان" في عام 1813 بلاد فارس حرية الملاحة التجارية في بحر قزوين، بينما حافظت روسيا على حقوق متفردة. أما معاهدة "تركمان باشي" في عام 1928، فأكدت على مساواة حقوق الملاحة للسفن التجارية الفارسية مع الروسية، مع استثناء حرمان بلاد فارس من امتلاك أسطول بحري عسكري، وتم تحديد الحدود بين الطرفين على نهر "أراكس".[1]

بعد سقوط الإمبراطورية الروسية في عام 1917 وسيطرة البلاشفة على السلطة، تحسنت العلاقات بين روسيا وإيران، و في عام 1921 وقعت الحكومة الثورية الروسية معاهدة جديدة مع إيران تنص على حسن الجوار والصداقة، وألغت المعاهدات السابقة بين القياصرة والفرس، و منحت المعاهدة إيران حق امتلاك أسطول بحري في بحر قزوين، وشُكلت لجنة مشتركة سوفيتية فارسية لحل المسائل الحدودية، كما تم تحديد الحدود النهائية بين البلدين في عام 1954، ووُضعت قوانين الملاحة والتجارة البحرية في معاهدات ثنائية بينهما.[2]

في عام 1931 تم التوصل إلى معاهدة تحظر الملاحة لسفن غير قزوينية، وتلتها اتفاقية في عام 1935 تحدد منطقة صيد الأسماك الحصرية للسوفيت وإيران بعمق 10 أميال بحرية، و في عام

[1] بلاهدة،"اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001"، 206.
[2] نفس المرجع ، 207.

1940 وُقّعت اتفاقية للتجارة والملاحة بين إيران والاتحاد السوفيتي مع الإعلان عن الملكية المشتركة لبحر قزوين، كما قام الاتحاد السوفيتي بترسيم الحدود البحرية في عام 1970، مما أدى إلى تقسيم حوض قزوين بنسبة 19٪ لروسيا وأذربيجان، و30٪ لكازاخستان، و18٪ لتركمنستان، وفي عام 1982 تم تحديد الحدود بين الاتحاد السوفيتي وإيران، مما أدى إلى وضع 85٪ من البحر تحت سيطرة السوفيت دون مناقشة النظام القانوني للبحر.[1]

ثانيا / النظام القانوني لبحر قزوين بعد تفكك الإتحاد السوفيتي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في 1991 واستقلال أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان، نشأ وضع سياسي وقانوني جديد حول بحر قزوين، وبرزت خلافات حول طبيعته، إن كان بحرًا أم بحيرة، وتأثير ذلك على استغلال الثروات الطبيعية فيه، فانقسمت الأطراف إلى مجموعتين:

– المجموعة الأولى: تضم أذربيجان وكازاخستان، وتعتبر قزوين بحرًا، وتقترح تقسيم المياه وفقًا للقانون الدولي للبحار، ما يمنحهما استفادة أكبر.

– المجموعة الثانية: تضم روسيا وإيران وتركمنستان، وترى قزوين بحيرة، وتقترح تقسيمها بالتساوي، مع اعتراض إيران بناءً على المعاهدات السابقة.

تستمر الخلافات بشأن تقسيم بحر قزوين، حيث تستفيد أذربيجان وكازاخستان أكثر، بينما تكون حصة إيران وتركمنستان أقل، لذلك لجأت الدول إلى اتفاقيات ثنائية لتقاسم قاع البحر، مبتعدة عن الإطار الجماعي السابق.

إن الصعوبات في التفاوض حول استغلال بحر قزوين أعاقت التوصل إلى نظام قانوني موحد، وزادت النزاعات في الجنوب، وتورطت الشركات النفطية، مما صعد التوترات بين تركمنستان وإيران وأذربيجان، و لم تتمكن القمم المنعقدة باسم دول بحر قزوين من تسوية الوضع، فأغلبها كان شكليًا.

تأجلت القمة الثانية لدول بحر قزوين، المقرر عقدها في طهران عام 2003، إلى عام 2007، وقد وقع المشاركون في القمة إعلانًا يحدد مبادئ إعداد اتفاقية حول النظام القانوني بحر قزوين ، ويشدد على عدم استخدام أراضي الدول لشن هجمات ضد بعضها البعض، مع حماية البيئة في مياه قزوين وحق الدول في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية.

[1] تراكة،" التنافس الدولي و الإقليمي والعالمي في قزوين"، 74.

استمرت القمم التالية بعد 2003 في مناقشة القضايا المتعلقة بالأمن والبيئة، إن التباين في مصالح الأطراف في بحر قزوين هو السبب الرئيسي وراء الوضع الحالي، حيث تسعى بعض الدول لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، بينما تهدف أخرى إلى تعزيز النفوذ السياسي والاستقرار الأمني، وبالتالي لا يزال الاتفاق على النظام القانوني غير محدد، مما يتيح للأطراف الخارجية الاستفادة من التباينات والتناقضات في المنطقة.[1]

ثالثا / المفاوضات لإيجاد أرضية قانونية متفق عليها لبحر قزوين

1. روسيا وإيران في مواجهة أذربيجان، تركمانستان وكازاخستان

روسيا وإيران أصرتا على اعتبار بحر قزوين بحيرة خارج نطاق القانون الدولي، معتمدةً على معاهدة 1920 دون تغيير، حيث سعت روسيا لتأسيس شركة استثمارية مشتركة مع الدول الجديدة المحيطة بالبحر لاستغلال الموارد الطاقوية، لكنها واجهت معارضة خصوصًا من أذربيجان التي رفضت النفوذ الروسي بعد استقلالها ، و هو ما دفع الدول الجديدة إلى البحث عن حلول بديلة لاستغلال الموارد البحرية وتعزيز موقعها الجيوسياسي.[2]

في سياق الالتزامات الدولية، اعترف الاتحاد السوفيتي بحقوق روسيا في بحر قزوين، مما أثار قلق الدول الجديدة حول تأثير القوانين البحرية على التنمية الاقتصادية، و في الوقت ذاته استثمرت الشركات الغربية في ثروات البحر عبر اتفاقيات ثنائية، مما أثار استياء موسكو وطهران، كما وضعت الولايات المتحدة وبريطانيا خطة تعرف بـ"عاصفة على بحر قزوين" للتحكم في الموارد في حالة نشوب نزاع بين أذربيجان وكازاخستان.[3]

2. إيران وتركمانستان في مواجهة روسيا أذربيجان وكازاخستان

في عام 1998 غيرت روسيا سياستها تجاه بحر قزوين من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية وثلاثية مع الأطراف الجديدة، مما أدى إلى تقسيم المنطقة إلى قطاعات وطنية مع استعمال مشترك للمساحة البحرية، و تم التوصل إلى اتفاقيات مماثلة بين كازاخستان وتركمانستان، ومع ذلك شعرت

---

[1] بلاهدة،"اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001" ، 207-210.

[2] ابراهيم داهل ،" الدور الجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991"، (أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، 2022-2021)، 177.

[3] نفس المرجع ، 178.

إيران بأنها تم استبعادها من عملية التقسيم، و في عام 2000 قدمت روسيا اقتراحًا لحل الخلاف من خلال تقسيم الموارد بنسبة 50/50 وإنشاء مركز استراتيجي اقتصادي لبحر قزوين، كما وقعت موسكو اتفاقًا مع أذربيجان وآستانا في عام 2001، مما أضاع فرصة السيطرة السياسية على الدول الجديدة، ومع ظهور موارد جديدة بدأ تحالفٌ لشمال قزوين يهدد سياسة طهران وتركمانستان، مما دفع إيران إلى المطالبة بالتقاسم المشترك لموارد بحر قزوين.[1]

3. خط الوسط كقاعدة لحل النزاع مستقبلا.

يُستخدم الخط الوسطي لتحديد الحدود البحرية والمناطق المتجاورة، حيث يمثل هذا الخط الحل الوسط في النزاعات، ويتميز بأن كل نقطة فيه تكون على نفس المسافة من الشواطئ المتقابلة، و لتحديد الحدود الساحلية يُؤخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية والجيولوجية وتكاليف التنقيب، كما يمكن تكييف العوامل الجغرافية أيضًا من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية، حيث تؤثر الدولة ذات الاحتياطي الكبير للموارد بشكل كبير على التقسيم، و في حالة تقسيم مستوى البحر بالخط الوسطي ستكون الحصص التنفيذية كما يوضحه الجدول رقم (01):

جدول (رقم 01): يبين حصة كل بلد في حالة استعمال الخط الوسيط

الدولة	الحصة %	المساحة كلم2
أذربيجان	19.50	78,726.15
ايران	13.77	44,167.8
كازاخستان	29.57	113,348.9
روسيا الاتحادية	18.72	66,644.2
تركمانستان	18.44	80,569.8
الاجمالي	100	383,456.2

المصدر : ابراهيم داهل، الدور الجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991،(أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائرة 03 ، 2022-2021)، 180.

[1] نفس المرجع ، 179.

المطلب الثاني : مواقف دول بحر قزوين حول الصيغة القانونية

فقدت روسيا سيطرتها على بحر قزوين بموجب النظام القانوني الجديد، و حاولت مع إيران الاحتفاظ بالسيطرة حسب المعاهدات القديمة، و لكنها فشلت بسبب رفض الدول الجديدة التي اختارت سياسات مستقلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1. موقف روسيا

أصرت موسكو على الاحتفاظ بالسيطرة الروسية على بحر قزوين، مدعية أنها وريثة الاتحاد السوفياتي السابق، و منعت الدول الجديدة من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبحر.

أكد خبراء قانون البحار أن بحر قزوين يعتبر بحيرة داخلية مغلقة، مما يعني عدم سريان القانون الدولي عليه، فحاولت روسيا الضغط على أذربيجان اقتصادياً وأغلقت ممرات الفولغا، لكنها سعت أيضًا للتعاون معها من خلال توقيع معاهدة شراكة في 1993.

تتضمن السياسة الروسية تجاه بحر قزوين جانبين: رسميًا ترى البحر بحيرة مغلقة تتطلب قانونًا خاصًا، بينما اقتصاديًا تضغط شركات النفط الروسية على الكرملين لتغيير سياسته، لذلك قدمت روسيا اقتراحات تشمل : تقسيم البحر بالخط الوسط ، السيادة التامة على الإقليم، الاستغلال المشترك للمواد البيولوجية، الملاحة تحت أعلام الدول المتقاسمة، توسيع المناطق الساحلية للحراسة والجمارك، والحفاظ على المعاهدات القديمة بين روسيا وإيران.[1]

تسعى روسيا بشكل متكرر للتفاوض مع الدول المحيطة ببحر قزوين لفرض رؤيتها وتحقيق مصالحها الاقتصادية، مستندة إلى مكانتها الكبيرة على البحر وامتلاكها شبكة واسعة لنقل النفط ، إلا أن مساعيها تواجه تعنتًا من الجانب الإيراني ورفضًا لتقديم التنازلات.

في عام 1996 اقترحت روسيا تحديد المناطق الساحلية على بعد 45 ميلاً بحريًا للبلدان المحيطة، واقترحت قانونًا مؤقتًا للسيطرة على الاحتياطيات خارج الحدود المحددة، لكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض خاصة من قبل أذربيجان، لأنها تعتبر أن مواردها تقع خارج منطقة الـ 45 ميلاً بحريًا المقترحة.[2]

---

[1] داهل،"الدورالجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991"، 181-182.

[2] محي الدين محمد قاسم، "الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة في الأنظمة القانونية البديلة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد 58 العدد 58 (السنة 2002) ، 230.

في يوليو 1998 وقعت روسيا وكازاخستان اتفاقية لترسيم حدود قاع بحر قزوين في الجزء الشمالي، مما أسهم في تحديد الإطار القانوني للبحر، و مع تولي فلاديمير بوتين السلطة أصبحت السياسة الروسية أكثر واقعية وبراغماتية، وتم إنشاء منصب "الممثل الخاص للفدرالية الروسية في بحر قزوين" ، زار بوتين أذربيجان واتفق مع نظيره الأذربيجاني على تقسيم موارد قاع البحر والمشاركة في المياه الإقليمية.

بفضل الجهود الروسية تم حل مشكلة تقسيم قاع بحر قزوين في الجزء الشمالي باتفاق الأطراف الثلاثة: روسيا ، أذربيجان وكازاخستان، بينما يظل الجزء الجنوبي من البحر معلقًا بسبب تعنت إيران وتركمانستان.[1]

2. موقف كازاخستان

تعتبر كازاخستان أن بحر قزوين ليس بحيرة ولا بحرًا، بل جزءه الشمالي يُعد "حظيرة محمية طبيعية" وفقًا لاتفاقية 1974 بين كازاخستان والاتحاد الروسي، و في عام 1994 قدمت كازاخستان مشروع اتفاقية لبحر قزوين يعتمد على مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982، مطالبة بتقسيم البحر إلى أجزاء بحرية وتحديد الحدود للاستفادة الاقتصادية، و في عام 1996 وافقت كازاخستان وأذربيجان على ترسيم الحدود والتعاون في بحر قزوين، و كان موقف كازاخستان يتضمن:

- عدم اعتبار بحر قزوين بحيرة أو بحرًا.
- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة للبحار مع تحفظات.
- تحديد منطقة حدودية تبلغ 12 ميلاً بحريًا.
- استخدام خط الوسط لتحديد المناطق الاقتصادية.
- ممارسة حق السيادة على المياه الإقليمية ومواردها.[2]

3. موقف أذربيجان:" قزوين بحيرة حدودية"

أصبحت أذربيجان محور انتقادات بسبب سياستها تجاه بحر قزوين وسط ارتفاع أسعار النفط عالميًا، حيث قامت باتخاذ قرارات أحادية بشأن التنقيب والاستكشاف بمساعدة شركات أجنبية مدعومة من الغرب، وتعتبر أذربيجان بحر قزوين بحيرة تملك أكبر احتياطياتها على سواحلها، وتستند إلى

[1] محمد قاسم، "الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة في الأنظمة القانونية البديلة"، 240.
[2] نفس المرجع ، 232-233.

اتفاقية موسكو لعام 1970 لتبرير مواقفها، معتبرةً أنه في غياب قانون خاص بالبحر، فيجب العودة إلى القوانين السابقة المعتمدة.

تركز أذربيجان على قضايا الموارد الطبيعية والمحروقات، وتؤيد تقسيم البحر إلى أقاليم وطنية تتمتع بسيادة تامة على أراضيها، و يمكن تلخيص موقف أذربيجان كما يلي:

- تعتبر بحر قزوين بحيرة حدودية.
- تدعم تقسيم البحر إلى أقاليم وطنية.
- تطالب بترسيم الحدود السطحية والجوفية استنادًا إلى القوانين الإدارية السوفياتية لعام 1970.

رغم الجدل القانوني المستمر حول وضع بحر قزوين، تواصل أذربيجان استفادتها وتطوير أنشطتها الاستثمارية بالتعاون مع الشركات الأجنبية، متجاهلة بذلك اعتراضات الدول المجاورة.[1]

4. موقف تركمانستان : "موقف مضطرب ومبهم"

سياسة تركمانستان تجاه بحر قزوين معقدة ومتناقضة، حيث تصر على الإطار القانوني القديم الذي يعتبر البحر بحيرة، وترفض تقسيمه إلى قطاعات وطنية، و بدلاً من ذلك تقترح تقسيم البحر إلى ثلاثة أقاليم: قطاع ساحلي بعرض 15 ميلاً بحريًا، منطقة اقتصادية وطنية بعرض 35 ميلاً بحريًا، ومنطقة مشتركة في الوسط.

في عام 1996 وافقت تركمانستان وروسيا على عدم تقسيم بحر قزوين أو أراضيه، لكن تركمانستان أبدت اهتمامًا بخط النقل الإيراني للنفط من قزوين إلى الأسواق الدولية، واهتمت بالمنطقة الوسطى من البحر التي تقع تحت سيطرة أذربيجان، فأدى ذلك إلى نزاع بين البلدين شمل توقيف التنقيب المشترك وتهديدات متبادلة ، و يمكن تلخيص مواقف تركمانستان كما يلي:

- تحديد المياه الإقليمية الاقتصادية على بعد 12–15 ميلاً بحريًا، و35 ميلاً بحريًا في الوسط مع الاستخدام المشترك.
- تقسيم 20% من المساحة لكل جهة.
- تقسيم قاع البحر بالخط الوسط دون أخذ جزيرة أبشيرون في الحسبان.[2]

[1] داهل ،" الدور الجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991"، 185.

[2] محمد قاسم، "الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة في الأنظمة القانونية البديلة، 238 –239.

5. موقف إيران الحصص المتساوية والسيادة المشتركة

إيران دعت للعودة إلى المعاهدات القديمة لتجنب النزاعات، واقترحت إنشاء مؤسسة بترولية موحدة للدول المطلة على بحر قزوين، لكن كازاخستان وأذربيجان رفضتا الاقتراح ، و بذلك أيّدت إيران التقسيم المشترك ورفضت تقسيم البحر إلى مناطق وطنية، ودعمت توسيع المناطق الساحلية إلى 20 ميلاً بحريًا.

إيران وافقت على تقسيم البحر بنسبة 20% لكل دولة بشرط وضع إطار قانوني مشترك، وقد تنازلت لأذربيجان عن حقها في القطاع الاستثماري مقابل 10% من حصص التنقيب، كما قدمت خطة لضم مناطق من تركمانستان وأذربيجان تحت ولايتها القضائية بما في ذلك حقول النفط ، مما أدى إلى نزاع مع أذربيجان وبريطانيا.

إيران رفضت المعاهدات الثنائية مع روسيا والأطراف الأخرى، و أيدت رأي روسيا بشأن الخط الوسط بشرط تحديد إقليم مشترك بمساحة 20 ميلاً بحرياً، و فضلت المشروع الروسي بشأن تقسيم الموارد الطبيعية، و يمكن تليخص موقف إيران:

1. تعتبر بحر قزوين بحيرة مغلقة، وتؤيد فرض السيادة الوطنية على بعد 20 ميلاً بحريًا.
2. السيادة المطلقة على قاع البحر وموارده ضمن الإقليم.
3. تسيير مشترك لبحر قزوين حتى حدود 40 ميلاً بحرياً.[1]

المطلب الثالث : النظام القانوني لبحر قزوين في ظل اتفاقية أكتاو12 أوت 2018

عُقدت قمة "أكتاو" في كازاخستان في أغسطس 2018، وأسفرت عن اتفاقية للنظام القانوني لبحر قزوين، المعروفة باسم "اتفاقية أكتاو"، و قد مثلت هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو حل النزاعات المستقبلية المتعلقة بالبحر، حيث حددت معايير قانونية للبحر ووضحت الحقوق والالتزامات للدول الخمس المعنية: كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، روسيا، وإيران، كما ركزت الاتفاقية على تأمين وضع قانوني واضح لبحر قزوين وتوفير إطار قانوني للتعاون بين الدول المجاورة[2]، و هو ما توضحه الخريطة رقم (03):

[1] داهل،"الدورالجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991"، 185-189.

[2] خليل حسن ، "المضمر والمعلن في اتفاقية بحر قزوين " ، تاريخ الاطلاع 2024/01/20 على الموقع : http://www.middle-east-online.com

خريطة (رقم 03) تقسيم بحر قزوين حسب اتفاقية أكتاو 2018

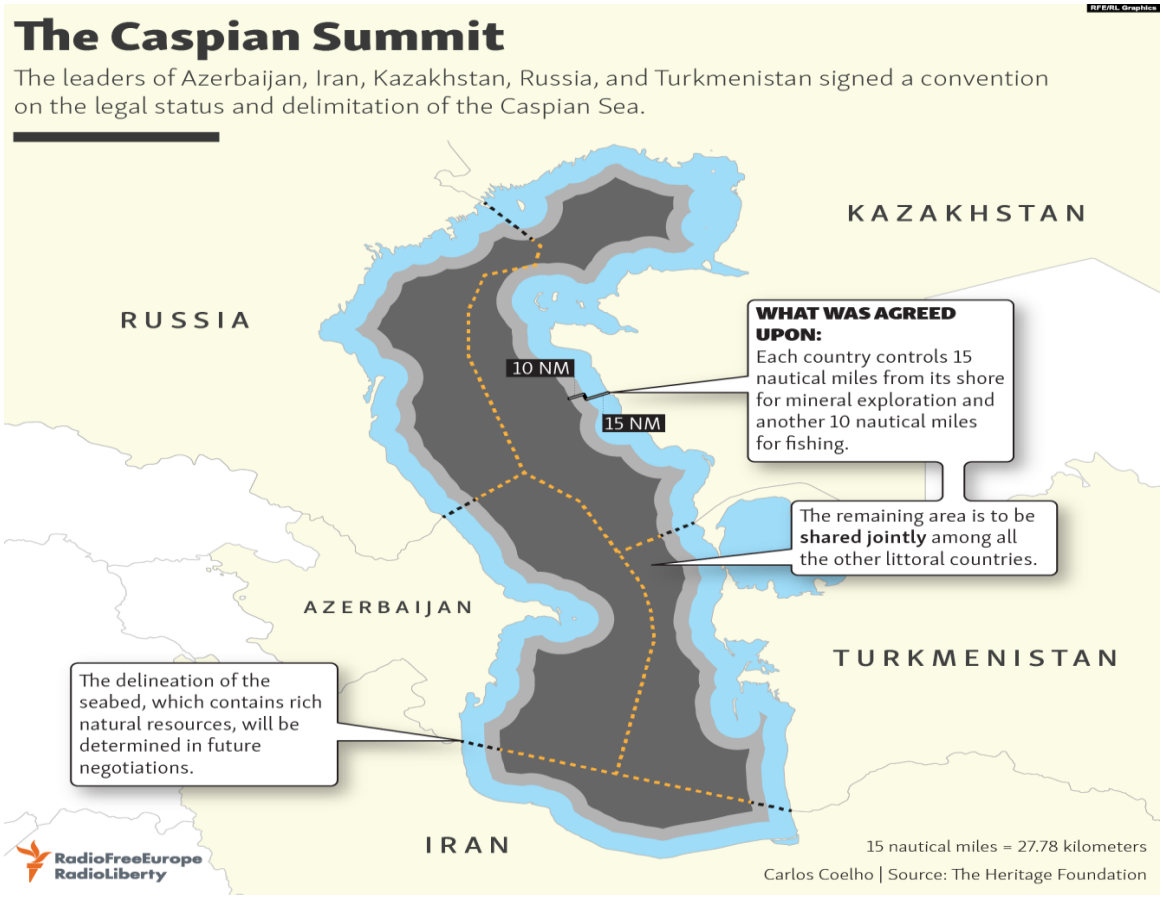

Source: https://www.rferl.org/a/qishloq-ovozi-caspian-summit

تصنيف بحر قزوين كبحيرة يعني تقسيمه بالتساوي بين الدول الخمس المحاذية له، وهو مطلب تدعمه إيران، بينما تصنيفه كبحر وفقًا لقوانين الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 يؤدي إلى تحديد كيفية إدارة الموارد الطبيعية والحقوق الإقليمية، بما في ذلك الجرف القاري وقاع البحر وأعالي البحار، و بناءً على هذا التباين، تم وضع اتفاقية قانونية خاصة لبحر قزوين تضمنت:

- معالجة التباينات بين الآراء المختلفة حول البحر.
- تقديم الدعم للدول ذات المناطق الساحلية الصغيرة.
- السماح بالوجود العسكري والملاحة التجارية للدول المحاذية فقط.
- عدم السماح بتحول أي منطقة ساحلية إلى قاعدة عسكرية ضد دولة ساحلية أخرى.
- الحفاظ على حق الملاحة للأساطيل التجارية خارج المياه الإقليمية.
- تحديد آلية حساب المياه الإقليمية المعقدة.
- السماح للدول المحاذية باستغلال ثروات بحر قزوين في منطقتها فقط.

عُقد اجتماع عام 2018 وكان الاجتماع الحادي والخمسون منذ عام 1996 والأهم، حيث تمت الموافقة على اتفاقية تحتاج إلى مصادقة جميع الدول الخمس قبل دخولها حيز التنفيذ، وتركز الاتفاقية على الجوانب الاقتصادية والاستثمارات الطاقوية في بحر قزوين، بينما تؤكد على عدم السماح باتفاقيات عسكرية استراتيجية.

المشكلة الرئيسية تتعلق بالجانب الإيراني، حيث وقعت إيران الاتفاقية دون مصادقة البرلمان عليها، مما يعني عدم حل مشكلة حصتها مع أذربيجان وتركمانستان، بينما تستفيد روسيا من بدء عمليات الاستثمار في بحر قزوين، بينما تستمر إيران في النزاع مع الدول الأخرى حول حصتها، لكن الضغوط الأمريكية عليها دفعتها إلى قبول تنازلات لصالح روسيا، و بشكل عام تُعتَبر هذه الاتفاقية خطوة أولى لترسيم طبيعة العلاقات بين الدول الخمس، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالآليات التنفيذية والاتفاقيات الثنائية.[1]

المبحث الثالث : دراسة جيواستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

تعتبر المناطق المحيطة ببحر قزوين، والتي تشمل آسيا الوسطى والقوقاز مراكز جذب هامة للدول والشركات الدولية بسبب اكتشاف واستغلال موارد النفط والغاز، فمنذ عام 1991 وحتى عام 1997 شهدت هذه المنطقة زيادة كبيرة في الاهتمام والاستثمارات، خاصة في مجالات الاستكشاف والتنقيب واستخراج الموارد الطبيعية، مما جعلها محورًا للاستثمارات الدولية في قطاع الطاقة.

المطلب الاول : القدرات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين

تختلف تقديرات احتياطات الطاقة في منطقة بحر قزوين وفقًا للمصادر المختلفة. تقدر وكالة الطاقة الدولية احتياطي النفط المثبت بين 15 و40 مليار برميل، ما يمثل 1.5% إلى 4% من الاحتياطيات العالمية. ويُقدَّر احتياطي الغاز الطبيعي المثبت بين 6.7 و9.2 تريليون متر مكعب، مع احتمال وجود ثمانية تريليونات أخرى، مما يمثل حوالي 6% – 7% من الاحتياطيات العالمية للغاز.[2]

[1] "مياه مضطربة ومحيط غير مستقر : معاهدة أكتاو حول قضية بحر قزوين المستمرة في إيران"، تاريخ الاطلاع 2024/03/12 على الموقع : https://www.kfcris.com/

[2] نبيل جعفر عبد الرضا ،"الأهمية النفطية لبحر قزوين"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 15 (مارس 2012)، 95.

أشار مدير مشروع منطقة بحر قزوين في مؤسسة كامبريج لبحوث الطاقة ، الدكتور "لورينتروسكاس" إلى تضخيم أرقام احتياطيات بحر قزوين في وسائل الإعلام، وأوضح أن الاحتياطيات المؤكدة للنفط تتراوح بين 25–30 مليار برميل فقط ، بعكس التقديرات المبالغ فيها التي تصل إلى 200 مليار برميل، حيث يُتوقع اكتشاف المزيد من الموارد في المستقبل، لكن الاحتياطيات المخزنة لا تتجاوز 75 مليار برميل، كما تواجه المنطقة تحديات في استخراج النفط والغاز بسبب العقبات الفنية والاقتصادية والجيوبوليتيكية والعرقية، وتعيق طبيعة المنطقة كبحيرة مغلقة تطوير هياكل جديدة للتصدير، مما يزيد من تكاليف النقل ويؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية، كذلك تزداد التحديات بسبب الصراعات السياسية والمصالح المتنافسة، مما يجعل عملية النقل مشكلة سياسية بقدر ما هي اقتصادية.[1]

قُدرت الاحتياطيات القابلة للاستخراج من النفط في منطقة بحر قزوين في عام 1996 بنحو 200 مليار برميل وفقًا لوكالة الطاقة الأمريكية، وفي عام 2002، قدمت هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تقديرات دقيقة للاحتياطي المؤكد بين 18 و34 مليار برميل، والاحتياطي المحتمل بين 250 و270 مليار برميل، ما يمثل ثلث احتياطي النفط في الشرق الأوسط ، بينما تقدر مصادر صناعة الطاقة الاحتياطيات النفطية القابلة للاستخراج بنحو 25–32 مليار برميل، ووفقًا لمعهد " وود ماكينزي" للاستشارات، تصل الاحتياطيات المثبتة إلى 70 مليار برميل، وأرقام شركات الطاقة الأمريكية تتحدث عن احتياطيات ممكنة بنحو 65 مليار برميل. [2]

أثارت تقديرات احتياطات منطقة بحر قزوين الضخمة تنافسًا شديدًا بين شركات النفط الغربية التي سعت للاستثمار في التنقيب وإنتاج النفط في المنطقة، مما جعلها بديلاً محتملاً عن الخليج العربي، وأصدرت دراسات حديثة تقديرات أقل من التقديرات الأمريكية، حيث أشارت إلى أن احتياطيات بحر قزوين تتراوح بين 25 و35 مليار برميل، وأفادت أن أهمية مصادر الطاقة في المنطقة أقل مما يعتقد بسبب محدودية حجم الاحتياطي، بطء عملية التنقيب و ارتفاع تكلفة الاستخراج.[3]

---

[1] عودة العضايلية، التنافس الدولي في أسيا الوسطى، 33–34.

[2] لورنت روسكاس ، تنمية نفط قزوين: نظرة عامة ، في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، 26.

[3] مصطفى دسوقي كسبة، ثروات آسيا الوسطى قزوين من البترول والغاز،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية)، 955.

يتركز معظم الاحتياطي النفطي في منطقة بحر قزوين في كازاخستان وأذربيجان، حيث تمتلك كازاخستان أكثر من نصف الثروة النفطية المحتملة وتُظهر فرصة رائدة للاستكشافات المستقبلية، و يُعزى انخفاض إنتاج النفط إلى ضعف التمويل وتحديات إعادة التأهيل وضعف التدفقات الرأسمالية لشركات النفط الأجنبية، كما أن تكلفة الإنتاج في بحر قزوين مرتفعة بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف تكلفة إنتاج النفط في دول أوبك، و هذا بسبب التحديات الجغرافية والتقنية التي تواجه عمليات الاستخراج.[1]

- **الاحتياطات النفطية** : تباينت تقديرات الاحتياطي النفطي في بحر قزوين بين المصادر الاقتصادية المختصة بالطاقة، فقد ذكرت شركة البترول البريطانية وجود احتياطيات مثبتة تُقدر بـ 48 مليار برميل بحلول عام 2009، بينما أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن الاحتياطي بلغ 32.5 مليار برميل في عام 2008. أما المصادر الإيرانية للطاقة فقد قدّرت الاحتياطيات المؤكدة بـ 179.5 مليار برميل، ما يمثل حوالي 17% من الاحتياطي العالمي المؤكد القابل للاستخراج. [2] بينما جاء في تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك لسنة 2023 ان مجموع احتياطيات النفط للدول الخمسة المطلة على بحر قزوين بلغ 326.2 مليار برميل سنة 2022 كما هو موضح في الجدول رقم (02)

جدول (رقم 02) يوضح احتياطيات النفط للدول المطلة على بحر قزوين

من 2018 – 2022 (مليار برميل)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
أذربيجان	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0
ايران	155.6	155.6	208.6	208.6	208.6
كازاخستان	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0
روسيا الاتحادية	80.0	80.0	80.0	80.0	80.0
تركمانستان	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6

المصدر: تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون, منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،102.

[1] جعفر عبد الرضا ،"الأهمية النفطية لبحر قزوين"، 95.

[2] خضير عباس أحمد النداوي، الاستراتيجية النفطية الامريكية في دول بحر قزوين،(عمان: دار دجلة،2014)، 122.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من المصادر تفيد بأن الاحتياطات النفطية والغازية في منطقة بحر قزوين لروسيا الاتحادية وإيران قد تكون ضعيفة أو غير معروفة بسبب عدة عوامل.

- **احتياطات الغاز الطبيعي** : أصبح إنتاج الغاز الطبيعي مورداً أساسياً لتلبية الطلب العالمي على الطاقة، نظرًا لوفرته وانخفاض انبعاثات الكربون مقارنة بالوقود الأحفوري الآخر. كما أنه يُستخدم في توليد الطاقة والصناعات وقطاعات اقتصادية أخرى.

تركز وفرة الغاز بشكل كبير في منطقة بحر قزوين، حيث تُنتِج تركمانستان وكازاخستان القسم الأكبر. وتشير التقديرات إلى أن كازاخستان تحتل المرتبة الأولى في المنطقة باحتياطيات تقدر بـ 2407 مليار م^3 سنة 2022، تليها وأذربيجان تركمانستان، كما هو موضح في الجدول رقم (03):

جدول (رقم 03) احتياطيات الغاز الطبيعي للدول بحر قزوين من 2018 الى 2022 (مليار م^3)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
اذربيجان	980	1,400	1,699	1,699	1,699
ايران	33,899	33,988	34,076	34,076	33,988
كازاخستان	2,380	2,380	2,407	2,407	2,407
روسيا الاتحادية	47,270	47,270	47,805	47,805	47,805
تركمانستان	7,420	9,800	1,133	1,133	1,133

المصدر : تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون , منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول , 104-105.

تقدّر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) أن جنوب قاع بحر قزوين يحتوي على حوالي (20) مليار برميل من النفط و (243) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، والتي لم تكتشف بعد بسبب النزاعات الإقليمية. ويتمتع أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان بأكبر جزء من هذه الاحتياطات.[1]

يفوق مجموع احتياطات الدول الثلاثة أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان من الغاز الطبيعي احتياطات النفط، وتحتل المرتبة الرابعة عالميًا بعد روسيا وإيران وقطر، حيث توجد معظم احتياطات النفط البحرية في الجزء الشمالي من بحر قزوين، بينما تتركز احتياطات الغاز الطبيعي في الجزء

[1] عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، 144.

الجنوبي. إن تأجيل تطوير هذه الاحتياطيات ناتج عن تقلبات سوق النفط و كذلك انتظار تسوية الوضع القانوني بين الدول المحيطة بالبحر، ويوضح الجدول رقم (04) احتياطات النفط والغاز للدول الثلاث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي المحيطة ببحر قزوين.

جدول (رقم 04): احتياطات النفط والغاز الطبيعي لدول حوض قزوين 2017

الدولة / الاحتياطي	النفط (بليون برميل)	الترتيب العالمي	الغز الطبيعي (قدم مكعب)	الترتيب العالمي
أذربيجان	7	20	991.1 بليون	27
كازاخستان	30.0	12	2.407 تريليون	15
تركمانستان	0.6	45	7.504 تريليون	6

المصدر : جمال خالد الفاضي و آخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، 220.

- **إنتاج النفط والغاز الطبيعي** : توقع تقرير "وود ماكينزي" أن يبلغ إنتاج بحر قزوين حوالي 3.8 مليون برميل يوميًا في عام 2015، وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة زيادة ملحوظة في إنتاج النفط في المنطقة، حيث توقعت أن يصل إلى 4.4 مليون برميل يوميًا في عام 2020، ويرتفع إلى 5.4 مليون برميل يوميًا بين عامي 2025 و2030. هذا يشير إلى نمو كبير في إنتاج الطاقة في المنطقة[1]، و يوضح الجدول رقم (05) نمو حجم انتاج النفط لدول بحر قزوين من سنة 2014 الى 2021.

جدول (رقم 05) إنتاج النفط لدول بحر قزوين من 2014-2021(ألف برميل يوميا)

الدولة / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أذربيجان	861	851	838	793	796	775	714	722
ايران	3714	3853	4578	4854	4608	3399	3084	3620
كازاخستان	1710	1695	1655	1838	1904	1919	1806	1811
روسيا	10927	11087	11342	11374	11562	11679	10667	10944
تركمانستان	263	271	270	269	259	254	219	252

Source : bp Statistical Review of World Energy 71st edition 2022 ,15

[1] نفس المرجع، 146.

إن إمكانات بحر قزوين وفرت فرصًا واعدة لإنتاج النفط والغاز لدوله ، مثل أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وأسهمت في تعزيز الإمدادات للسوق العالمي خلال العقد الماضي. لكن معضلة احتياطيات الطاقة في بحر قزوين ما زالت قائمة، حيث لا تزال جهود الاستكشاف غير مكتملة، مما يبقي حجم الموارد غير معروف في أعماق البحر [1]، و يوضح الجدول رقم (06) انتاج الغاز الطبيعي لدول بحر قزوين من سنة 2014 الى 2021.

جدول (رقم 06) إنتاج الغاز الطبيعي لدول بحر قزوين من عام 2014- 2021(مليار متر مكعب)

الدولة / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أذربيجان	18.4	18.8	18.3	17.8	18.8	23.9	25.9	31.8
ايران	175.5	183.5	199.3	213.9	224.9	232.9	249.5	256.7
كازاخستان	31.0	31.2	31.5	33.4	33.1	33.1	33.3	32.0
روسيا الاتحادية	591.2	584.4	589.3	635.6	669.1	679.0	637.3	701.7
تركمانستان	63.5	65.9	63.2	58.7	61.5	63.2	66.0	79.3

Source : bp Statistical Review of World Energy 71st edition 2022 , 29

ما زالت هناك مناطق في بحر قزوين تحتاج إلى استكشاف وتنقيب، لذا من المهم جذب شركات استثمارية لتنفيذ عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والتسويق في المنطقة، إلى جانب تطوير البنية التحتية لخطوط النقل، مثل خطوط الأنابيب، لنقل النفط من هذه المنطقة المغلقة التي تفتقر إلى المنافذ المفتوحة، و في سبيل ذلك قدمت الدول المحيطة ببحر قزوين، مثل تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان، مناخًا استثماريًا مريحًا للشركات الأجنبية من خلال توفير تسهيلات قانونية وإعفاءات جمركية وضريبية، ففي كازاخستان، وصلت الاستثمارات الأجنبية في عام 2015 إلى 231.8 مليار دولار، ما يمثل حوالي 70٪ من إجمالي الاستثمارات في منطقة آسيا الوسطى، مما يدل على أن اقتصاد كازاخستان هو الأكبر والأكثر تنوعًا بين هذه الدول.[2]

[1] عباس أحمد النداوي، الاستراتيجية النفطية الامريكية في دول بحر قزوين، 129-130.

[2] وردة بوريب، "البعد النفطي في التنافس الدولي على منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة "،(مذكرة ماستر، جامعة جيجل ، 2014-2015)، 78.

تُظهر التوقعات أن دول حوض بحر قزوين قد تصبح رائدة عالميًا في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، مما سيزيد الاعتماد عليها في الإنتاج المستقبلي، ويمكن تعزيز ذلك بزيادة التمويل الأجنبي، إلى جانب الإصلاحات الداخلية وتحسين البنية التحتية لنقل الموارد الطاقوية إلى الأسواق العالمية. [1]

المطلب الثاني : خصوصيات و امكانيات دول بحر قزوين

الدول المطلة على بحر قزوين تواجه تحديات معقدة تتمثل في الحاجة إلى تصدير النفط والغاز والأمور القانونية الفردية، وعلى الرغم من أهمية إيران الجغرافية والسياسية، فإن الدول الأخرى تحظى بأهمية متنافسة وتمتلك موارد طبيعية كبيرة.

1. إيـــران : تعد ايران واحدة من أبرز الدول في إنتاج النفط والغاز عالميًا، فحسب احصائيات سنة 2022 تمتلك أكثر من 208,6 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد، مما يضعها في المرتبة الثانية عالميًا بعد السعودية، وتنتج حوالي 2,549 مليون برميل يوميًا، ما يمثل 12.3% من إنتاج الأوبك و5.2% من الإنتاج العالمي، وتحتل أيضًا مرتبة متقدمة في إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تمتلك احتياطيًا كبيرًا يقدر بنحو 33988 مليار متر مكعب، أي حوالي 7.32% من احتياطي الأوبك و6.15% من الاحتياطي العالمي. إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي بلغ حوالي 257,1 مليار متر مكعب سنة 2021، وهو ما يمثل 1.24% من إنتاج الأوبك والعالم. [2]

رغم العقوبات الأمريكية، عملت إيران على جذب الاستثمارات والتقنيات الأجنبية الحديثة، وفتحت قطاع النفط أمام الشركات العالمية، وتمتلك إيران شبكة أنابيب شاملة للنفط والغاز تمتد لأكثر من 13 ألف كيلومتر، بما في ذلك 44 ألف كيلومتر للغاز، و11 ألف كيلومتر لخطوط الضغط العالي، و شبكة توزيع الغاز في إيران هي الأوسع في الشرق الأوسط وتلعب دورًا حيويًا في تزويد المناطق بالنفط والغاز، كما أعدت إيران شبكة متكاملة للنفط والغاز لدعم مبادرة "البديل الإيراني" لتصدير النفط والغاز من حوض بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، وتعمل على توسيع خطوط الأنابيب لربط الدول المنتجة والمستوردة في المنطقة، مما يعزز التجارة المتبادلة والصادرات.[3]

---

[1] نفس المرجع ، 82.

[2] تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، 101-114.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا ، "الاهمية النفطية لبحر قزوين "، الحوار المتمدن العدد 3601 ، تاريخ الاطلاع 2024/01/13 : https://www.ahewar.org

2. **روسيا الاتحادية** : تعد روسيا من الدول الرئيسية في إنتاج وتصدير النفط و الغاز بفضل احتياطاتها الكبيرة حيث بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي47805 مليار متر مكعب و انتاج بلغ 7017 مليار متر مكعب سنة 2021 ، اما بالنسبة للنفط الخام. بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في روسيا حوالي 80.0 مليار برميل في عام 2022، مما جعلها تحتل المرتبة الثامنة عالميًا. وصل إنتاج النفط إلى 10950 الف برميل يوميًا في عام 2022 ، و على الرغم من احتياطيات النفط المؤكدة لروسيا في المناطق القريبة من بحر قزوين، المقدرة بحوالي 0.3 مليار برميل، والمحتملة بحوالي 7 مليار برميل، فإن روسيا تستحوذ على النسبة الأكبر من إنتاج النفط مقارنةً ببقية دول بحر قزوين. تتركز هذه الاحتياطيات في حقول قرب أوروبا الشرقية وجبال الأورال.[1]

3. **كازاخستان:** كازاخستان هي ثاني أكبر منتج للنفط في رابطة الدول المستقلة بعد روسيا، وتمتلك احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 30.0 مليار برميل في عام 2022. يعد حقل Tengiz من الحقول الرئيسية، حيث يحتوي على نحو 10 مليار برميل من احتياطي النفط، وتقدر الاحتياطيات الكامنة بنحو 20 مليار برميل. بعد استقلالها، تجاوز إنتاجها 530 ألف برميل يومياً بين 1994 و 1996، ووصل إلى 300 ألف برميل يومياً من 1996 إلى 2001، وفي عام 2008، بلغ إنتاج النفط 70 مليون طن، وارتفع إلى 1843 الف برميل يومياً في 2022، مما يجعلها مرشحة لتصبح مصدراً رئيسياً للنفط في بحر قزوين. تمتلك كازاخستان ثلاث مصافي نفط بطاقة إجمالية تبلغ 393.6 ألف برميل يومياً.

تواجه كازاخستان تحديات تقنية ومالية، وتعتبر زيادة التعاون مع روسيا واستخدام خطوط النقل الروسية، وكذلك بناء خطوط جديدة عبر إيران إلى الخليج العربي خيارات جيدة لتصدير النفط.[2]

4. **أذربيجان:** أذربيجان كانت من أوائل الدول التي أنتجت النفط في منطقة باكو في أواخر القرن التاسع عشر. بحلول بداية القرن العشرين، كانت أذربيجان تنتج نصف النفط في العالم. بلغت إنتاجيتها 80% من إنتاج النفط الخام في الاتحاد السوفيتي السابق. تقدر الاحتياطيات المؤكدة للنفط بنحو 7 مليار برميل، والاحتياطيات المحتملة تفوق 15 مليار برميل، و بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة حوالي 1699 مليار متر مكعب في عام 2022 ، وصل إنتاج النفط في أذربيجان

[1] تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 101-114.

[2] جعفر عبد الرضا ، " الاهمية النفطية لبحر قزوين " .

إلى 680 الف برميل يوميًا في عام 2022 ، اما انتاج الغاز الطبيعي فبلغ 31.8 مليار متر مكعب سنة 2021.[1]

توجد حقول نفط بحرية في مناطق شيراج، ازيرى، وكاباز، لكنها ظلت غير مستغلة بشكل كبير. تدعو حكومة أذربيجان الشركات الأجنبية لتطوير الحقول من خلال شركة أذربيجان للتشغيل الدولي، والتي تضم كونسورتيومًا من 12 شركة .

تواجه أذربيجان تحديات في هيكلة صناعة النفط، وتعمل على تعزيز الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير إطار قانوني مرن لعقود النفط ، كما تسعى لاستكشاف وتطوير الاحتياطيات في بحر قزوين، وتعتمد خططها المستقبلية على توسيع صادرات النفط عبر خطوط أنابيب جديدة إلى روسيا وتركيا، وتصدير النفط إلى إيران وزيادة الصادرات عبر موانئ تركيا إلى البحر المتوسط. [2]

5. تركمنستان: تركمنستان تمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وأقل من النفط مقارنة بأذربيجان وكازاخستان. وقد شهدت تقلبًا في إنتاج النفط منذ عام 1970، مع انخفاض ملحوظ في التسعينات بعد استقلالها. يعتمد قطاع الطاقة في تركمنستان بشكل كبير على السياسة الحكومية، خاصة تحت حكم الرئيس السابق" صابر مراد نيازوف"، الذي أبقى البلاد مرتبطة بروسيا من حيث تصدير الموارد عبر خطوط الأنابيب الروسية.

بعد وفاته في عام 2006، أصبحت تركمنستان محورًا للدبلوماسية الطاقوية في بحر قزوين، مع توجه النظام الجديد نحو تحقيق توازن بين روسيا والقوى الخارجية الأخرى.[3]

ارتفعت احتياطيات النفط في تركمنستان من 0.546 مليار برميل في عام 2002 إلى 0.6 مليار برميل في عام 2022، وارتفع إنتاج النفط من 146 ألف برميل يوميًا في عام 2001 إلى 260 ألف برميل يوميًا في عام 2022.

تركمنستان تسعى لإيجاد منافذ لصادرات النفط عبر دول مجاورة غير روسيا، وتسعى أيضًا لربط البلاد بسكة حديد مع إيران. تمتلك مصفاتين نفطيتين بطاقة إنتاجية تبلغ 236 ألف برميل يوميًا. بلغ احتياطي الغاز الطبيعي 1133 مليار متر مكعب سنة 2022 ، أما انتاج الغاز الطبيعي فقد بلغ

[1] تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك , 101-114.

[2] جعفر عبد الرضا ، " الاهمية النفطية لبحر قزوين " .

[3] جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية دراسات عالمية، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، 35.

79.3 مليار متر مكعب سنة 2021. واجهت تركمنستان تحديات في صناعة الغاز بسبب تنافس روسيا وسيطرتها على خطوط التصدير. وتعتمد آفاق صناعة الغاز التركماني على تطوير أسواق تصدير جديدة مثل تركيا وإيران والشرق الأقصى.[1]

- **سمات وخصائص نفط منطقة بحر قزوين:** تعتبر النقاط التالية ذات الصلة بالنفط في بحر قزوين أمورًا ضرورية يجب الإشارة إليها:

1) جودة النفط: يتطلب النفط في المنطقة بنية تحتية خاصة نظرًا لمواصفاته التقنية غير الملائمة، حيث يحتاج إلى أنابيب مقاومة للصدأ لنقله بسبب تكوينه، كما يحتوي على نسب عالية من ثاني أكسيد الكربون، مما يتطلب إنشاء محطات تكرير خاصة للتعامل معه بشكل مناسب.

2) موقع الإنتاج: تقع مصادر النفط في بحر قزوين بعيدًا عن مراكز الاستهلاك الرئيسية، مما يستلزم إنشاء خطوط أنابيب طويلة لنقل النفط عبر مسافات بعيدة وظروف طبيعية وأمنية معقدة. هذا يزيد من تكاليف النقل ويؤثر بشكل مباشر على سعر النفط النهائي.

3) الظروف الجغرافية والمناخية: تُعد منطقة بحر قزوين تحديًا بسبب ظروفها المناخية والجغرافية الصعبة، مما يزيد من تكلفة استخراج النفط ونقله إلى المستهلكين.

هذه العوامل تتطلب استثمارات كبيرة وتخطيطًا دقيقًا لضمان جدوى إنتاج ونقل النفط في بحر قزوين ماليًا واستدامته على المدى الطويل.[2]

المطلب الثالث : الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة بحر قزوين

كان هالفورد ماكيندر جغرافيًا ومؤرخًا بريطانيًا قدّم نظرية جيوبوليتيكية مهمة تسمى "محور التاريخ الجغرافي". في نظريته، أشار إلى أن آسيا وأوروبا وإفريقيا تشكل الجزيرة العالمية، وأن "قلب الأرض" يمتد من حوض نهر الفولغا إلى شرق سيبيريا وشمال إيران ومنغوليا. من ناحية أخرى، سبيكمان قدّم نظرية "أرض الهامش"، حيث يرى أن السيطرة على دول المحيط الأرضي في منطقة الهامش تمنح السيطرة على أوراسيا، وبالتالي على العالم. وأشار إلى أهمية منطقة بحر قزوين كجزء رئيسي في نظريته، حيث تعد جزءًا هامًا من قارة آسيا والمجتمع الدولي.[3]

---

[1] حنان بلاهدة،"اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001"، 217.

[2] بلاهدة،"اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001"، 218.

[3] عودة العضايلية، التنافس الدولي في أسيا الوسطى ، 32.

اولا / الخصائص الجيوبوليتيكية لبحر قزوين

تلعب دول بحر قزوين دور الجسر بين آسيا الوسطى وتركيا والدول الغربية. تتصل المنطقة بالدول الغربية عبر الحدود الشمالية لجورجيا، حيث تقع الشيشان وتستضيف خط أنابيب النفط الممتد من باكو إلى البحر الأسود، مما يعزز أهميتها الاستراتيجية. تعتبر إيران الدولة الوحيدة في المنطقة التي تعد عضوًا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مما يعزز دورها الاقتصادي والسياسي.[1]

بحر قزوين هو منطقة استراتيجية في غرب آسيا الوسطى، تحيط به دول آسيا الوسطى مثل طاجيكستان وأوزبكستان، ويمتد نحو القوقاز عبر أذربيجان. يقع أيضًا بالقرب من منطقة الخليج الفارسي بجوار إيران. يتميز بحر قزوين بموارد هائلة من الرسوبيات والثروات الهيدروكربونية، حيث تمتلك تركمانستان وكازاخستان احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والأحواض الرسوبية على الساحل الشرقي، بينما تلعب أذربيجان دورًا مهمًا بفضل ثروتها النفطية. تسهم روسيا وإيران في نقل النفط والغاز إلى تركيا وجنوب أوروبا بفضل موقعهما الاستراتيجي.

تحتوي مياه بحر قزوين على كميات هامة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الكبريت والأسماك الثمينة مثل السلمون والكافيار. وتزداد أهمية المنطقة بسبب مواردها الطاقوية وموقعها الجيوستراتيجي. بحسب الخبراء الأمريكيين مثل ستيفن كنزر، تُعد منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى من أهم المناطق العالمية، لاحتوائها على نحو 200 مليار برميل من النفط و600 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مما يمثل جزءًا كبيرًا من الاحتياطي العالمي.[2]

بسبب الثروات الهائلة من النفط والغاز الطبيعي التي تمتلكها دول منطقة بحر قزوين، أصبحت هذه المنطقة ذات أهمية كبيرة على الساحة الدولية من الناحية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية. كما أصبحت محورًا للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

تمثل دول بحر قزوين أسواقًا كبيرة للبضائع العالمية وممرًا تجاريًا بين الشرق والغرب، مما يجعلها مركزًا تجاريًا رئيسيًا. ومن الناحية الجيوسياسية، يمنح موقعها الاستراتيجي المطل على بحر

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر . محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، (الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010)، 492.

[2] حسين ناصر عبد الحسين، " التنافس الأمريكي الروسي في منطقة آسيا الوسطى "، (أطروحة دكتوراه ، جامعة بيروت العربية 2016) ، 7.

قزوين المغلق أهمية في التوازنات الإقليمية، خاصة مع اتصالها بدول كبرى مثل الصين وروسيا، التي تعارض السياسة الأمريكية والوجود الغربي في المنطقة.[1]

مع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة نتيجة التطور الصناعي، أصبحت دول بحر قزوين لاعبًا استراتيجيًا مهمًا. لقد أدركت القوى الكبرى أهمية المنطقة الاقتصادية بسبب مواردها الغنية من الطاقة، مما جعلها جاذبة للاستثمارات. أدى ذلك إلى دفع الدول المتنافسة لتطوير استراتيجيات توسع لتعزيز وجودها ونفوذها في المنطقة، والسعي لتحقيق الهيمنة عليها.[2]

ثانيا / عودة اللعبة الكبرى إلى الواجهة في منطقة بحر قزوين

تحتل منطقة بحر قزوين مكانة بارزة في الفكر الجيوبوليتيكي، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تؤكد هذا الأمر خلال القرنين الماضيين. وقد جذبت انتباه الباحثين وعلماء الجيوبوليتيك لدراسة تأثير البيئة الجغرافية لمنطقة بحر قزوين على السياسة الدولية.[3]

أدى انفصال الجمهوريات السوفياتية وظهور دول جديدة محيطة ببحر قزوين إلى إعادة إحياء مفهوم "اللعبة الكبرى" في المنطقة، واختارت الدول المستقلة حديثًا التوجه نحو الغرب والانضمام إلى الديمقراطية الغربية، مما أثار قلق موسكو بسبب تزايد النفوذ الغربي في منطقة بحر قزوين الحيوية.

إن منطقة بحر قزوين تقع في قلب أوراسيا، التي تمتد من أوروبا الغربية إلى أقصى الشرق في الصين وروسيا. يعتبرها بريجنسكي مسرحًا لصراع القوى العالمية لتحقيق الهيمنة والمصالح الجيوسياسية، ضمن مفهوم "اللعبة الكبرى الجديدة" يعد هذا المصطلح استمرارًا لمفهوم "اللعبة الكبرى" القديم الذي أشار إليه " أرثر كونولي"، والذي يعبر عن التنافس بين الإمبراطوريتين الروسية والبريطانية في القرن التاسع عشر. في ذلك الوقت، تنافست روسيا وبريطانيا على تعزيز نفوذهما في المنطقة، حيث سعت بريطانيا لحماية نفوذها في الهند، بينما خشيت روسيا من توسع النفوذ البريطاني في آسيا الوسطى

كان الوضع مستقراً حتى توصلت روسيا وبريطانيا إلى اتفاق أعطى روسيا السيطرة على تركستان، مع بقاء الهند تحت نفوذ بريطانيا وأفغانستان حاجزاً بينهما. ومع تفكك الاتحاد السوفييتي

[1] ناصرعبد الحسين، " التنافس الأمريكي الروسي في منطقة آسيا الوسطى "، 32.

[2] أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، 492.

[3] سفيان بوسنان، "جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد 2 (2016)، 109.

عام 1991، شهدت نهاية القرن العشرين بداية لعبة كبرى جديدة بين القوى العالمية، حيث زاد التنافس على أمن الطاقة وظهرت قوى جديدة في الساحة الدولية.[1]

في القرن الحادي والعشرين، عادت "اللعبة الكبرى" إلى آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز لأسباب جيوسياسية، تشمل كونها أجزاء مهمة من العالم حسب نظرية هارتلاند لماكيندر ونظرية أرض الهامش لنيكولاس سبيكمان، وكذلك رؤية بريجنسكي للصراع العالمي.

أصبحت هذه المنطقة منطقة نفوذ حيوية بسبب ثرواتها الطبيعية الغنية وموقعها الجغرافي، وتشكل مفتاحًا للسيطرة العالمية. فتتعارض أهداف القوى الكبرى المتنافسة في المنطقة على احتياطي النفط والغاز الكبيرين في بحر قزوين، والذي يمثل 6% و10% من الاحتياطي العالمي على التوالي.

شبكات خطوط النقل والإمداد النفطي من منطقة بحر قزوين إلى الأسواق العالمية تمثل جزءًا حيويًا من استراتيجية الطاقة العالمية وتُعتبر ذات أهمية كبيرة لشركات النقل. فدول بحر قزوين، مثل كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، تتمتع بطبيعة جغرافية محصورة باليابسة، مما يجعل شبكات خطوط الإمداد أساسية لهذه الدول والدول المجاورة.

شبكة الأنابيب التي تم بناؤها في عهد الاتحاد السوفياتي تظل المنفذ الرئيسي لتصدير النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. ومع زيادة الطلب من الصين واليابان والاتحاد الأوروبي، أصبحت دول بحر قزوين مركزًا رئيسيًا لتلبية الاحتياجات المتزايدة، ما يتجاوز الاعتماد على خطوط الأنابيب الروسية.

تسعى روسيا لاستغلال نفط بحر قزوين ونقله عبر خطوط أنابيب، مثل خط باكو–نوفوروسيسك وتنجيز–تيخوريستك، لتحقيق أهدافها الجيوسياسية. فمنذ تولي بوتين الرئاسة عام 2000 أكد على أهمية المنطقة للسياسة الخارجية الروسية، وعين مبعوثًا رئاسيًا خاصًا للشؤون القزوينية، لتأكيد اهتمام روسيا بالمحافظة على سيطرتها على دول بحر قزوين.[2]

الولايات المتحدة قامت باتخاذ خطوات لتعزيز نفوذها في منطقة بحر قزوين للتنافس مع النفوذ الروسي والإيراني والاستفادة من موارد النفط والغاز. أطلقت مشروع "باكو – جيهان" بالتعاون مع تركيا، بهدف تحقيق أهداف جيوسياسية محددة في المنطقة. يمتد هذا الخط لمسافة 1073 كيلومترًا

[1] أحمد رشيد طالبان، الإسلام والنفط واللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى ، تر . نضال بغدادي، (دمشق : دار الراني للدراسات والترجمة والنشر، 2004)، 229.

[2] صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، 9.

ويمر عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا، لينقل حوالي 1.5 مليون برميل من النفط يوميًا من أذربيجان وكازاخستان.

تولي الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بنفط بحر قزوين بسبب أهميته الاستراتيجية المماثلة لنفط الخليج، حيث تساهم المنطقتان في توفير جزء كبير من احتياطي النفط والغاز الطبيعي العالمي. تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على مصادر الطاقة العالمية، وقد شدد بريجنسكي على استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف، سواء في الخليج أو بحر قزوين، كذلك سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية في دول الخليج ومنطقة بحر قزوين لحماية مشاريعها الاستثمارية والحد من دور روسيا في المنطقة، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.[1]

على عكس المشاريع الأمريكية والروسية، قدمت إيران مقترحًا اقتصاديًا لنقل النفط من بحر قزوين إلى موانئها على الخليج العربي باستخدام موقعها الجغرافي وخطوط الأنابيب القريبة، عبر شبكاتها الداخلية لتعزيز دورها كقوة إقليمية في قطاع الطاقة وتحدي احتكار روسيا لعملية التصدير.[2]

يعد هذا المقترح من أقل الطرق تكلفة وسرعة في النقل والإمداد، كما أنه لا يواجه عقبات جيوسياسية كبيرة. تهدف إيران من خلال هذا المشروع إلى تعزيز مكانتها الدولية ونفوذها الإقليمي، خاصة في القوقاز، والسيطرة على شرايين نقل النفط في المنطقة لتعزيز اقتصادها، ومع ذلك قُوبل المشروع الإيراني برفض ومعارضة قوية من الإدارة الأمريكية، التي تسعى لمنع مساهمة الدول المعادية في استغلال المنطقة. يشير بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" إلى أن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة تكمن في ضمان عدم وصول أي دولة أخرى غيرها إلى السيطرة على المجال الجيوسياسي في المنطقة.[3]

بعد هجمات 11 سبتمبر، أصبحت منطقة بحر قزوين جزءًا من "اللعبة الكبرى" من خلال التدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق ، ونشر قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى. يهدف ذلك إلى تغيير موازين القوى الإقليمية لصالح الولايات المتحدة وتهميش دور روسيا. أدى ذلك إلى

---

[1] نفس المرجع ، 10 -11 .

[2] داهل،" الدور الجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991"، 122.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، التفوق الأمريكي وضرورته الجيوسياسية الملحة، (دمشق: منشورات دار علاء الدين، الطبعة التاسعة عام 2015)، 49.

زيادة الطلب على الطاقة من منطقة بحر قزوين بعد احتلال العراق في عام 2003، مما جعل مواردها النفطية والغازية بديلاً محتملاً عن نفط الخليج في حالات عدم الاستقرار السياسي.[1]

تُعتبر منطقة بحر قزوين محورًا جيوسياسيًا حيويًا في أوراسيا، حيث تربط بين الشرق والغرب، وتشكل مركزًا للتحكم في الممرات البرية والبحرية والجوية في آسيا الوسطى. يعزز موقعها الاستراتيجي عملية الربط بين شبه القارة الهندية والصين وروسيا، سواء عبر البر أو البحر، مما يجعل المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. [2]

[1] شيماء عامر، "التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين– السياسات الروسية والإيرانية"، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 4 ، (جوان 2017)، 415.

[2] إبراهيم عرفات، "آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يناير، 2007)، 125.

خلاصة الفصل :

يظهر من خلال الفصل الثاني أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان نقطة تحول تاريخية في صناعة النفط العالمية، إذ برزت خمس دول تحيط ببحر قزوين، وتتميز بكونها دولًا منتجة ومصدرة للنفط الخام، بالإضافة إلى امتلاكها لاحتياطيات ضخمة من موارد الطاقة. وفي ضوء التنافس المتزايد والتضارب في المعطيات حول قدرات هذه الدول من موارد النفط، وصعوبة استغلال ما تم اكتشافه منها، بالإضافة إلى العوائق الجيوسياسية للتصدير في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز، زادت حدة التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية على هذه المنطقة. وأضافت إليها أبعادًا جيوسياسية جديدة وزادت تعقيدات الوضع في دول المنطقة.

مع بداية الألفية الثالثة، أصبحت الاحتياطيات والإمكانيات النفطية لدول حوض قزوين محطّ اهتمام عالمي متزايد ، حيث تُعَدُّ هذه الاحتياطيات مصدرًا استراتيجيًا هامًا لإمدادات الطاقة في المستقبل القريب، خاصةً مع تقلبات أسعار الطاقة في الاسواق العالمية، وعدم قدرة الإنتاج الحالي على تلبية الطلب المتنامي على النفط.

يظهر من خلال هذا الفصل كذلك بغض النظر عن التطورات السياسية والاقتصادية في منطقة بحر قزوين، فإن الإشكالية القانونية لهذا البحر تظل واحدة من أهم العوائق الاستراتيجية التي تواجه عملية استغلال ثروات المنطقة. لذلك، لابد للدول الخمس المحيطة بالبحر إعداد إطار قانوني مشترك لهذا البحر في خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة وتعزيز الاستقرار والتعاون الإقليمي والدولي في مجالات الطاقة والاقتصاد. يكون هذا الإطار القانوني فريدًا من نوعه يحقق التوافق بين المصالح المختلفة للدول المعنية، بحيث يضمن تقاسم الثروات وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في المياه الإقليمية للبحر بشكل عادل ومتساوٍ من الثروات الطبيعية والاقتصادية المتوفرة فيه.

إن مصير بحر قزوين وإيجاد إطار قانوني مناسب له مازال يعتمد بشكل كبير على نسبة الانفتاح والنضج والوعي السياسي للنخب الحاكمة في المنطقة. إذ أن هذه النخب هي القادرة دائمًا على إحداث تحولات تاريخية تساهم في تسريع عمليات التوافق والاتفاق في القضايا المتعلقة بالبحر.

الفصل الثالث

تنافس القوى الدولية على مسارات نقل الطاقة في بحر قزوين

الفصل الثالث: تنافس القوى الدولية على مسارات نقل الطاقة من بحر قزوين

إن اكتشاف احتياطيات طاقوية هائلة في منطقة بحر قزوين الحبيسة، والتي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لنقل مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية، أثار تنافسًا شديدًا بين القوى الإقليمية والدولية لإنشاء مشاريع لإمدادات الطاقة، كما أن نقل الموارد الطاقوية عبر خطوط الأنابيب والرسوم المرتبطة بها فضلاً عن استخراجها يمثل مصدرًا هامًا للدخل. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تلعب الحسابات الجيوسياسية والرهانات الاستراتيجية دورًا حيويًا في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسارات خطوط الأنابيب.

سنتناول في هذا الفصل الثالث عدة جوانب مهمة، ففي المبحث الأول سنستكشف المسارات المختلفة المفضلة لنقل النفط والغاز الطبيعي، والتي يفضلها كل طرف في التنافس، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى المصالح والسياسات الطاقوية للأطراف المتنافسة، والتي ساهمت في اتخاذ القرارات بشأن مسارات خطوط الأنابيب، وسنلقي الضوء أيضًا على العلاقات الطاقوية التي تربط الأطراف المتنافسة بدول منطقة بحر قزوين(كازاخستان، أذربيجان، وتركمانستان)، أما في المبحث الثالث سنتناول تداعيات التنافس من عسكرة المنطقة وواقعها في ظل تزايد أهمية المنطقة، وسنسلط الضوء على الأقطاب والتحالفات الجديدة التي تم إنشاؤها لضمان النفوذ والسيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين، وما ينتج عن ذلك من صراعات وزعزعة للاستقرار في المنطقة، وتأثير ذلك على مسارات نقل الطاقة.

المبحث الاول : مسارات أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين

البنية التحتية للأنابيب التي بُنيت خلال العصر السوفيتي كانت تهدف إلى نقل النفط من مناطق الانتاج مثل كازاخستان وأذربيجان إلى روسيا، ونظرًا لتبعية شبكات الأنابيب لروسيا والمسارات المحدودة للتصدير، فإن الدول الساحلية لبحر القزوين كانت غير قادرة على الاستفادة الكاملة من احتياطياتها الغازية والنفطية الثمينة، بعد عام 1991 أصبح نقل النفط والغاز من الدول الساحلية لبحر القزوين إلى الأسواق الدولية المُربحة أولوية قصوى للمنتجين في المنطقة، فكان المؤشر الرئيسي للتنافس الجيوسياسي في المنطقة هو تنافس على مسارات الأنابيب لنقل النفط والغاز من منطقة قزوين الى الاسواق الدولية .

المطلب الاول : المساران الشمالي و الجنوبي لنقل الطاقة

أولا : المسار الشمالي لنقل الطاقة

هذا المسار تفضله كل من روسيا وكازاخستان وأذربيجان ، حيث تسيطر روسيا على حوالي 30% من الشاطئ الشمالي لبحر قزوين، كما تلعب الحسابات الجيوسياسية في المنطقة دورًا هامًا في السياسة الخارجية الروسية بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية، حيث تُعتبر سياسة الطاقة والأنابيب أداة للسياسة الخارجية الروسية.

تُعتبر شركة أنابيب قزوين (CPC) مشروعًا كبيرًا لنقل النفط الخام الدولي تم تشغيله 2001 ، على طول 1700 كم تنقل الأنابيب نفط قزوين من حقول تنغيز وكاراتشاغاناك (كازاخستان) إلى نوفوروسيسك على ساحل البحر الأسود الروسي، والذي يُعتبر أولوية وطنية لكازاخستان، و خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون في يونيو 2002، وقع الرئيس الكازاخي "نازاربابييف" والرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" عقدًا لمدة 15 عامًا بشأن تصدير النفط الكازاخي عبر روسيا، حيث تُعتبر شركة أنابيب قزوين هي الطريقة الرئيسية لتصدير النفط الكازاخي، كما وقعت شركة شيفرون اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي(سابقا) حول حقل تنغيز النفطي في أواخر الثمانينات، ولا تزال مستمرة مع الدولة المستقلة الجديدة كازاخستان[1].

تم تشكيل شركة أنابيب قزوين من قبل حكومات روسيا ، كازاخستان وعُمان، فيما بعد انضمت إليها شركات النفط والغاز الدولية، وكانت هذه الشركات: شيفرون، روسنفت، لوك أويل ،

[1] Sunita meena , pipleline politics in the Caspian sea (review of research , January 2018), 3.

رايال داتش، شل موبيل ، وبي بي، حيث امتلكت روسيا 24% من حصة أسهم شركة أنابيب قزوين، تليها كازاخستان بنسبة 19% وعُمان بنسبة 7%، و خلال الفترة من 2004 إلى 2005 تم التخطيط لتوسيع أنابيب قزوين وتمت الموافقة عليه من قبل المساهمين في عام 2010.[1]

قام الكونسورتيوم (شركة أنابيب قزوين) بنقل ما متوسطه 684 ألف برميل يوميا من النفط الخام في عام 2011، بما في ذلك 608 آلاف برميل يوميا من كازاخستان و76 ألف برميل يوميا من روسيا، بالإضافة إلى ذلك تم تفريغ ما يقرب من 53000 برميل يوميًا من خام تنجيز في أتيراو بكازاخستان لتحميلها على عربات السكك الحديدية، وفي عام 2011 بدأ شركاء شركة CPC في توسيع سعة خط الأنابيب إلى 1.4 مليون برميل يوميًا، على أن يتم تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل مع زيادة القدرة حتى عام 2016، و كان من المتوقع أن يوفر التوسع قدرة نقل إضافية لاستيعاب الإنتاج المتزايد من حقل Tengizchevroil ، في عام 2013 نقلت أنابيب قزوين متوسط 706,000 برميل/يوم من أتيراو كازاخستان، إلى نوفوروسيسك كبداية .[2]

مسار النقل الآخر عبر الأراضي الروسية هو خط أنابيب النفط بين باكو – نوفوروسيسك، المعروف أيضًا باسم الممر الشمالي، تم هذا المشروع في عام 1996 بين" ترانسنفت" وشركة الطاقة الحكومية في أذربيجان "سوكار" والشركة "الدولية المشغلة لأذربيجان" و بدأ التشغيل في عام 1997، بعد الحرب الشيشانية الثانية في عام 2000 قامت " ترانسنفت" الروسية بتحويل مسار خط أنابيب باكو–نوفوروسيسك إلى منطقة "كيزليار" في داغستان متجاوزة الأراضي الشيشانية، ويبلغ طول خط أنابيب باكو–نوفوروسيسك 830 ميلاً وتبلغ طاقته 100 ألف برميل في اليوم، ويمتد خط الأنابيب من محطة "سانجاشال" إلى نوفوروسيسك بروسيا على البحر الأسود. وتدير شركة سوكار القسم الأذري، بينما تدير ترانسنفت القسم الروسي، إن النزاع المستمر بين "سوكار" SOCAR و"ترانسنفت" Transneft بشأن تعريفات النقل يؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد تشغيل خط الأنابيب، كما ان هناك مقترحات لزيادة سعة خط الأنابيب إلى ما بين 180.000 و300.000 برميل في اليوم، وهي إضافة رئيسية للنقل مع نمو الإنتاج في حقل النفط ACG (**حقل أذري–جيراق–قوناشلي** –Azeri) (Chirag–Gunashli وزيادة الإنتاجية لكازاخستان في المستقبل.[3]

---

[1] Ibid, 3.

[2] " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region,US energy information administration (August 26, 2013) visited : 10/05/2024 , at :
https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions_of_interest/caspian_sea.

[3] Ibid.

يعود تراجع اهتمام "باكو" بهذا الطريق إلى العوامل الاقتصادية، حيث أن تصدير النفط الأذربيجاني عبر طريق باكو– نوفوروسيسك يكلف أكثر من التصدير عبر جورجيا، بالإضافة إلى أنه يتم خلط النفط الأذربيجاني عالي الجودة، والذي يتم تصديره تحت العلامات التجارية "Azeri Light" و"Brent" مع النفط السيبيري والكازاخستاني الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت في نوفوروسيسك ويباع تحت العلامة التجارية "الأورال" الأرخص، كما تعد القدرة المحدودة لمضائق البحر الأسود التركية أحد العوامل التي تؤثر سلبًا على أمن الطريق الشمالي.[1]

بالإضافة إلى ذلك يعد خط الأنابيب من أتيراو– سامارا واحدًا من أهم خطوط الأنابيب النفطية في كازاخستان، والذي يمتد من أتيراو إلى سامارا (في منطقة الفولغا) ، ويتم تشغيله من قبل شركة النفط الروسية ترانسنفت، حيث كانت كازاخستان تصدر ما يقارب كل النفط عبر هذا الأنبوب قبل اكتمال خط الأنابيب BTC، وبعد بدء التوريدات من حقل "كاشاغان"، زادت كمية النفط الكازاخي عبر خط الأنابيب من أتيراو إلى سامارا من 2 مليون إلى 17 مليون طن في عام 2017. [2]

يعد خط أنابيب تصدير النفط الرئيسي الآخر في كازاخستان أوزين–أتيراو–سامارا، بمثابة رابط شمالي لنظام التوزيع الروسي ترانسنفت، والذي يوفر لكازاخستان الاتصال بالأسواق العالمية عبر البحر الأسود، وتمت ترقية الخط في عام 2009 من خلال إضافة محطات الضخ والتدفئة وتبلغ طاقته حوالي 600 ألف برميل في اليوم[3] .

فيما يخص الغاز الطبيعي، ينقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى أوروبا الغربية من خلال مزيج من خطوط الأنابيب التي تعود إلى الحقبة السوفييتية وخطوط الأنابيب المشيدة حديثًا، وينقل نظام خط أنابيب الغاز بين آسيا الوسطى ومركز آسيا الوسطى(الذي تم بناؤه بين عامي 1960 و1988) الغاز الطبيعي من بحر قزوين شمالاً إلى روسيا، حيث يرتبط بشبكة خطوط أنابيب الغاز السوفييتية الأوسع، ويلتقي فرعا شركة CAC التي تسيطر عليها شركة غازبروم في مدينة "بينو" بجنوب غرب كازاخستان قبل العبور إلى روسيا عند "ألكسندروف جاي" وتغذية نظام خطوط الأنابيب الروسي، كما توضحه الخريطة رقم (04) :

[1] Ibrahim Khayal Iskandarov ,"Caspian region : geopolitical arena clash of interests and energy security" civitas et lex , January 2021, URL (https://www.researchgate.net/publication/348310105).
[2] Meena , pipleline politics in the Caspian sea, review of research, 3.
[3] " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region",US energy information administration.

خريطة رقم (04) خطوط انابيب نقل الطاقة من بحر قزوين

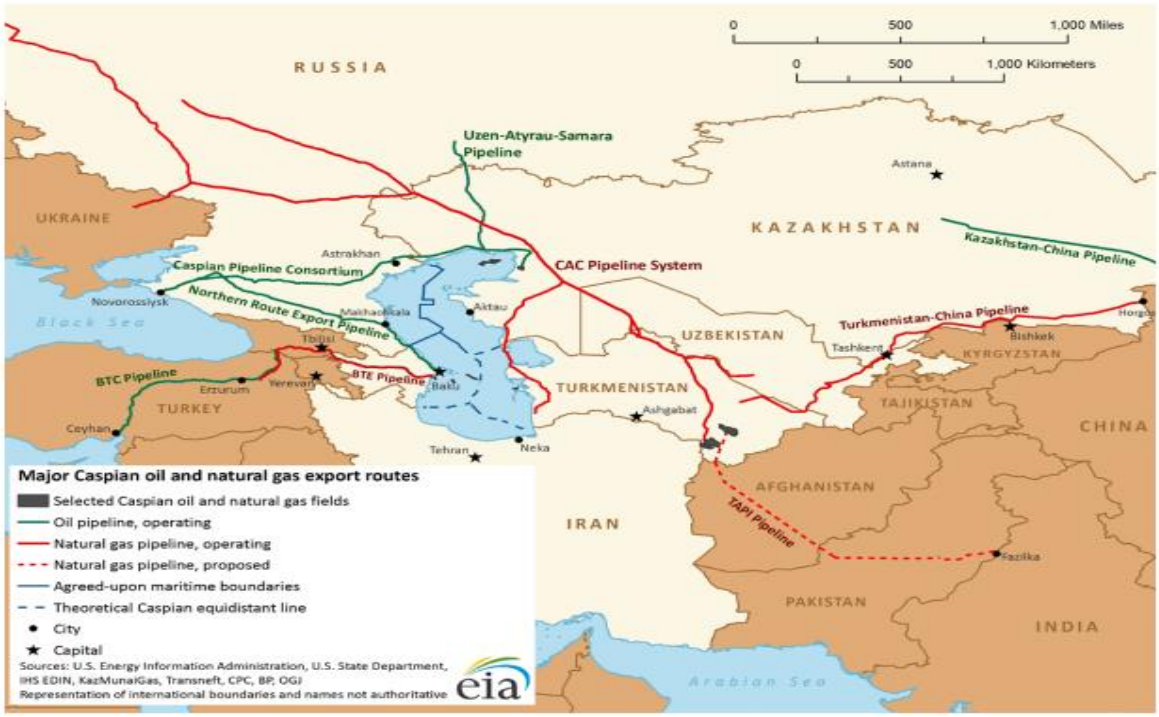

Source: " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region",US energy information administration.

وينشأ الفرع الشرقي لخط الأنابيب الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 2.2 تريليون قدم مكعب من حقول الغاز الجنوبية الشرقية لتركمانستان، أما الفرع الغربي (ينقل 120 مليار قدم مكعب) ينبع من ساحل بحر قزوين في تركمانستان، ويتم تسليم جميع الغاز التركماني والأوزبكي تقريبًا عبر الفرع الشرقي، ويبلغ عمر الفرع الغربي أكثر من 35 عاماً، وأقسامه في حالة سيئة مما يسبب مشاكل تشغيلية دورية.[1]

ثانيا : المسار الجنوبي لنقل الطاقة

المسار الجنوبي عبر إيران إلى الخليج الفارسي هو الأقصر والأرخص والأكثر أمانًا بيئيًا لتصدير النفط من بحر قزوين، حيث يمكن خدمة الأسواق الآسيوية والأوروبية بفعالية من الخليج الفارسي، بحيث تحتل إيران موقعًا استراتيجيًا بين مناطق غنية بالنفط في جنوب بحر قزوين والشرق الأوسط، وتمتلك ثاني أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم.

المصلحة الأساسية لإيران هي أمن حدودها الشمالية في منطقة قزوين، الأمر الذي يتطلب استقرارًا في آسيا الوسطى، وبالتالي فإن إيران تعمل على تطبيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والصين

[1] Ibid.

واليابان بهدف نقل غازها الطبيعي إلى أوروبا عبر شبكة أنابيب تركيا، لكن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران تضعف قطاع النفط، ومع ذلك هناك خطوط أنابيب رئيسية تشمل خط أنابيب الغاز إيران – باكستان الذي يبلغ طوله 1880 كيلومترًا، ويمتد من حقول جنوب" بارس" في إيران إلى محافظات "بلوشستان"و "سند " في باكستان، حيث تم إقتراحه لأول مرة في عام 1990 وتم تمديده بمقدار 600 كيلومتر إلى الهند، لكن في عام 2009 انسحبت الهند من هذا المشروع بسبب المخاوف بشأن الأمن وأسعار الغاز، وفي عام 2013 وقعت شركة "تدبير إنرجي كوستار "الإيرانية ونظام الغاز بين الولايات الباكستانية اتفاقًا لبدء بناء الجزء الباكستاني من الأنبوب، وعلى الرغم من أن بناء الأنبوب في القسم الإيراني قد اكتمل، إلا أنه في القسم الباكستاني بقي حتى عام 2018 قيد الإنشاء[1].

بالإضافة إلى ذلك، خط الأنابيب إيران – تركيا – أوروبا (ITE) الذي يبلغ طوله 5000 كيلومتر، ينقل الغاز الطبيعي من إيران الى أوروبا عبر تركيا، حيث تم التوقيع على اتفاق المشروع في نوفمبر 2008 بين وزارة النفط الإيرانية ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية، وبدأ في أغسطس 2013، و كانت الكمية السنوية المستهدفة من الغاز إلى أوروبا حوالي 35 مليار متر مكعب ، وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية، فإن أنقرة مهتمة بالاستفادة الكاملة من موارد إيران للنفط والغاز، كما أن العقوبات الدولية على إيران تشكل قلقًا جديًا من حيث البنية التحتية والقدرة التقنية، وعلاوة على ذلك تعارض الولايات المتحدة المسار الجنوبي لأسباب سياسية، كما تظل أذربيجان حذرة من نوايا إيران وتتحرك دائمًا بدعم من حلفائها مثل الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل.[2]

المطلب الثاني : المساران الغربي و الشرقي لنقل الطاقة

أولا: المسار الغربي لنقل الطاقة

خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) تفضله الولايات المتحدة، ويمر عبر أذربيجان وأرمينيا وتركيا، حيث يأتي الإنتاج النفطي الرئيسي من مدينة باكو، وحقول أذري–تشيراج–جونيشلي العملاقة، خط الأنابيب من باكو – تبليسي – جيهان (BTC) هو ركيزة السياسة الخارجية للرئيس الامريكي السابق "كلينتون" لمنطقة قزوين، ويعتبر هذا المشروع واحدًا من أكبر المشاريع ، كما يعتبر مكلفًا للغاية سياسيًا واقتصاديًا لتركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول قزوين.

[1] Meena , pipleline politics in the Caspian sea, 4.
[2] Ibid, 5.

في عام 2002، بدأ بناء هذا المشروع بتكلفة تقدر بنحو 4 مليارات دولار أمريكي ، وبدأ تشغيل الأنابيب رسميًا في 13 يوليو 2006 ، ويحمل النفط من حقول أذري–تشيراج–جونيشلي وشاه دنيز (حقول أذربيجانية في بحر قزوين)، ثم ينقله عبر أراضي جورجيا إلى ميناء جيهان البحري على ساحل البحر الأبيض المتوسط في تركيا، حيث يتم شحن النفط بالناقلات بشكل رئيسي الى الاسواق الاوروبية، ويبلغ طول خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) : 1768 كيلومترًا يمتد لمسافة 443 كيلومترًا عبر أذربيجان و249 كيلومترًا عبر جورجيا و1076 كيلومترًا عبر تركيا إلى جيهان ، كما هو موضح في الخريطة رقم (05) التالية :

خريطة رقم(05) مسار خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC)

Source: —Baku Pipelines by Thomas Bloomberg Own Work,‖ Licensed under CC BY-SA

تم إنشاء خط الأنابيب BTC بفضل تعاون العديد من الشركات الدولية مثل: يونوكال، كونوكوفيليبس (الولايات المتحدة)، بي بي (بريطانيا)، سوكار (أذربيجان)، تيباب (تركيا)، إيتوشو وإنبيكس (اليابان) وستاتويل (النرويج) ، لكن أذربيجان تعاني من الصراع مع أرمينيا في ناغورنو كراباغ ، وهو عنصر رئيسي في الأمن القومي للبلاد منذ استقلالها، لذلك يتعرض خط الأنابيب BTC للتهديد بسبب هذا الصراع والمشاكل الداخلية في جورجيا مع جماعات الانفصاليين.[1]

خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) هو خط لنقل مليون برميل/يوم في أذربيجان، حيث أبرمت كازاخستان عقدًا مع أذربيجان وشركة خطوط أنابيب BTC لشحن ما يصل إلى 500 ألف

[1] Ibid, 3.

برميل/يوم من النفط عبر خط أنابيب BTC، وتم تحميل إمدادات النفط الكازاخستانية في خط (BTC) لإعادة تصديرها لأول مرة في أكتوبر 2008 ، حيث يتم تسليم إمدادات النفط عن طريق الناقلات عبر بحر قزوين إلى باكو.[1]

مشروع آخر هو خط الأنابيب جنوب القوقاز، وهو خط أنابيب للغاز الطبيعي معروف بأسماء مختلفة مثل خط الأنابيب "شاه دينيز" وخط الأنابيب باكو–تبليسي–أرضروم (BTE) ، حيث يمتد من حقول الغاز شاه دينيز وأذري–تشيراج–جونيشي في قطاع أذربيجان من بحر القزوين إلى جورجيا وتركيا، كما هو موضح في الخريطة رقم (06) :

خريطة رقم (06) توضح خط أنابيب باكو–تبليسي–أرضروم(BTE)

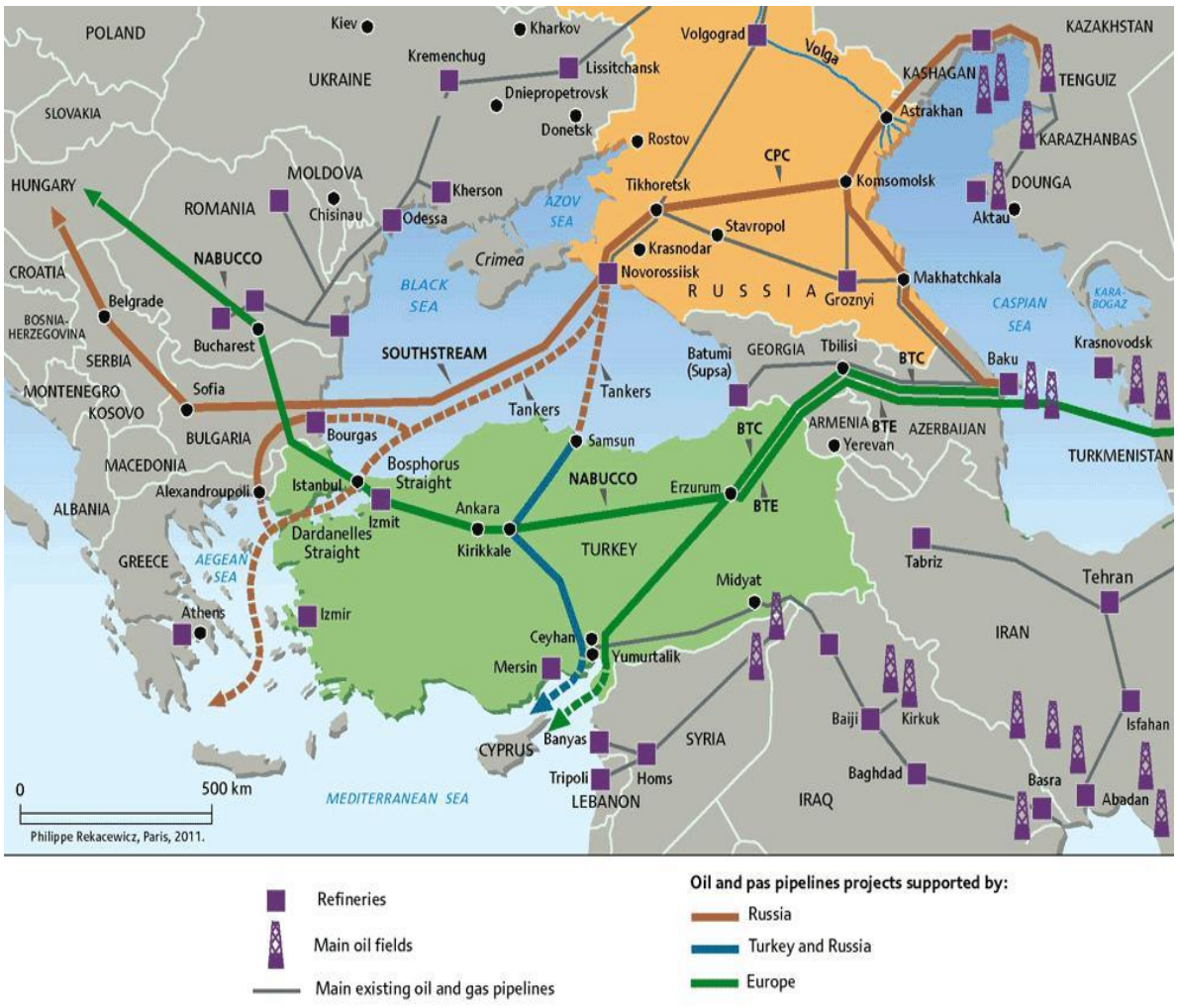

Source: Le Monde Diplomatique, "Pipeline Chess Across the Black Sea," last accessed 19/05/2024, http://mondediplo.com/blogs/pipeline-chess-across-the-black-sea.

[1] " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region",US energy information administration.

وقد بدأ العمل فيه في عام 2004، ودخل حيز الاستخدام منذ عام 2006. يعمل خط الأنابيب(BTE) بشكل متوازي مع خط الأنابيب باكو–تبليسي–جيهان، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للأنبوب حوالي 250 مليون متر مكعب سنويًا.[1]

علاوة على ذلك، خط الأنابيب باكو–سوبسا المعروف أيضًا بخط الأنابيب للتصدير عبر المسار الغربي يمتد من محطة "سنغاتشال" بالقرب من باكو إلى ميناء "سوبسا " الجورجي للوصول إلى الأسواق الغربية، يتم تشغيل الأنبوب من قبل شركة اتفاقية نفط أذربيجان الدولية وشركة BP ، وتم إغلاق هذا الأنبوب في أغسطس 2008 بسبب الأنشطة العسكرية في جورجيا ولكنه أعيد فتحه في نوفمبر 2008، ومع ذلك فإن الانفصاليين الموالين لروسيا في جنوب أوسيتيا يسيطرون على جزء من خط الأنابيب باكو–سوبسا[2].

كان خط أنابيب النفط باكو–سوبسا الذي تم إطلاقه في عام 1999، أول طريق نفط من أذربيجان إلى الغرب ويمر عبر جورجيا، حيث تم إنشاء خط أنابيب باكو – سوبسا بدعم من شركة التشغيل الدولية الأذربيجانية (AIOC) التي تضم 11 شركة نفط من : الولايات المتحدة ، بريطانيا، اليابان ، النرويج ، روسيا، تركيا والمملكة العربية السعودية ، تمت زيادة سعة خط الأنابيب البالغة 115.000 برميل يوميًا إلى 220.000 برميل يوميا ، ويُعد بناء خط الأنابيب هذا أحد الطرق البديلة لتصدير الموارد الهيدروكربونية لبحر قزوين.[3]

خط أنابيب آخر يعرف بخط أنابيب جنوب القوقاز(SCP)، حيث يمتد بالتوازي مع خط أنابيب BTC ويزود جورجيا وتركيا بالغاز الطبيعي من حقول بحر قزوين، كما هو موضح في الخريطة رقم (07)، بدأ خط أنابيب(SCP) العمل في عام 2007 ولديه القدرة على نقل حوالي 280 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي وفقًا لشركة IHS Global Insight، في عام 2010 بلغ متوسط الإنتاج اليومي لخط أنابيب جنوب القوقاز 180 (SCP) مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وفقًا لشركة بريتيش بتروليوم.[4]

[1] Ibid.
[2] Meena , pipleline politics in the Caspian sea, 4.
[3] Khayal Iskandarov ,"Caspian region : geopolitical arena clash of interests and energy security".
[4] " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region",US energy information administration.

خريطة رقم (07) توضح خط أنابيب جنوب القوقاز(SCP)

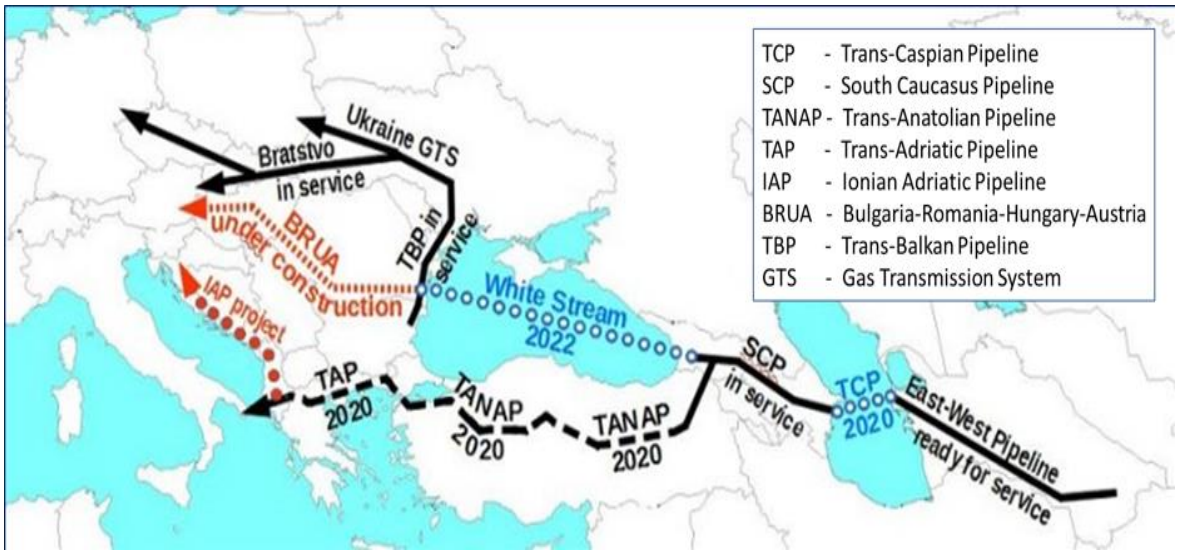

Source: R. Stokes, Why upcoming convention will not solve Trans-Caspian Pipeline problem, May 22, 2018, https://bit.ly/2D4NkC2.

روسيا والولايات المتحدة هما المتنافسان الرئيسيان في منطقة القزوين، واللذان يسعيان لتأسيس سيطرتهما على طرق النقل، حيث دعمت روسيا خط أنابيب الغاز البحري "التيار الأزرق" الذي يعتبر فشلاً لاستراتيجية الأنابيب الأمريكية في القوقاز وآسيا الوسطى بشكل عام ، حيث يقوم خط الأنابيب التيار الأزرق بنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود متجاوزًا دول المنطقة ، خط الأنابيب الغازي نابوكو (طوله 1300 كيلومتر) هو مشروع مهم في استراتيجية أمن الإمداد بالغاز للاتحاد الأوروبي، بحيث يقوم بنقل الغاز من بحر القزوين إلى أوروبا ويتجاوز روسيا[1].

بعد إنشاء خط أنابيب التصدير الرئيسي BTC، تم إنشاء مشروع ممر الغاز الجنوبي الجديد (SGC) في أذربيجان. يعد خط الأنابيب عبر الأناضول (TANAP) وخط الأنابيب التابع له عبر البحر الأدرياتيكي (TAP) أحد الأجزاء الرئيسية في SGC، حيث ينقل الغاز الطبيعي من شاه دنيز إلى الغرب، وتكمن أهمية خطوط الأنابيب هذه في تصدير الغاز الطبيعي من الشرق إلى أوروبا، وتشارك سبع دول في تنفيذ SGC: أذربيجان وجورجيا وتركيا وبلغاريا واليونان وألبانيا وإيطاليا، ويعد مشروع الغاز الجنوبي أحد المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث يتم نقل الغاز الأذربيجاني من منطقة بحر قزوين إلى الغرب عبر جورجيا وتركيا، وتم تسليم أول شحنة غاز عبر ممر الغاز الجنوبي إلى تركيا في 12 يونيو 2018 وإلى اليونان في 15 نوفمبر 2019، احتفلت

[1] Meena , pipleline politics in the Caspian sea, 5.

تركيا وأذربيجان رسميًا بانتهاء مشروع تاناب في 30 نوفمبر 2019، وهو علامة بارزة في مشروع كبير للمساعدة في تقليل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، ويمر تاناب بعرض تركيا من الشرق إلى الغرب ويمكنه نقل ما يصل إلى 16 مليار متر مكعب من الغاز الأذربيجاني سنويا، وتم تخصيص 10 مليارات متر مكعب لأوروبا، منها 6 مليارات متر مكعب مخصصة للسوق التركية، ويمكن زيادة السعة إلى 31 مليار متر مكعب باستثمارات إضافية ليصل إلى إيطاليا مروراً بألبانيا.[1]

إن مشروع خط أنابيب الغاز عبر قزوين (TCGP)، الذي يمر عبر القطاعين الأذربيجاني والتركماني هو العنصر الأبعد في الممر الجنوبي ولكنه لا يزال قيد التنفيذ، يعتبر خط الأنابيب الغازي عبر بحر القزوين خط أنابيب تحت بحري مقترح من حقول الغاز في منطقة "كاراكومي" المركزية في تركمانستان إلى أذربيجان، ثم يتم تسليم الغاز التركماني إلى الأسواق الأوروبية عبر أراضي تركيا متجاوزة كل من روسيا وإيران، بمعنى آخر يقوم خط الأنابيب الغازي عبر بحر القزوين بتسليم الغاز الوسط آسيوي إلى أذربيجان، ويقوم خط الأنابيب الغازي في جنوب القوقاز بتسليم الغاز من أذربيجان إلى تركيا.[2] كما هو موضحة في الخريطة رقم (08):

خريطة رقم (08) طريق خط أنابيب عبر قزوين المقترح من تركمانستان إلى أذربيجان

Source: R. Stokes, *Why upcoming convention will not solve Trans-Caspian Pipeline problem*, May 22, 2018, https://bit.ly/2D4NkC2.

[1] Khayal Iskandarov ,"Caspian region : geopolitical arena clash of interests and energy security".
[2] Ibid.

تخطط كازاخستان لبناء نظام النقل بين كازاخستان و بحر قزوين (KTCS)، وتتمثل الخطة في تصدير النفط المنتج بشكل أساسي في كاشاجان وتنجيز إلى الأسواق الدولية عبر ممر الطاقة بين الشرق والغرب على طول طريق إسكين–كوريك–بي تي سي، سيتم نقل النفط عبر خط أنابيب إسكيني–كوريك المستقبلي على ساحل بحر قزوين الكازاخستاني إلى محطة النفط، حيث سيبحر إلى أذربيجان، ومن هناك عبر خط أنابيب BTC، كما هو موضح في الخريطة رقم (09) ، ومن المتوقع أن تقوم شركة KTCS بتوريد 300,000 برميل/يوم من خلال BTC إلى الأسواق العالمية، وترتفع تدريجياً إلى 800,000 برميل/يوم، وستمول الاستثمارات الأجنبية جزءا من المشروع الذي تقدر شركة KazMunaiGas تكلفته بأربعة مليارات دولار.[1]

خريطة رقم (09) توضح مخطط نظام النقل بين كازاخستان و بحر قزوين (KTCS)

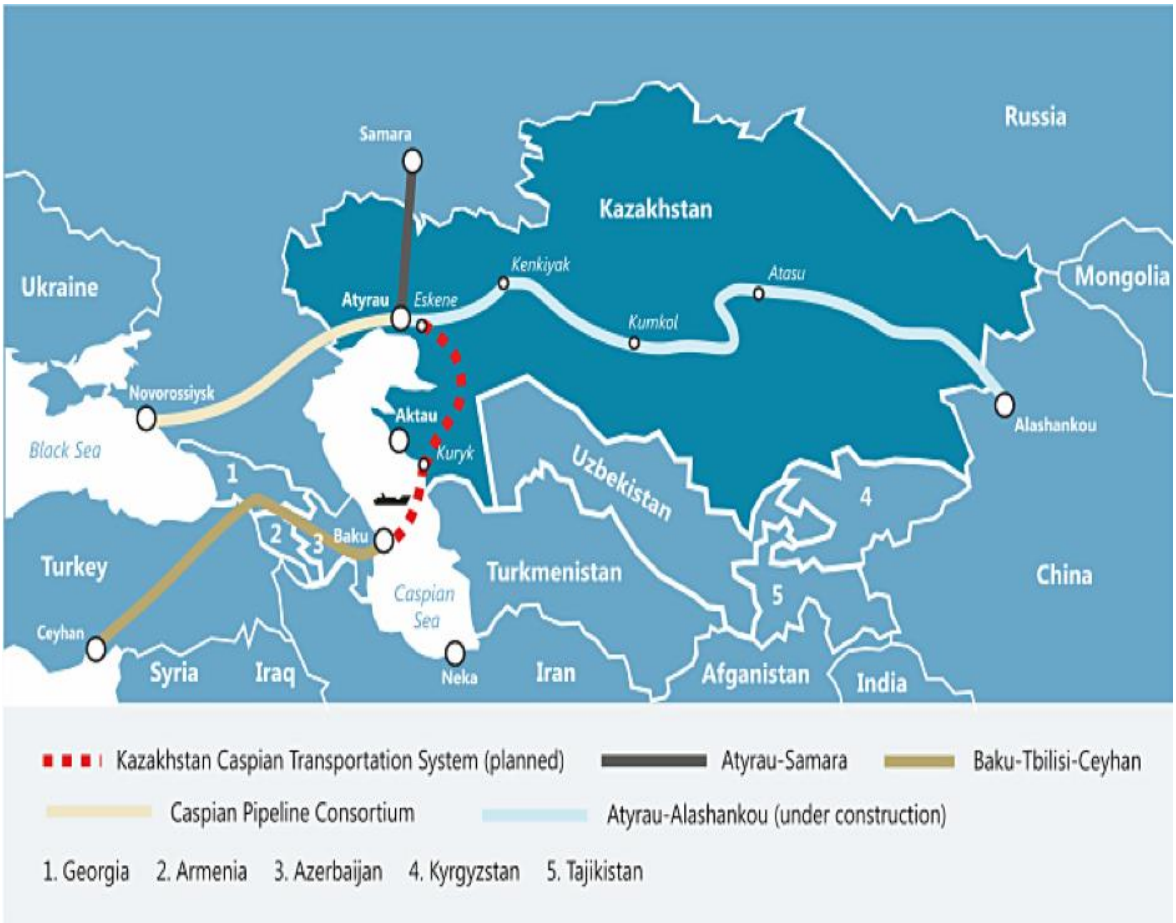

Source: R. Stokes, *Why upcoming convention will not solve Trans-Caspian Pipeline problem*, May 22, 2018, https://bit.ly/2D4NkC2.

[1] " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region",US energy information administration.

ثانيا : المسار الشرقي لنقل الطاقة

المسارات الشرقية تشمل الدول الآسيوية الوسطى مثل: كازاخستان ، أوزبكستان ، طاجيكستان وقيرغيزستان، وتعتبر كازاخستان وأوزبكستان الأغنى بالاحتياطيات الطاقوية بينما تحتوي طاجيكستان وقيرغيزستان على قليل من الاحتياطيات الطاقوية، ونحو الشرق تشترك الصين في حدود طولها 3700 كيلومتر مع الجمهوريات الآسيوية الوسطى، وهي الطرف الرئيسي في استيراد الموارد الهيدروكربونية، مما يعزز وجودها في سوق الطاقة القزوينية. خلال العقد الماضي، نجحت الصين في الوصول إلى الدول القزوينية، كازاخستان وتركمانستان، من خلال بناء خطوط الأنابيب، وتم بناء خط أنابيب النفط كازاخستان–الصين بواسطة شركة مشتركة بين "كازموناجاز" KazMunaiGas وشركة البترول الوطنية الصينية CNPC، وينقل هذا الخط سنويًا حوالي 10 مليون طن من النفط إلى الصين، ويمكن أن يتم ضخها بمقدار مضاعف في المستقبل، في عام 2010 وافق البلدين أيضًا على بناء المرحلة الثانية من خط الأنابيب الغازي كازاخستان–الصين، وأطلق إمداداته بالغاز إلى الصين في 16 أكتوبر 2017، هذا المسار هو جزء أيضًا من مشروع أكبر لخط الأنابيب الغازي آسيا الوسطى–الصين الذي يربط احتياطات الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى بالصين، حيث يمتد هذا الخط من "جدايم" على الحدود بين أوزبكستان وتركمانستان إلى "هورغوس" في منطقة شينجيانغ بالصين.

في عام 2010 شحن خط الأنابيب 4.38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى الصين من الحقول في تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، تتعاون الصين أيضًا مع تركمانستان في مجال الطاقة، ففي أبريل 2006 وقعت شركة البترول الوطنية الصينية اتفاقًا مع تركمانستان لتوريد الغاز الطبيعي إلى الصين لمدة 30 عامًا، إلى جانب ذلك سيتم نقل حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا من تركمانستان إلى الصين بداية من عام 2009.[1]

في الوقت الحالي، فإن الطريق الرئيسي لتوصيل نفط بحر قزوين إلى أسواق شرق آسيا هو خط أنابيب النفط بين كازاخستان والصين(KCP) ، والذي يمتد لمسافة 1384 ميلاً من ميناء " أتيراو" Atyrau في شمال غرب كازاخستان إلى " ألاشانكو" Alashankou في منطقة شينجيانغ شمال غرب الصين، وتبلغ قدرته على نقل النفط الخام 240 ألف برميل في اليوم، إن خط الأنابيب (KCP)

[1] Meena , pipleline politics in the Caspian sea, 5.

هو مشروع مشترك بين CNPC وKazMunaiGas، اللتان قامتا ببناء خط الأنابيب على أجزاء كماهو موضح في الخريطة رقم(10) التالية:

خريطة رقم (10) توضح أجزاء خط انابيب كازاخستان– الصين (KCP)

Source: Michel Chossudovsky, —The Eurasian Corridor: Pipeline Geopolitics and the New Cold War,‖ Global Research (Centre for Research on Globalization), August 22 (2008): 2008.

بدأ الإنتاج التجاري لهذا خط الانابيب(KCP) من المرحلة الثالثة في عام 2009، ويجري توسيعه لزيادة القدرة إلى 400.000 برميل يوميًا، وسيتم استخدام القدرة الإضافية لنقل بعض زيت "كاشاجان".

ينقل خط أنابيب الغاز بين تركمانستان والصين معظم صادرات الغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين إلى شرق آسيا، وتغذي حقول الغاز الطبيعي الشرقية في تركمانستان بما في ذلك مجموعة حقول "جالكينيش" Galkynysh و "باغتيارليك" Bagtyyarlyk ، خط الأنابيب الذي يمر عبر أوزبكستان ويمتد إلى جنوب كازاخستان، حيث يعبر خط الأنابيب الحدود الكازاخستانية الصينية في" خورغوس".[1]

[1] " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region",US energy information administration.

المطلب الثالث : المسار الجنوبي الشرقي لنقل الطاقة

هذا المسار يشمل تركمانستان وأفغانستان وباكستان الذين وقعوا وثيقة لبناء خط أنابيب نفط آسيا الوسطى لنقل النفط إلى باكستان وأسواق العالم عبر أفغانستان، ولكنه مشروع غير ناجح بسبب عدم الاستقرار في أفغانستان، كذلك تركمانستان هي ثالث أكبر دولة في منطقة قزوين من حيث السوائل والهيدروكربونات، ومع ذلك بسبب عقبات النقل، لم تتمكن من تطوير مواردها الطاقوية بشكل مناسب، على الرغم من أن لدى تركمانستان وأفغانستان وباكستان تراثا تاريخيا وثقافيا مشتركا، إلا أن زيادة تأثير حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي يهدد تطوير المسار في المنطقة، ومع ذلك فإن الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هم اللاعبون الرئيسيون في المنطقة الذين يدعمون باكستان كممر تجاري دولي بطول يبلغ 1735 كيلومترًا، إن خط أنابيب تركمانستان–أفغانستان–باكستان–الهند (تابي) (TAPI) هو خط أنابيب للغاز الطبيعي سيبدأ من حقل "غالكينيش" للغاز في تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان، ثم إلى الهند، كما هو موضح في الخريطة رقم (11):

خريطة رقم (11) توضح خط أنابيب تركمانستان–أفغانستان–باكستان–الهند (TAPI)

Source: R. Stokes, Why upcoming convention will not solve Trans-Caspian Pipeline problem, May 22, 2018, https://bit.ly/2D4NkC2.

بدأت أعمال البناء لهذا الأنبوب في تركمانستان في 2015 بعد الاتفاقات بين هذه الدول على ان يتم الانتهاء منه بحلول عام 2019، الا أن ذلك لم يتحقق بعد ، و يفترض ان تحصل الهند وباكستان وفي إطار هذا المشروع على 1.325 مليار قدم مكعب من الغاز يوميًا، بينما ستحصل أفغانستان على 0.5 مليار قدم مكعب من الغاز يوميًا.[1]

[1] Meena , pipleline politics in the Caspian sea, 5.

المشروع الآخر هو خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى الصين المعروف أيضًا باسم خط أنابيب الغاز من وسط آسيا إلى الصين، فالنظام الأنابيبي للغاز الطبيعي هو تمديد لخط الأنابيب السابق الذي باشره الاتحاد السوفيتي، وتم توسيع الخط الأصلي بين عامي 1960 و1988 والذي نقل الغاز من حقل "جركاك " لتركمانستان في حوض نهر "آمو" إلى روسيا عبر أوزبكستان وكازاخستان لتوسيع خط الأنابيب، وافقت تركمانستان والصين على اتفاق تصدير الغاز، وبدأ بناء خط الأنابيب بواسطة شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) في أغسطس 2007، والذي يمتد من حقول الغاز الطبيعي في تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان (تنغيز، كاراشاغاناك وكاشغان) إلى الصين.[1]

وفقا لما تم عرضه من مسارات نقل الطاقة يمكن الرجوع للخريطة رقم (12) تعطينا حوصلة للخطوط الرئيسية لانابيب نقل النفط و الغاز الطبيعي لبحر قزوين.

خريطة رقم : (12) خطوط أنابيب رئيسية لدول بحر قزوين

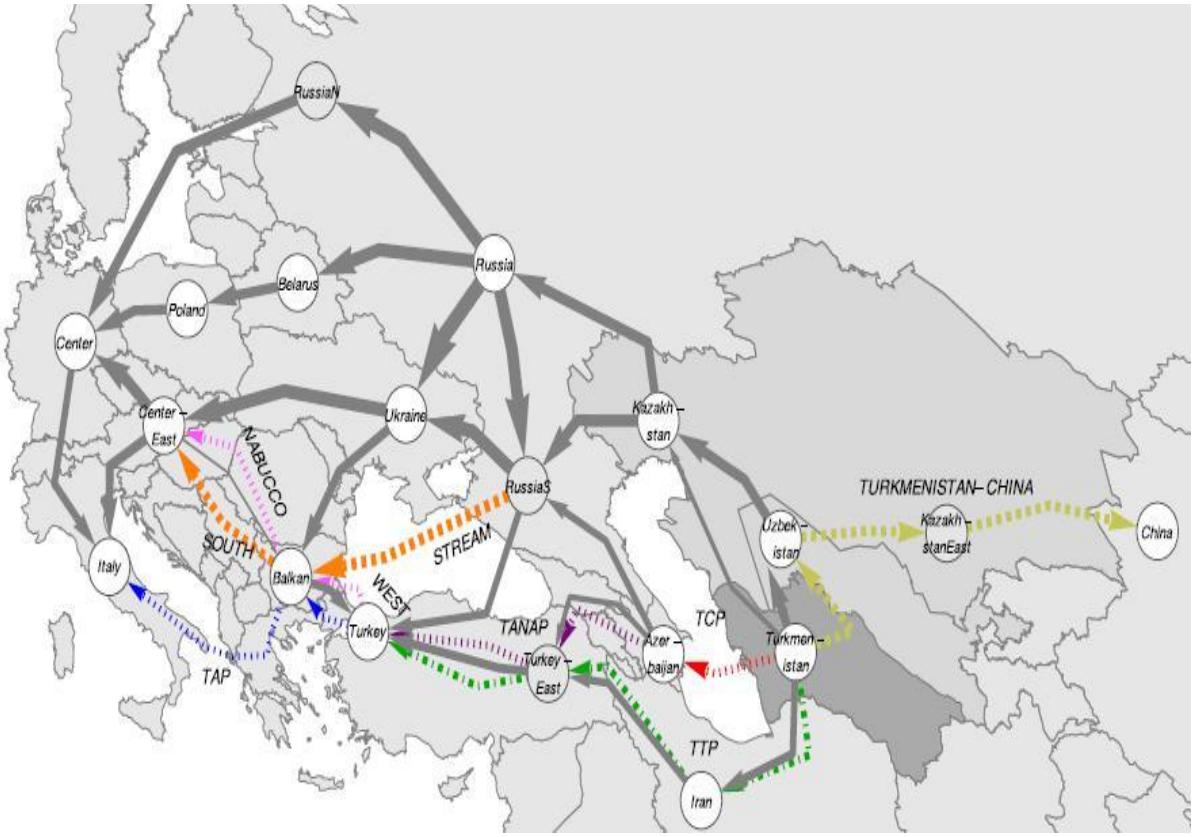

Source: Onur Cobanli, An Application of Cooperative Game Theory (HumboldtUniversität zu Berlin: Wirtschaftswissenschaftliche Fakultät, 2015).

[1] Ibid, 6.

توضح الخريطة رقم (12) خطوط الأنابيب الرئيسية لدول بحر قزوين: خط أنابيب تركمانستان– الصين، مظلل باللون الأصفر، خط أنابيب روسيا الجنوبي باللون البرتقالي، خط أنابيب إيران– تركمانستان العابر للقارات (TTP) باللون الأخضر، خط أنابيب عبر قزوين (TCP) باللون الأحمر، خط أنابيب عبر الأناضول (TANAP) باللون الأحمر، نابوكو– الغرب باللون الأرجواني وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (TAP) باللون الأزرق.

المبحث الثاني : قوى التنافس على خطوط نقل الطاقة في بحر قزوين

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991، نشأ فراغ استراتيجي في منطقة بحر قزوين ، مما أدى إلى سباق بين الولايات المتحدة ، الصين وروسيا لملء هذا الفراغ، يُعرف هذا السباق عادة بـ "اللعبة الجديدة الكبرى"، حيث تسعى روسيا لتعزيز سيطرتها على انتاج و نقل الطاقة من اللاعبين الاقليميين الى الأسواق العالمية ، بينما تعمل الولايات المتحدة الامريكية على تقويض نفوذ روسيا في مجال الطاقة ، أما الصين تركز على تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في صناعة النفط والغاز.

المطلب الاول : التواجد الامريكي و الاوروبي في منطقة بحر قزوين

اولا : الولايات المتحدة الامريكية و مسألة الطاقة في منطقة بحر قزوين

لم يكن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة بحر قزوين مقتصرًا على مواردها الطاقوية فقط، بل كان يندرج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية والعالمية والحفاظ عليها، فحاجة الولايات المتحدة إلى التحكم في موارد الطاقة وطرق النقل في بحر قزوين كانت جزءًا من هذه الاستراتيجية.[1]

1– المصالح الأمريكية في منطقة بحر قزوين

في عام 2011 أعلن النظام الأمريكي مبادرة "طريق الحرير الجديد" New Silk Road لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والاستقرار في جنوب ووسط آسيا بعد انسحاب القوات الأمريكية والناتو من أفغانستان، وفي إطار مبادرة "طريق الحرير الجديد"، حدد النظام الأمريكي العديد من مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية، بما في ذلك خط السكك الحديدية من أفغانستان إلى تركمانستان

[1] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", (A Thesis of Doctorate, university Islamabad, Pakistan 2020), 13-15.

وطاجيكستان، وشبكة كهرباء إقليمية، وخط أنابيب الغاز TAPI بطول 1735 كيلومترًا بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ويهدف هذا الخط إلى تجاوز الأراضي الروسية وتوفير عائدات العبور لأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى ربط أفغانستان بالأسواق العالمية الرئيسية، كما تأمل حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن يمنع مشروع TAPI إنشاء خط أنابيب غاز منافس بين إيران وباكستان والهند.[1]

حاولت الولايات المتحدة السيطرة على هذه المنطقة بهدف إيجاد مصادر طاقة بديلة عن نفط الخليج وتقليل الاعتماد عليه، كما تسعى إلى استغلال نفوذها في دول منطقة بحر قزوين لاستخراج ونقل هذه الموارد، مما يمنع عودة الهيمنة الروسية على هذه الدول، وبذلك تتحكم الولايات المتحدة في إنتاج الطاقة وأسعارها لمواجهة دول منظمة أوبك المصدرة للنفط، وتحد كذلك من النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، كما تمنع إيران من توسيع نفوذها في دول المنطقة. [2]

2- السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة بحر قزوين

تبحث السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين في تحديد وتعزيز المصالح المحتملة وفقًا لثلاث فئات رئيسية: المصالح الحيوية المتعلقة برفاهية الشعب الأمريكي؛ المصالح الاستراتيجية لضمان سلامة المصالح الحيوية؛ والمصالح الرئيسية التي تشمل المجالات المرغوبة للولايات المتحدة دون التأثير المباشر على المصالح الحيوية، ويتم تحديد هذه المصالح بناءً على معايير ومجموعات محددة للشعب الأمريكي.

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية موارد الطاقة وسيلة لدعم أمن الحلفاء وأسواق الطاقة العالمية، مما يجعلها مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية وتصنف ضمن الفئتين الثانية والثالثة من المصالح، وتركز الولايات المتحدة الامريكية جهودها على إيجاد نقطة محورية في بحر قزوين لدعم هذه المصالح، وقد أظهرت ذلك من خلال فرض عقوبات اقتصادية على إيران والضغط على حلفائها لتهدئة العلاقات معها في سوق الطاقة، بالإضافة إلى دعم فرض قيود على التجارة الإقليمية لإضعاف الاقتصاد الروسي وسياساته التقليدية.[3]

---

[1] Ibid, 70.

[2] عمرو عبد العاطي ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية ، 149.

[3] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin Changing Trends Since 2001,(Washington, DC, USA George Mason University Fairfax, VI),16.

جعلت الولايات المتحدة مد شبكات أنابيب تصدير النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى أنحاء العالم أولوية في سياستها الخارجية منذ تسعينيات القرن الماضي، واعتمدت لتحقيق هذا الهدف على نشر قواتها العسكرية في المنطقة، وتشكيل علاقات مع الدول المجاورة، والعمل على تقويض النفوذ الصيني، خاصة بعد تقارب العلاقات الإيرانية–الصينية ورفضهما للمحاولات الأمريكية للسيطرة على بحر قزوين، ويُعزى ذلك إلى أن حوض بحر قزوين أصبح من أهم المصادر الجديدة للنفط خارج دول أوبك في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تستمر زيادة الإنتاج في هذه المنطقة في الأعوام المقبلة[1]، كما تسعى السياسة الخارجية الأمريكية في آسيا الوسطى والقوقاز إلى تحقيق أهداف الناتو من خلال استخدام وسائل الضغط، مثل حملة تنويع مصادر الطاقة في الاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الروسي، هذا النهج يعزز اقتصادات دول المنطقة ويقلل من النفوذ الروسي والإيراني في منطقة بحر قزوين.[2]

- **السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر في منطقة بحر قزوين:** على الرغم من جهود تأسيس وجود تجاري وسياسي خلال التسعينيات، لم يكن الوجود الأمريكي ملحوظًا إلا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، قبل ذلك كانت المصالح الأمريكية تركز على منع استعادة نفوذ روسيا وإيران في المنطقة، لكن بعد 11 سبتمبر زاد التركيز على الأمن الإقليمي، مما أدى إلى نشر القوات الأمريكية في قيرغيزستان وتعزيز موقعها في أوزبكستان، وازداد الاهتمام بالأهداف الاقتصادية نظرًا لتقاطعها مع روسيا والصين وأفغانستان وإيران ، و أصبح الأمن محوريًا في الاستراتيجية الأمريكية.[3]

3- سياسة الطاقة الأمريكية في منطقة بحر قزوين

جمعت استراتيجية الولايات المتحدة في بحر قزوين بين الأهداف الاقتصادية والجيوسياسية، ففي عام 1995 أشار وزير الخارجية الأمريكي السابق "جيمس بيكر" إلى أن نقل النفط من المنطقة أصبح قضية جيوسياسية بالدرجة الأولى.[4] أما "زبيغنيو بريجنسكي" فقد أكد على ضرورة تعاون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد وزيادة القدرة على التأثير، مما دفعهما لدعم مشروع نابوكو في التسعينيات، كما تم تبني الديمقراطية الليبرالية كحل لضمان

[1] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، 150.

[2] Ibid, 17.
[3] Ibid, 143.
[4] Ibid, 137.

السلام والاستقرار، ودعمت الولايات المتحدة هذا التوجه بقوة، واستمرت هذه الاستراتيجية حتى عهد إدارة "بوش"، كان هذا الدعم واضحًا في تأييد الولايات المتحدة للثورات الملونة في الدول السابقة للاتحاد السوفييتي، مما زاد من دعم الغرب للحكومات الجديدة وأثار توترات مع روسيا.

في إطار سعيها لتنويع مصادر الغاز والنفط لتقليل الاعتماد على روسيا، دعمت الولايات المتحدة الامريكية تطوير خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان في منتصف الالفية، لربط أهدافها الطاقوية بالسياسة الخارجية، وسعت لحلول للقضايا الإقليمية وسط توترات مع روسيا والصين، وقدمت مساعدات لمواجهة التحديات الأمنية، اضافة الى إنشاء مديرية "طاقة بحر قزوين" في وزارة الخارجية الأمريكية، مما عكس التوجه الاستراتيجي والجيوسياسي للولايات المتحدة، على سبيل المثال عكس مشروع قانون الطاقة لإدارة "بوش" الاعتماد القوي على النفط المستورد وأكد التوجه الأحادي للإدارة، حيث سعى "بوش" وصناع السياسة، مثل نائب الرئيس "ديك تشيني" ووزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس"، الذين لهم صلات بصناعة النفط، إلى تعزيز العولمة والأفكار الأمريكية بالقوة، مع التركيز على نشر الديمقراطية والسوق الحرة دون اعتبار كبير لمعارضة المنظمات الدولية.[1]

4- علاقات الولايات المتحدة الامريكية و دول منطقة بحر قزوين في مجال الطاقة

- **علاقات الولايات المتحدة الامريكية و أذربيجان في مجال الطاقة:** في محاولة من النظام الأمريكي لتأمين إمدادات النفط والغاز إلى الأسواق الغربية، فرض ضغوطاً على أذربيجان، و كانت الشركات الأمريكية تنشط بشكل كبير في هذا السياق، على سبيل المثال تمتلك شركتا "إكسون موبيل" و"شيفرون" حصصاً في شركة التشغيل الدولية الأذربيجانية (AIOC)، كما أنهما يستثمران في مشاريع البنية التحتية، مثل خط الأنابيب الذي يمتد جنوب القوقاز وخط الأنابيب BTC لنقل النفط، كما تساهم هاتان الشركتان في تطوير "نظام نقل النفط عبر قزوين" بين أذربيجان وكازاخستان.

ومع ذلك تواجه المشاركة الاقتصادية للولايات المتحدة في أذربيجان تحديات من الأرمن المنظمين في الولايات المتحدة، المعروفين بـ "اللوبي الأرمني"، الذين نجحوا في عرقلة مبادرات الدعم الأمريكية لأذربيجان، على سبيل المثال تم نبذ مساعدة الولايات المتحدة لأذربيجان رسمياً وفقًا للمادة 907 من قانون دعم التحرير، والذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1992 خلال صراع ناغورنو

[1] Ibid, 138-139.

كاراباخ، وبالرغم من أن هذا القسم قد تم تعليقه منذ عام 2002 بواسطة كل رئيس أمريكي، إلا أن بقاء هذا التقييد يعاقب أذربيجان على نحو رمزي ومادي ويعرضها لخطر قطع المساعدات.[1]

- **علاقات الولايات المتحدة الامريكية وكازاخستان في مجال الطاقة:** يعود تاريخ انخراط شركات النفط الأمريكية في كازاخستان إلى فترة الاتحاد السوفييتي، حيث دُعِيَت شركة شيفرون لتطوير الحقول النفطية الصعبة هناك، ومنذ ذلك الحين استمرت شيفرون في الاحتفاظ بحضور قوي في كازاخستان حيث تمتلك حصة بنسبة 50% في شركة نفط "تنجيزتشيفر"، المسؤولة عن إدارة حقل تنجيز للنفط، وحصة بنسبة 15% في اتحاد خط الأنابيب قزوين (CPC).

وفيما يتعلق بالشركات الأخرى، كانت "إكسون موبيل" و"كونوكو فيليبس" من أعضاء اتحاد شمال بحر قزوين (NCOC)، المكلف بتطوير حقل "كاشاجان" البحري.

- **علاقات الولايات المتحدة الامريكية وتركمانستان في مجال الطاقة:** تركمانستان قد تلعب دوراً مهماً في تقليل اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي الروسي، ولكن في الوقت نفسه تثير قلق الولايات المتحدة من أن تصبح شريكاً رئيسياً في مجال الطاقة لإيران، ومع ذلك بسبب سجلها المثير للجدل في مجال حقوق الإنسان، اتخذت الولايات المتحدة في البداية موقفاً قوياً ضد تركمانستان، في الواقع لم تعترف الولايات المتحدة الامريكية في البداية باستقلال تركمانستان، وفي سبتمبر/أيلول 1993 قطعت التجارة معها بسبب مسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان،[2] لذلك تواجه الشركات الأمريكية عقبتين رئيسيتين:

أولاً: تخشى حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن مساءلة الديمقراطية تضع قيودًا على عمق العلاقة بين القطاعين العام والخاص، بمعنى آخر تقوم الحكومة الأمريكية بتقييد دعم التجارة الأمريكية في تركمانستان، مما يجعل من الصعب على الشركات الأمريكية المنافسة مع الشركات التي تتمتع بدعم قوي من الدولة، مثل منافسيها من شركات النفط الصينية.

ثانياً: تغطي عقود الغاز طويلة الأمد التي أبرمتها تركمانستان مع روسيا والصين كل الغاز المتاح حالياً.[3]

[1] Karen smith stegen and julia kusznir, "outcomes and strategies in the New Great Game : china and the Caspian states emerge as winners", journal of Eurasian studies 6 (2015), 100.
[2] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", 80.
[3] Ibid, 81.

ثانيا :الاتحاد الأوروبي و مسألة الطاقة في منطقة بحر قزوين

في عام 2005 أبرم الاتحاد الأوروبي مع ثماني دول من منطقة البلقان معاهدة لتأسيس "مجموعة الطاقة لجنوب شرق أوروبا"، حيث يُمكن أن تُعتبر هذه المجموعة شبكة للوصول إلى الخزانات الهيدروكربونية في منطقة قزوين، وفي مارس 2006 وضعت المفوضية الأوروبية "الورقة الخضراء" التي تدعو الأنظمة الأوروبية إلى تنسيق السياسات المتعلقة بالطاقة، مُعتبرة إمدادات الطاقة والأمن أولوية قصوى.[1]

إن زيادة الطلب الأوروبي على الغاز، تسبب في انقطاعات في إمدادات الغاز للدول الأعضاء في الاتحاد خلال نزاعات الغاز بين روسيا وأوكرانيا، واستجابةً للمخاوف المتزايدة بشأن أمن الطاقة، وضع مسؤولو الاتحاد الأوروبي خطة عمل للأمن والتضامن، تضمنت تحصين ممر الغاز الجنوبي وتنسيق تطوير طرق الإمداد الجديدة والبنية التحتية لاستيراد الغاز من مناطق بحر قزوين، كما سعى الاتحاد الأوروبي أيضًا لتعزيز علاقاته مع هذه الدول من خلال توقيع اتفاقيات الشراكة والتعاون (PCAs)، ومذكرات التفاهم واتفاقيات الشراكة كجزء من مبادرة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي.[2]

من أصل 60% من إجمالي واردات أوروبا من النفط، 26% من واردات أوروبا من النفط تأتي من كازاخستان وروسيا وتركمانستان، وهذا النسبة قد ترتفع في المستقبل، ومن المتوقع أن تربط منطقة بحر قزوين أوروبا بالأسواق الآسيوية، إن برامج الاتحاد الأوروبي في المنطقة تركز على الأمن والتعاون، وتستند إلى إطار "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (OSCE)، التي تسعى لضمان السلام والديمقراطية والاستقرار في القارة الأوروبية، كما تهدف اتفاقيات الشراكة والتعاون إلى تنظيم الهياكل الاقتصادية والسياسية وتعزيز المبادئ الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية وحقوق الإنسان في دول رابطة الدول المستقلة.[3]

1- استراتيجية الطاقة الأوروبية في بحر قزوين

بعد الغزو الروسي لأوكرانيا أدرك الاتحاد الأوروبي تبعيته المفرطة لروسيا في مجال إمدادات الطاقة، وبدأ في وضع خطط لإنشاء "اتحاد الطاقة " كسوق داخلية مستدامة للطاقة بين الدول الأعضاء.

[1] Ibid, 209.
[2] Ibid , 59.
[3] Ibid, 221-222.

قبل ذلك وفي إطار الانتقادات الموجهة لروسيا بسبب استخدامها الغاز الطبيعي كأداة سياسية، أصدرت المفوضية الأوروبية خطة لخفض اعتمادها على الطاقة في 26 مايو 2014، بعنوان "استراتيجية أمن الطاقة الأوروبية"، كما تم تخفيف العقوبات على قطاع الطاقة الإيراني من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى إعلان إيران استعدادها لتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي، ويعتبر ممر الغاز الجنوبي المقترح من إيران إلى تركيا ومنها إلى سوق الاتحاد الأوروبي بديلاً محتملاً لتنويع قطاع الطاقة الأوروبي.

بادر الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مساعدات فنية وبرامج تدريبية لمساعدة دول بحر قزوين على تطوير أنظمتها القانونية لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة، وذلك من خلال برامج مثل "INOGATE" و"TACIS" و"CEP" و"TRACECA". تهدف هذه البرامج إلى تعزيز أمن الطاقة وتحسين التجارة وتعزيز التنمية المستدامة وجذب الاستثمار نحو مشاريع الطاقة.[1]

- **قيود الاتحاد الأوروبي في بحر قزوين:** يواجه الاتحاد الأوروبي تحدي التمويل في المنطقة، خاصة عند مقارنته بروسيا والصين اللتان قدمتا تعهدات مالية أكبر بكثير، فمنذ عام 2007 خصص الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 675 مليون يورو لمنطقة بحر قزوين ، بينما استثمرت الصين وروسيا مليارات الدولارات في نفس المنطقة، لكن من خلال دخول الاتحاد الاوروبي في اتفاقيات الغاز الطبيعي مع الموافقة على حزمة التحفيز الاقتصادي ، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تمويل مشروع نابوكو كجزء من استراتيجيته المستقبلية.[2]

2- علاقات الاتحاد الاوروبي و دول منطقة بحر قزوين في مجال الطاقة

- **علاقات الاتحاد الاوروبي وأذربيجان في مجال الطاقة** : منذ أوائل التسعينيات شاركت شركات الطاقة الأوروبية في استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في أذربيجان، وتمثل شركة "بريتيش بتروليوم" (BP) أبرز المستثمرين الأوروبيين في البلاد، حيث تدير شركة التشغيل الدولية الأذربيجانية (AIOC) التي تولد 80% من إنتاج البلاد من النفط، وعلى الرغم من مشاركة الشركات الأوروبية الواسعة في أذربيجان، الا أن الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبات في تأمين طرق عبور الغاز الطبيعي من بحر قزوين، على سبيل المثال واجه مشروع خط أنابيب نابوكو الذي أعلنت عنه العديد من

[1] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin ,77-79.
[2] Ibid, 80.

الشركات الأوروبية في عام 2002 صعوبات عديدة، بما في ذلك عجز الكونسورتيوم عن تأمين التزامات ثابتة بالغاز الطبيعي من موردي بحر قزوين، من جهة أخرى تم إطلاق "مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول" (TANAP) بمشاركة أذربيجان بنسبة 80٪ وتركيا بنسبة 20٪، ويمتد خط الأنابيب من الحدود الجورجية التركية إلى الحدود التركية الأوروبية، حيث يتفرع إلى خطين، أحدهما إلى اليونان والآخر إلى بلغاريا، كما هو موضح في الخريطة رقم (13) التالية :

خريطة رقم (13) : خط أنابيب الغاز (TANAP)

Source: Katinka Barysch, ―Should the Nabucco Pipeline Project Be Shelved?,‖ Centre for European Reform, 2010.

بعدما أدرك كونسورتيوم نابوكو عدم قدرته على المنافسة، قام بتقليص حجم المشروع الى "نابوكو ويست" (NABUCCO–WEST)، لكن في المنافسة النهائية خسر نابوكو ويست أمام خط أنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (TAP)، الذي يمتلك قدرة أولية قدرها 10 مليار متر مكعب سنويًا، والتي يمكن زيادتها إلى 20 مليار متر مكعب سنويًا، وهذه الأرقام تعكس التوقعات بأن أوروبا ستتلقى كميات أقل من الغاز عبر تاناب(TANAP) مقارنة بما كانت ستحصل عليه من خلال خط أنابيب نابوكو، ويعكس نجاح مشروع تاناب مكانة أذربيجان كلاعب رئيسي، وهو موقف يفضله الاتحاد الأوروبي كمبادرة خاصة به.[1]

[1] Smith stegen and kusznir, "outcomes and strategies in the New Great Game", 98.

- **علاقات الاتحاد الاوروبي وكازاخستان في مجال الطاقة:** تم توقيع اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكازاخستان، حيث حددت أهدافًا متعددة تشمل الطاقة والتجارة والاستثمار، وتم التوصل إلى هذه الاتفاقيات بعد فترة قصيرة من إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بين كازاخستان وبيلاروسيا وروسيا، حيث قامت شركة BP البريطانية بتطوير تعاون وثيق مع شركات الطاقة الكازاخستانية في مجالات النفط والغاز، بما في ذلك تطوير مشاريع مثل حقل النفط البري "كاراتشاجاناك"، والذي يُعد واحدًا من أكبر الحقول على مستوى العالم، كما ان الشركات المشاركة مثل Royal Dutch Shell وTotal وEni تشارك في اتحاد شركة شمال قزوين العاملة (NCOC)، والتي تعمل على تطوير حقل "كاشاجان" النفطي البحري، والذي يُعتبر خامس أكبر حقل معروف في العالم من حيث الاحتياطيات.

- **علاقات الاتحاد الاوروبي وتركمانستان في مجال الطاقة:** نظرًا لسجل تركمانستان المثير للجدل في مجال حقوق الإنسان ، قام الاتحاد الأوروبي تركمانستان بتطوير أدوات تعاونية متعددة لتعزيز الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في تركمانستان كجزء مهم من مبادرة ممر الغاز الجنوبي.

كانت تركمانستان لسنوات عديدة متحفظة بشأن التدخل الأجنبي في قطاع الطاقة الخاص بها، ولم يتم توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأوروبي وتركمانستان إلا في ماي 2008 للتعاون في مجالات مثل تبادل التكنولوجيا وتطوير حقول النفط والغاز في تركمانستان وإطلاق مبادرة خط الأنابيب عبر قزوين مجددًا، وفي منتصف عام 2014 زاد اهتمام الاتحاد الأوروبي بتركمانستان، خاصة في ظل الوضع السياسي بين روسيا وأوكرانيا والشكوك المحيطة بإمدادات الغاز المستقبلية إلى أوروبا، وفي هذا السياق استمر الاتحاد الأوروبي في التواصل مع تركمانستان بشأن برنامج التعاون الفني، بينما كانت تركمانستان تجري محادثات ثلاثية مع أذربيجان وتركيا حول خيارات إمداد ممر الغاز الجنوبي.[1]

[1] Ibid, 98.

المطلب الثاني : مسألة الطاقة في بحر قزوين من منظار روسيا الاتحادية و الصين

اولا : روسيا الاتحادية و مسألة الطاقة في منطقة بحر قزوين

أعلنت العقيدة العسكرية الروسية في عام 1993 أن "رابطة الدول المستقلة" (CIS) ذات أهمية حاسمة للمصالح الروسية، وحددت كمنطقة مسؤولية روسيا الخاصة، وردًا على المحاولات المستمرة للولايات المتحدة الامريكية لتقويض نفوذها العالمي، أرسلت روسيا إشارة قوية بعد نتيجة الحرب الجورجية، حيث أظهرت استعدادها للوصول إلى أي حدود في الدفاع عن مصالحها الجيوسياسية، الى جانب الحزم الروسي في أوكرانيا و الذي يرتبط بشكل غير مباشر بمنطقة بحر قزوين، و هذا إشارة من روسيا لتصميمها على استعادة الأراضي المفقودة.[1]

روسيا تمتلك طموحات جيواستراتيجية قوية في منطقة بحر قزوين، حيث تنظر إليها باعتبارها جزءاً من نطاق نفوذها التاريخي، وتتضمن الأهداف الشاملة لروسيا في هذه المنطقة ما يلي:

1. حماية الأراضي الروسية و السكان الروس من العوامل التي قد تهدد الاستقرار في المنطقة.
2. تعزيز السيطرة على إنتاج ونقل الطاقة من اللاعبين الإقليميين إلى الأسواق العالمية.
3. الحد من تأثير القوى الخارجية في المنطقة، مثل الولايات المتحدة والصين.

لتحقيق هذه الأهداف، تتبنى روسيا نهجًا متعدد الجوانب يشمل الدبلوماسية، والتعاون الاقتصادي، والتعاون العسكري، والتعاون في مجال الطاقة.[2]

1- المصالح الروسية في بحر قزوين

اتبعت روسيا استراتيجية تقربها من دول المنطقة لضمان استمرار نفوذها الفعّال، وهذه الاستراتيجية تقوم على عدة أسس منها:

– التعاون مع إيران، كونها دولة تعارض السياسات الأمريكية في المنطقة، حيث عملت روسيا على تعزيز جسور التعاون وتدعيم العلاقات الروسية–الإيرانية.

– وضع خطط للتعاون والتنمية مع الدول المطلة على بحر قزوين، بهدف تعزيز العلاقات معها.

– تشجيع دول المنطقة على تمرير خطوط أنابيب الطاقة عبر الأراضي الروسية، وتعطيل أي محاولات لنقل موارد الطاقة بعيدًا عن روسيا.[3]

---

[1] Ibid, 16-17.
[2] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", 88.
[3] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، 152.

في 12 ماي 2007 أبرمت موسكو اتفاقية "تركمانبشي" للطاقة مع تركمانستان وكازاخستان، والتي تنص على نقل إنتاج الطاقة من هذين البلدين عبر الأراضي الروسية، وبموجب هذه الاتفاقية تحتكر روسيا غاز تركمانستان حتى عام 2028، كما تلتزم موسكو بضرورة مرور أنابيب نقل الغاز الطبيعي عبر أراضيها وموانئها، وتسعى للتفاوض مع بقية الدول المطلة على بحر قزوين لإبرام اتفاقيات تسمح بنقل موارد الطاقة عبر أراضيها إلى الأسواق العالمية، حيث يتيح الاستفادة من رسوم الترانزيت وتطبيق استراتيجية الشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع لتحقيق أرباح اقتصادية كبيرة، وفي الوقت نفسه تواصل روسيا تعزيز صفقاتها مع الصين وتحسين علاقاتها مع هذه القوة الشرقية الكبرى، مما يعزز موقفها في مواجهة التدخل الأمريكي للسيطرة على موارد الطاقة في المنطقة.[1]

2- سياسة الطاقة الروسية في منطقة بحر قزوين

روسيا تعمل جاهدة على تعزيز وتطوير البنية التحتية للطاقة في دول جيرانها بهدف تعزيز نفوذها الإقليمي، وتسعى إلى السيطرة على البنية التحتية للطاقة في دول الاتحاد السوفيتي سابقا، وتمنع الشركات الأجنبية من الدخول في عمليات شراء أو تشغيل هذه البنية ، و تشمل استراتيجية موسكو توقيع اتفاقيات طويلة الأجل وبروتوكولات استغلال مع الدول المجاورة مثل تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، بهدف منع التدخل الأوروبي في إمدادات الغاز الروسي.[2]

ركزت روسيا على عدة محاور في دبلوماسيتها في مجال الطاقة منها :

1. نقل الطاقة من دول آسيا الوسطى إلى أسواق الاستهلاك العالمية عبر خطوط أنابيب النفط والغاز الروسية.
2. إعاقة تقارب دول آسيا الوسطى في الهياكل الغربية.
3. استخدام المواد الأولية لدول المنطقة، حيث تسعى روسيا للحفاظ على احتكارها لسوق الطاقة الأوروبية من خلال شراء الغاز من الدول الآسيوية وبيعه بأسعار مرتفعة إلى أوروبا.

يمكن تلخيص المصالح الروسية في النفط والغاز في بحر قزوين على النحو التالي:

- في كازاخستان، تمتلك شركة LUK Arco حصة 5% في حقل Tengiz النفطي، بينما تمتلك شركة LUKoil حصة 15% في حقل Karachaganak.

[1] نفس المرجع، 153.

[2] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin , 52.

– اتفقت شركتا Rosneft وKazMunaiGaz على تطوير حقل Kurmangazy بشكل مشترك مع Total وZarubezh-nefregaz.

– اتفقت شركتا KazMunaigaz وLUKoil على التنقيب في المياه الروسية.

– كانت شركة LUKoil هي شركة النفط الوحيدة التي طورت Korchagina وحقول Rakushechnoye في بحر قزوين.

– تمتلك شركة لوك أويل حصة قدرها 80% في منطقة" يالاما" البحرية على حدود البحر أذربيجان وروسيا.

– في مشروع BTC، باعت شركة LUKoil حصة قدرها 10% في حقل ACG الأذربيجاني وتراجعت للانضمام إلى اتحاد خطوط أنابيب BTC.

– قامت شركة LUKoil بشراء شركة Nelson Resources الكندية.

– تمتلك شركة" لوك أويل" حصة قدرها 25% في حقل أنران الإيراني. [1]

3– علاقات روسيا الاتحادية بدول منطقة بحر قزوين في مجال الطاقة

- **علاقات روسيا الاتحادية وأذربيجان في مجال الطاقة:** سلوك روسيا تجاه أذربيجان كان مزيجًا من التقارب والتلاعب، يمكن أن يُعزى التوتر في العلاقات إلى دعم روسيا لأرمينيا في قضية ناجورنو كاراباخ وتعاون أذربيجان المتزايد في مجال الطاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل خاص بناء خط أنابيب النفط BTC .

روسيا وأذربيجان تمتلكان علاقة أمنية معقدة، ويظهر تأثيرها على علاقات الطاقة بينهما، فأذربيجان جزء من برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الأطلسي ، ورفضت الانضمام إلى منظمة الأمن الجماعي الروسية، وفي الوقت نفسه روسيا تتحالف بشكل وثيق مع أرمينيا ولعبت دورًا مؤيدًا لها في صراع ناغورنو كاراباخ.[2]

- **علاقات روسيا الاتحادية و كازاخستان في مجال الطاقة:** في العهد السوفييتي، كانت نسبة كبيرة من صادرات النفط الكازاخستاني تمر عبر الأراضي الروسية، وتعمل كازاخستان أيضًا كدولة عبور لصادرات الغاز الطبيعي من أوزبكستان وتركمانستان إلى روسيا عبر خط أنابيب الغاز وسط آسيا الوسطى الذي تسيطر عليه شركة غازبروم الروسية،كما أن الشركات الروسية تشارك في استكشاف

[1] Ibid, 53.
[2] Smith stegen and kusznir, "outcomes and strategies in the New Great Game", 95.

العديد من حقول النفط والغاز البرية في كازاخستان، ولكن مشاركة روسيا في قطاع الطاقة الكازاخستاني محدودة، بالإضافة إلى ذلك البنية التحتية الحالية لخطوط أنابيب النفط الروسية لا تستوعب إنتاج النفط الكازاخستاني المتزايد، ونظام الغاز في شركة CAC بحاجة إلى التحديث والتوسع، لطالما كانت كازاخستان تبدي اهتمامًا متزايدًا ببناء خطوط أنابيب تتجنب الأراضي الروسية وتطوير بنية تحتية للنقل مع أذربيجان، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المنبع، وهذه الأنشطة المختلفة أثرت على حجم التجارة بين روسيا وكازاخستان، حيث انخفضت التجارة بين البلدين إلى حوالي نصف حجمها السابق.[1]

- **علاقات روسيا الاتحادية وتركمانستان في مجال الطاقة:** تتسم علاقة الطاقة بين روسيا وتركمانستان بالتعقيد، ففي عام 2003 وقعت شركة غازبروم اتفاقية تستمر لمدة 25 عامًا لزيادة واردات الغاز التركماني من 5 إلى 6 مليار متر مكعب سنويًا في عام 2004، مع توقع وصولها إلى 70–80 مليار متر مكعب سنويًا في عام 2028، ومع ذلك لم تصل إلى روسيا سوى 45 مليار متر مكعب سنويًا بموجب هذه الاتفاقية، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى القيود التي فرضتها الحالة السيئة لخط أنابيب CAC، حيث كانت تركمانستان تأمل في ربط حقل "يولوتان" الكبير بالموانئ المحلية على بحر قزوين لإيصال الغاز التركماني إلى الأسواق الدولية، لكن روسيا ووافقت على الاستثمار في حال قامت تركمانستان بربط خط الأنابيب بشبكة CAC الحالية، مما يعيد توجيه الغاز التركماني إلى روسيا بدلاً من موانئ بحر قزوين، لذلك رفضت الحكومة التركمانية هذا الاقتراح وقامت ببناء خط أنابيب غاز جديد بين الشرق والغرب بمفردها، حيث ينقل الغاز من حقول الغاز في شرق تركمانستان إلى ساحل بحر قزوين.

السبب الثاني لفشل روسيا في شراء المزيد من الغاز التركماني هو الخلافات المتكررة حول السعر، حيث سعت تركمانستان إلى زيادة الأسعار استجابة لتطورات الأسعار في أوروبا، وهو ما لم تكن روسيا مستعدة لدفعه، ومع ذلك تغيرت ديناميكيات التفاوض بين البلدين عندما أصبحت الصين عميلاً للغاز التركماني.[2]

[1] Ibid, 95.
[2] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", 97.

ثانيا : الصين و مسألة الطاقة في منطقة بحر قزوين

أصبحت الصين لاعبًا رئيسيًا في منافسة الهيدروكربونات في منطقة بحر قزوين، وقد أثبتت دبلوماسيتها في مجال الطاقة (سواء من خلال الجهود المباشرة أو عبر منظمة شانغهاي للتعاون)، نجاحها في تعزيز العلاقات التجارية الودية والقوية مع موردي الطاقة (مثل كازاخستان) ، ومن الأمثلة البارزة على هذا النجاح هو "خط الأنابيب بين تركمانستان والصين ، والذي زاد بشكل كبير من وصول الصين إلى مصادر الوقود، على عكس الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الامريكية، لم تقم الصين بدمج استثماراتها في مجال الطاقة بأهداف سياسية مثل دعم التغيير الديمقراطي أو المطالبة بالوصول إلى قواعد عسكرية، وقد مكّنت المشاريع والاستثمارات الصين من تعزيز أمنها الطاقي من خلال زيادة كمية النفط المتاحة، وتوفير بدائل للطرق البحرية التقليدية (مضيق ملقا)، ومن الناحية الاستراتيجية والأمنية يتمثل الاهتمام الرئيسي للصين في منطقة بحر قزوين في إبعاد النفوذ الأمريكي، وتعتمد الصين بشكل كبير على روسيا في ذلك، حيث يشترك الطرفان في نفس الهدف. [1]

1- المصالح الصينية في بحر قزوين

في عام 2009 قامت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) ببناء أطول خط أنابيب للغاز الطبيعي بطول 7000 كيلومتر، يمتد عبر آسيا الوسطى إلى تركمانستان، ويمر الجانب الثاني من هذا الخط عبر أوزبكستان وكازاخستان، وينضم إلى شبكة خطوط الأنابيب الوطنية في الصين، ولم تقتصر الصين على التركيز على الموارد الهيدروكربونية في المنطقة، بل أبدت اهتمامًا كبيرًا بتطوير علاقات أعمق من خلال بناء خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والطرق والمباني التي ستكون بمثابة حلقة وصل لاستيراد موارد النفط والغاز من إيران[2] ، يمكن تلخيص المصالح الرئيسية لبكين على النحو التالي:

- تنويع مصادر الطاقة وتقليص اعتمادها على واردات الطاقة عبر بحر الصين الجنوبي.
- الاستثمار في قطاع الطاقة في بحر قزوين وخطوط أنابيب النفط والغاز إلى مقاطعة "شينجيانغ".
- إنشاء خط أنابيب بين الصين وكازاخستان إلى شمال غربها بطاقة 200 ألف برميل يومياً.
- الاتفاق على خط أنابيب لاستيراد الغاز من تركمانستان بطاقة 30 مليار متر مكعب سنوياً.[3]

[1] Ibid, 18-19.
[2] Ibid, 160-161.
[3] Ibid, 224.

2- سياسة الطاقة الصينية في بحر قزوين

تركز سياسات أمن الطاقة في الصين على ثلاثة جوانب رئيسية: موثوقية الإمدادات، التكلفة، والاستدامة البيئية، كما تهدف الصين إلى تعزيز ملكيتها لموارد الطاقة والبنية التحتية حول العالم، والاستفادة من موارد الطاقة بأسعار معقولة، بما في ذلك من الأسواق العالمية المتقلبة والدول ذات العلاقات الضعيفة مع الولايات المتحدة الامريكية، وتعكس العلاقات بين الصين وإيران في مجال الطاقة هذه الاستراتيجية، رغم المخاطر السياسية والأمنية المصاحبة، تشمل استراتيجية الطاقة الصينية تنويع أنواع الطاقة ومصادرها والمناطق المستهدفة للاستثمار، حيث تسعى الصين إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الحصول على موارد طاقة رخيصة على المدى الطويل وتعزيز أمن الطاقة.[1]

- **استراتيجية "الخروج"** : في عام 1990 بدأت شركات النفط الوطنية الصينية استراتيجية "الخروج"، وفي السنوات الأخيرة تطورت هذه السياسة لتشمل عدة مراحل منذ عام 2008 منها:

1. الاستحواذ على شركات أجنبية لاكتساب الخبرة التقنية والكفاءة والأصول المادية.
2. الاستثمار في حقول النفط والغاز في الخارج مع تنويع طرق النقل.
3. ضمان الأسواق لتسليم الموارد المستخرجة وتقديم قروض استثمارية لتطوير الموارد.

في فبراير 2009 وقعت الصين وروسيا اتفاقيات تسمح للوكالات المالية الصينية بإقراض 15 مليار دولار لشركة "روسنفت" و10 مليارات دولار لشركة "ترانسنفت" لبناء جزء من خط أنابيب النفط "إسبو" من "سكوروفودينو" الروسي إلى الحدود الصينية، مع ضمان توريد كميات كبيرة من النفط لفترة طويلة، كما تمكنت شركة النفط الوطنية الصينية من السيطرة على عمليات الاستخراج في مناطق مثل تركمانستان وأفغانستان، بالمقابل فشلت الشركات الغربية في بناء خطوط أنابيب للنفط والغاز في المنطقة.[2]

3- علاقات الصين بدول منطقة بحر قزوين في مجال الطاقة

- **علاقات الصين وأذربيجان في مجال الطاقة:** كثفت الصين تعاونها في مجال الطاقة مع أذربيجان، رغم أن حجم النشاط لا يزال متواضعاً مقارنة بالتزاماتها في كازاخستان وتركمانستان، فمنذ عام 2002 أبرمت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) العديد من عقود المشاركة في الإنتاج، وبدأت

[1] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin , 71-72.
[2] Ibid, 73-74.

بتطوير وتشغيل حقول النفط الأذربيجانية مقدمةً دعماً فنياً كبيراً، وتبدي الصين اهتماماً كبيراً بالتقدم في قطاع الطاقة الأذربيجاني، وقد تلعب دوراً أكبر إذا تم العثور على حقول جديدة أو انسحب الشركاء الحاليون وظهرت حاجة لمستثمرين جدد.[1]

- **علاقات الصين وكازاخستان في مجال الطاقة:** على مدار العقدَين الماضيَين تطورت العلاقات بين الصين وكازاخستان لتصبح شراكة استراتيجية شاملة، حيث تحظى الصين بمكانة رائدة كشريك اقتصادي لكازاخستان، بينما تعتبر كازاخستان شريكًا تجاريًا رئيسيًا للصين.

يشارك أكثر من 22 شركة صينية في قطاع الطاقة في كازاخستان، حيث تسيطر على عشر منها بشكل كامل أو جزئي، ومن المتوقع أن تتجاوز حصة الشركات الصينية في صناعة النفط في كازاخستان 40%، وتشمل هذه الشركات شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، التي تستثمر في مشاريع تنمية البنية التحتية والتنقيب عن النفط في كازاخستان، ففي عام 1997 أبرمت CNPC اتفاقية للاستثمار في ثلاثة حقول نفطية في كازاخستان بقيمة 9.5 مليارات دولار، كما اشترت شركة النفط الصينية (CNPC) حصة قدرها 60% في حقل "أكتيوبسك " في عام 1998 مقابل 325 مليون دولار، واستحوذت على شركة" بتروكزاخستان" النفطية في عام 2005 بقيمة 4.18 مليارات دولار.[2]

تمتلك شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) 60% من شركة "أكتوبي" للنفط والغاز في كازاخستان، وهي شركة تابعة لشركة الطاقة الوطنية "كازموناي غاز" (KMG)، بالتعاون مع KMG بنت CNPC خط أنابيب النفط بين كازاخستان والصين بسعة 12.5 مليون طن سنوياً، كما تبني الشركتان خط أنابيب الغاز بين كازاخستان والصين، والذي سيرتبط في النهاية بشبكة خطوط أنابيب آسيا الوسطى في الصين، كما وقعت كازاخستان والصين أكثر من عشرين صفقة طاقة بقيمة 30 مليار دولار، واستحوذت CNPC على حصة 33.8% في مشروع "كاشاجان" البحري، مما يعزز وجود الصين في حوض بحر قزوين ويسمح بملء خط أنابيب النفط الكازاخستاني–الصيني. [3]

- **علاقات الصين وتركمانستان في مجال الطاقة:** نجحت الصين مع تركمانستان في الحصول على حصص كبيرة في مجال الطاقة، حيث وقعت الصين وتركمانستان في نيسان/ أبريل 2006 اتفاقية يجري بمقتضاها نقل الغاز التركماني لمدة ثلاثين عاما إلى الصين ، وفي عام 2007 بدأت "عشق

[1] Smith stegen and kusznir, "outcomes and strategies in the New Great Game", 102.

[2] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية،157.

[3] Ibid, 101.

أباد" و"بكين" في بناء خط أنابيب الغاز الصيني في آسيا الوسطى بطول 1833 كيلومتر، الذي يربط تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان "بشينجيانغ"، وفي عام 2012 صدرت تركمانستان 21.2 مليار متر مكعب من الغاز عبر هذا الخط إلى شركة" تشاينا بتروليوم".[1]

قررت الصين وتركمانستان في سبتمبر 2013 توسيع قدرة خط أنابيب الغاز في آسيا الوسطى إلى 65 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2020، بالنسبة لتركمانستان تساعد صادرات الغاز إلى الصين في تقليل اعتمادها على روسيا وزيادة عائدات التصدير، علاوة على ذلك تعد شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) الشركة الأجنبية الوحيدة المشاركة حالياً في تطوير حقول الغاز البرية في تركمانستان، كما أصبحت الصين الشريك التجاري الرائد لتركمانستان، وهو وضع تعزز بشكل أكبر من خلال العقود والاتفاقيات الضخمة التي وُقعت في عام 2013.[2]

المطلب الثالث : رؤية ايران و تركيا لمسألة الطاقة في منطقة بحر قزوين

اولا : ايران و مسألة الطاقة في منطقة بحر قزوين

تلعب إيران دورًا رئيسيًا في منطقة بحر قزوين ، حيث تتمتع ببنية تحتية جيدة وخبرة طويلة في مجال الهيدروكربونات، وتُعَدُّ إيران الخيار الأكثر أمانًا واقل تكلفة لنقل الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، ونظرًا للمزايا الجغرافية لإيران، فهناك احتمالات متعددة للقيام بالتالي:

1. تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي عبر أوكرانيا وتنويع مصادر الطاقة.
2. تصدير الغاز الأذربيجاني إلى "أرمينيا" و"ناخيتشيفان"، حيث بدأ مشروع مبادلة الغاز الأذربيجاني مع ناخيتشيفان عبر إيران في عام 2009.
3. تصدير غاز تركمانستان إلى تركيا.

كما تتنوع الرؤية الدبلوماسية الإيرانية في هذه المنطقة عبر:

1. تعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية مع جميع دول المنطقة، ومواكبة أهداف التوسع في أوراسيا والخليج العربي.
2. المشاركة في المنظمات الإقليمية مثل "منظمة التعاون الاقتصادي" و"منظمة شانغهاي للتعاون" لتقويض العقوبات الأمريكية وزيادة النفوذ الإيراني.

[1] Ibid, 102.
[2] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", 87.

3. تعزيز دورها كمركز للطاقة في المنطقة، وتصدير النفط والغاز إلى الأسواق الاستهلاكية.

4. توسيع وربط شبكات السكك الحديدية والطرق والأنفاق لاستعادة طريق الحرير القديم الذي يربط إيران بالهند والصين وأوروبا عبر جنوب القوقاز.[1]

تمتلك إيران مصالح استراتيجية متعددة في المنطقة بما في ذلك:

1. تعزيز العلاقات مع روسيا: لتعمل كثقل موازن في الصراعات مع الدول الغربية، وهذا يعزز موقفها الدولي ويساهم في حماية مصالحها.

2. التعاون الإقليمي في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية: لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة وتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

3. الاستفادة من العلاقات الإقليمية للتخفيف من تأثير العقوبات الغربية: تحقيق التبادل التجاري والاقتصادي مع دول الجوار وآسيا الوسطى، مما يقلل من الضغوط الاقتصادية.

4. الاعتماد المتبادل على مجال الطاقة: من خلال استيراد الغاز الطبيعي من تركمانستان وتصديره إلى تركيا ودول المنطقة، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.[2]

1- المصالح الإيرانية في بحر قزوين

تتبوأ طهران موقعًا استراتيجيًا على سواحل بحر قزوين، وتعتبر المنطقة محورًا حيويًا لمصالحها الاقتصادية والسياسية، ويُعزى هذا بشكل خاص إلى الثروات الطبيعية وخاصة الطاقة المتوفرة في المنطقة، بالإضافة إلى رغبة إيران في تسهيل نقل هذه الطاقة إلى الأسواق العالمية عبر أراضيها، كما تشترك إيران مع دول المنطقة في عدة جوانب، بما في ذلك العلاقات العرقية والدينية واللغوية والثقافية، مما يمنحها قاعدة قوية لتعزيز مصالحها الخاصة وتطوير علاقات اقتصادية مع هذه الدول، كما تهدف إيران إلى تصدير النفط عبر أراضيها، مما يعزز مكانتها كلاعب استراتيجي رئيسي في المنطقة ويساعدها في الخروج من العزلة الدولية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الامريكية بسبب برنامجها النووي، وفي سياق جهودها لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة، تتبنى إيران استراتيجية مشابهة لروسيا، من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث عملت على دعم تطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين من خلال توقيع اتفاقيات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف.[3]

[1] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin ,58.
[2] Ibid, 59.
[3] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، 154.

تسعى طهران إلى تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة من خلال الشراكة مع القوى الإقليمية البارزة في بحر قزوين، وتبرز في هذا السياق علاقتها مع روسيا والصين، فروسيا تمثل لإيران شريكًا استراتيجيًا يقدم الدعم العسكري والتكنولوجي، وتتقاطع مصالحهما في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وخاصة في مواجهة التدخل الأميركي، كما أن التعاون بين الصين وإيران في مجال الطاقة يلعب دورًا بارزًا، حيث وقعت العديد من المنظمات الصينية مع ايران في العقد الماضي اتفاقيات وعقود بقيمة تقارب 120 مليار دولار أمريكي، مما يعكس أهمية هذه الشراكة في سياسة الطاقة الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين.

لا يقتصر الاهتمام الإيراني بالتقارب مع دول المنطقة على مجرد استغلال موارد الطاقة، فإيران تمتلك حقولًا ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعل اهتمامها بالموارد الطاقوية في بحر قزوين شيئًا ثانويًا، إنما يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز موقفها الجيوبوليتيكي وتحقيق الأمن في المنطقة والحفاظ عليها من تدخل القوى الخارجية، ومع ذلك تواجه إيران عزلة سياسية تحول دون دعم المجتمع الدولي لها، بالإضافة إلى نقص الدعم المالي والموارد الاقتصادية الضرورية لمساعدة الدول المطلة على بحر قزوين في تنفيذ مشاريع التنمية وتحسين اقتصاداتها، و مما يزيد من التحديات توتر العلاقات مع بعض دول المنطقة، خاصة أذربيجان التي تسعى إلى تعزيز التدخل الأميركي والتركي على حساب دور إيران، فكل هذه العوامل تقوض موقف إيران وتأثيرها في دول المنطقة.[1]

2- استراتيجية الطاقة الإيرانية

تُميز سياسة الطاقة الإيرانية في مجال المنبع بأربع سمات:

1. الوصول الآمن والمستدام إلى الأسواق العالمية لبيع المنتجات النفطية ومشتقاتها.
2. الاستفادة من الموارد المالية الدولية، حيث تهدف إلى استخدام الموارد المالية الدولية بكفاءة لتنفيذ المشاريع التنموية في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات.
3. الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة لزيادة الإنتاجية في قطاع النفط وتحسين التكنولوجيا الوطنية، مما يعزز قدرتها على المنافسة في السوق العالمية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.

[1] خديجة عرفة،"أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2012)، 246.

4. تحقيق الأسعار المناسبة للنفط الخام ومشتقاته الأخرى، لتعزيز إيرادات النفط وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. [1]

- **مقايضة النفط :** تعمل إيران على تقديم بديل أرخص لنقل النفط عبر خط الأنابيب (BTC)، حيث تمتلك إيران القدرة على استلام النفط من موانئها الشمالية ونقله إلى موانئها الجنوبية لتوجيهه إلى الأسواق الآسيوية المتنامية، ويتم تسهيل هذه العملية من خلال خطوط السكة الحديدية، و يُقدر تكلفة العبور لهذا التبادل بما يعادل 1.50–2 دولار للبرميل الواحد، مما يقلل تكاليف النقل في طهران لتغذية مصفاة النفط الشمالية في "تبريز" و"طهران"، هذه الاستراتيجية ستكون جاذبة لدول بحر قزوين والمنتجين الروس بدءًا من 110,000 إلى 150,000 برميل يوميًا، ففي عام 2003 وقعت شركة "لوك أويل" الروسية اتفاقية مع إيران لمبادلة نفط مماثلة، حيث بدأت القدرة الأولية من 25,000 برميل يوميًا وزادت إلى 120,000 برميل يوميًا في السنوات اللاحقة، اما في منتصف عام 2005 قامت تركمانستان وكازاخستان معًا بمبادلة حوالي 60,000 برميل يوميًا مع إيران، وزادت هذه القدرة إلى 100,000 برميل يوميًا بحلول نهاية عام 2007. [2]

ثانيا : تركيا و مسالة الطاقة في منطقة بحر قزوين

توجهت الأنظار نحو تركيا كمركز حيوي للطاقة وممر للتجارة العالمية، ويرجع ذلك إلى :

1. تنوع مصادر الطاقة: تسعى تركيا إلى تنويع مصادر طاقتها وتحسين البنية التحتية لنقل الطاقة بين المناطق المنتجة والمستهلكة.

2. الموقع الجغرافي: تمتد تركيا على تضاريس جيوسياسية مهمة بين القوى العالمية، مما يجعلها نقطة استراتيجية لتأمين الطاقة وتيسير النقل بين الدول.

3. الشراكات الإقليمية: تعمل تركيا على تطوير شراكات إقليمية قوية في قطاع الطاقة مع دول الجوار والمنطقة بشكل عام، مما يعزز مكانتها كمركز للطاقة والتجارة.

تعمل تركيا بجدية على تحقيق هدفها في أن تكون مركزًا رئيسيًا للطاقة في المنطقة، وقد حققت نجاحات كبيرة من خلال مشاريع مثل خطوط أنابيب النفط باكو–تبليسي (BTC)–جيهان وباكو–تبليسي–أرضروم(BTE)، كما تعمل عن كثب مع أذربيجان على تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز عبر الأناضول (TANAP) لنقل الغاز والنفط إلى الأسواق الأوروبية، ومن المتوقع أن يلعب

[1] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin, 60.
[2] Ibid, 61.

مشروع تاناب دورًا بارزًا في تحقيق رؤية تركيا لتكون "جسرًا" لنقل الطاقة من المناطق الغنية بالموارد إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال خطوط أنابيب الغاز والنفط التي تمتد عبر أراضيها من دول حوض قزوين مثل إيران وأذربيجان وتركمانستان، ومن المتوقع توسيع هذه الشبكة لتشمل دولًا أخرى مثل قطر والعراق.

سياسة خطوط الأنابيب في تركيا ترتبط بشكل مباشر بالقضايا الطاقوية المحلية، حيث تشير إلى تحول خطاب الطاقة في تركيا نحو ما يُعرف بـ "استراتيجية الطاقة بأثر رجعي". يتمثل هذا التحول في تفاعل تركيا مع عدة دول وتنظيمات اقليمية، ومن أمثلة ذلك:

1. التعاون مع الولايات المتحدة: تحرص تركيا على تعزيز خطوط الأنابيب من حوض قزوين، مما أدى إلى إنشاء خط الأنابيب BTC لنقل النفط والغاز الطبيعي.
2. التعاون مع الاتحاد الأوروبي: يتمثل الدعم الأوروبي في إنشاء خطوط أنابيب للغاز الممتدة من تركيا إلى إيطاليا عبر اليونان، ومشروع نابوكو، حيث تلعب تركيا دورًا حيويًا في هذه العمليات.
3. التعاون مع روسيا: تدعم روسيا خطوط الأنابيب "بلو ستريم" و"غرب روسيا" لنقل الغاز الطبيعي، وكذلك خط الأنابيب سامسون–جيهان لنقل النفط.

تهدف تلك الجهود التركية إلى تعزيز دورها كمركز رئيسي لنقل النفط والغاز الطبيعي، وتعزيز دورها كممر للطاقة بين الشرق والغرب، وتشير إلى أهمية دورها في طريق الحرير في القرن الحادي والعشرين، حيث تسعى تركيا إلى تعزيز تكاملها الاقتصادي والسياسي في المنطقة وخارجها.[1]

المبحث الثالث : تداعيات التنافس الدولي في منطقة بحر قزوين

المطلب الاول: عسكرة منطقة بحر قزوين

قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، كانت هناك دولتان فقط متحالفتان في بحر قزوين، ولم تكن هناك حاجة ملحة لتسليح المنطقة سوى بوجود زوارق دورية لمكافحة التهريب وحماية أنشطة الصيد، ومع التطورات الحالية، فإن الدول الخمس وجدت ضرورة زيادة الوجود العسكري في المنطقة، نظرًا للتنافس على الموارد الطبيعية والمساحات الإقليمية.[2]

[1] Ibid, 81-82.

[2] Marshall. Major J.D, "Bolood for oil,is the Caspian sea a future area of international conflict", (master of defence studies, Canadian forces college 2012-2013), 47.

الجدير بالذكر أنه سيكون لعسكرة بحر قزوين تأثيرات على استقرار المنطقة لثلاثة أسباب رئيسية:

1. توسيع الوسائل العسكرية: سيوفر التسلح العسكري للدول في المنطقة الوسائل الضرورية لفرض سيادتها الإقليمية عسكريًا، وهذا بدلاً من الاعتماد على الوسائل القانونية أو الدبلوماسية.
2. تفاقم عدم الثقة والتوتر: يمكن أن يزيد تورط الحكومات الخارجية في التسلح العسكري من حالة عدم الثقة والتوتر بين دول بحر قزوين، مما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الإقليمية.
3. تغيير الديناميات الدبلوماسية: يمكن أن يؤدي وجود قوات مسلحة في بحر قزوين إلى إعادة صياغة الديناميات الدبلوماسية في المنطقة، حيث يمكن أن تتغير العلاقات بين الدول وتظهر مواقف جديدة بسبب التوترات والمناورات العسكرية.

في عام 2001 اعترضت القوات البحرية والجوية الإيرانية سفينتين تابعتين لشركة بريتيش بتروليوم أثناء رحلتهما من "باكو" لاستكشاف حقل "ألوف" النفطي المتنازع عليه، وتم إجبار السفينتين على مغادرة المنطقة، وكانت هذه الحادثة نقطة تحول في تاريخ بحر قزوين، إذ إستخدمت القوة العسكرية لأول مرة للتأثير على صنع السياسة في دولة مجاورة، وبعد هذا الحدث قامت الدول الخمس بزيادة إنفاقها العسكري وتعزيز قواتها المسلحة في بحر قزوين.

تزايدت العسكرة وتأثير القوى الأجنبية في بحر قزوين، مما أدى إلى تشديد الخطابات وزيادة التدريبات والمواقف العسكرية العدوانية، وقد أدت هذه الديناميات إلى تحولها إلى سباق محلي في التسلح، بالإضافة إلى إرسال المزيد من السفن وتحديث الموانئ، التزمت روسيا بنشر لواء بحري في "كاربيسك" ونقل بعض سفن أسطولها من البحر الأسود إلى بحر قزوين، وردًا على سباق التسلح المتنامي، لم يكن لدى إيران خيار سوى الاشتراك فيه، فمنذ عام 2004 بدأت إيران في تعزيز قدراتها البحرية في المنطقة، وعلى الرغم من العقوبات الاقتصادية قامت إيران بتسريع عملية التسلح البحري، وتطوير البنية التحتية العسكرية في موانئها مثل "أنزالي"، و"نوشهر"، "بندر تركمان"، و"بابلسر"، والتي خضعت جميعها للتحديث في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد تضمنت هذه الجهود إضافة زوارق هجومية سريعة وفرقاطات من طراز "موج"، وزوارق الصواريخ من طراز "بايكان" لتعزيز الأسطول الإيراني في بحر قزوين، وبالنظر إلى عدم وجود قدرات مضادة للغواصات لأي دولة أخرى

في المنطقة بإستثناء روسيا، قامت ايران بنشر غواصات صغيرة من طراز"غبير" ، وهو ما من شأنه تعزيز موقع إيران في بحر قزوين.[1]

في عام 2006 قامت أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان بزيادة ميزانياتها العسكرية بأكثر من 50% بهدف الحفاظ على سيادتها وتجنب الهيمنة الروسية والإيرانية على البحر، و زادت التوترات مع اكتشاف كميات هائلة من الثروات الطبيعية في المنطقة، فاستخدمت هذه الدول عائدات تلك الثروات لتحديث معداتها العسكرية وتأسيس قواعد بحرية وجوية في المنطقة.

في هذا السياق اتخذت تركمانستان قرارًا بتعزيز قواتها البحرية منذ 2000، حيث قامت في عام 2008 بشراء ثلاث سفن حراسة مزودة بصواريخ موجهة عن بعد من روسيا، بالإضافة إلى اقتناء زورقي دورية من طراز "سوبول" في عام 2009، كما قدمت في عام 2010 طلبًا بقيمة 79.8 مليون دولار إلى روسيا لشراء صواريخ بحرية من طراز "Uran-E" ، و قدمت طلبًا إضافيًا بقيمة 40 مليون دولار لشراء صواريخ إضافية، وفي عام 2011 استلمت تركمانستان طرادات صواريخ من طراز "12418" من فئة "مولنيا غايراتلي" (بولد) و"إديرمين" (فاليانت) من روسيا، حيث تتميز هذه السفن بأنظمة صواريخ "Uran-E". [2]

أجرت أذربيجان عمليات تحديث شاملة لقواتها البحرية من خلال تدفق المساعدات والتدريبات من حلف شمال الأطلسي، اضافة الى توصلها في عام 2010 إلى اتفاق بقيمة 75 مليون دولار مع روسيا لشراء أنظمة الصواريخ المحمولة على متن السفن "Uran-E" ليتم تسليمها في عام 2014، وتم الاتفاق على صفقة شراء أسلحة كبيرة أخرى بين أذربيجان وإسرائيل في فبراير من عام 2012، هذه الصفقة بقيمة 1.6 مليار دولار ، وشملت أيضا تسليم صواريخ "غابرييل-5" البحرية المتطورة المضادة للسفن[3]، كما طورت أذربيجان قدرة الدعم الجوي لأسطولها، حيث تقع ثلاث قواعد جوية رئيسية للبلاد على ساحل بحر قزوين: "ناسوسنايا"، "لينكوران"، و"قالا" ، كما تمتلك القوات الجوية طائرات مقاتلة مثل : الطائرات الاعتراضية الأسرع من الصوت Mig-29 Fulcrum، و Mig-25

[1] Ibid, 53.

[2] Ibid.48

[3] Garibov Azad," Militarization of the Caspian Sea:Naval Arms Race and Conflicting Interests", In The Caspian Sea Chessboard, 50.

Foxbat، وMig-21 Fishbed، والطائرات الهجومية Su-25 Frogfoot، بالإضافة إلى طائرات القاذفة الأمامية Su-24 Fencer .[1]

أما بالنسبة لكازاخستان فقد احتفظت بمصنعين مهمين من المجمع الصناعي البحري السوفيتي، "زينيت" و"جيدروبريبور"، في" أورالسك" الجزء الغربي من كازاخستان، مما ساعد البلاد على بناء قوارب لأسطولها، كما تم تسلم زوارق الدورية الصغيرة من جمهورية كوريا في عام 2006، وتم إطلاق بناء البنية التحتية العسكرية في مناطق الموانئ في" أكتاو" و "كوريك" و"باوتينو" في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتمكينها من استيعاب السفن ذات الأحجام الأكبر، وقدمت أستانا طلبًا بقيمة 30 مليون دولار لروسيا لشراء صواريخ بحرية من طراز "Uran-E" في عام 2010، كما استثمرت في مصانع بناء السفن لديها لإنتاج سفن أكبر لقواتها البحرية

ولتطوير قدرتها الوطنية على بناء السفن، وقعت كازاخستان اتفاقية مع شركة بناء السفن الكورية الجنوبية STX لتلقي الدعم الفني، ومن أجل زيادة الكفاءة المهنية لقواتها البحرية، تم تدريب طلاب كازاخستان في الولايات المتحدة وألمانيا والهند وباكستان و كوريا الجنوبية.[2]

بينما تسعى دول بحر قزوين إلى تعزيز قدراتها العسكرية، فإن تدفق المعدات والنفوذ الأجنبي يشكل عاملًا مزعجًا للاستقرار في المنطقة، حيث يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها المنافس الرئيسي لروسيا على النفوذ في المنطقة، ورغم أن تعزيز القوات الأذربيجانية قد يبدو كخطوة تهدف إلى استقرار المنطقة من خلال إضعاف الهيمنة العسكرية الروسية، إلا أن الواقع يظهر العكس، فقد أبدت روسيا مرارًا وتكرارًا استياءها من تصاعد النفوذ الأجنبي في منطقتها الخلفية، ومخاوف روسيا ليست بدون أساس، فقد خصصت الولايات المتحدة تمويلًا ضخمًا لتحديث القوات الأذربيجانية، وفي عام 2005 أُنشئ حرس قزوين، وهو قوة مشتركة بين الولايات المتحدة وأذربيجان وتركمانستان لتعزيز الأمن في بحر قزوين، وهذا يُعتبر تحد خاص لروسيا خاصة بعد ان رُفض اقتراحها سابقًا بإنشاء قوة في بحر قزوين من طرف أذربيجان و تركمانستان، أما بالنسبة لروسيا وإيران، فعلى الرغم من عدم الارتياح لوجودهما البحري في بحر قزوين، فإن البلدان يتفقان على أن التهديد الأكبر يتمثل في زيادة النفوذ العسكري للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في المنطقة.[3]

[1] Ibid, 51.

[2] Ibid, 54-55.

[3] Ibid, 49.

المطلب الثاني : الصراعات في منطقة بحر قزوين

1- حرب ناجورنو كاراباخ

بدأت حرب ناغورنو كاراباخ الثانية في 27 سبتمبر 2020، ولعبت الطاقة دوراً مركزياً بين أذربيجان وأرمينيا وكانت المعركة بمثابة تهديد للبنية التحتية للطاقة، مما أدى إلى إعادة إشعال الأعمال العدائية أكثر من أي عامل آخر، تشمل البنية التحتية الحيوية للطاقة العابرة :خط أنابيب باكو(BTC)، وخط انابيب باكو–سوبسا، وخط انابيب بي تي إي (BTE) بالقرب من منطقة الصراع[1]، ولعبت روسيا وإيران دورا كبيرا في تغذية هذا الصراع للتأثير على سلامة بالأخص خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان وذلك من خلال:

1-الدور الروسي في مشكلة ناجورنو كاراباخ: عملت روسيا على إذكاء الصراعات على طول مسار المنطقة الجغرافية التي يمر عبرها الخط الأمريكي- التركي، فقد قامت بدعم أرمينيا على حساب أذربيجان من خلال الاحتفاظ بقواعدها العسكرية في أرمينيا عام 1992، مما سمح لها بتزويد المقاتلين الأرمن في كاراباخ بالأسلحة والخبرات العسكرية لإدامة الصراع هناك بهدف زعزعة الوضع في هذه المنطقة، التي تقع عند طريق ممر النفط الإستراتيجي الذي ينقل النفط من بحر قزوين إلى تركيا، و تصاعدت وتيرة الدعم الروسي للجهود الحربية لأرمينيا نتيجة التوقيع على اتفاقية للتعاون الثنائي في المجال العسكري بين الطرفين الروسي والأرميني، تمّ بموجبها السماح لروسيا بنشر قواعد عسكرية على الأراضي الأرمينية، وتدريب القوات العسكرية الأرمينية، وكانت روسيا قد سلمت معدات حربية وصلت قيمتها إلى مليار دولار إلى أرمينيا [2]

أرمينيا هي جزء من منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا، بموجب هذه المعاهدة تلتزم روسيا بالدفاع عنها في حال تعرضها لأي اعتداء أجنبي، ولروسيا قاعدة عسكرية تضم 3 آلاف جندي في ثاني أكبر المدن الأرمينية (غيومري)، حيث ينتشر حرس حدود روس على طول حدود أرمينيا مع أذربيجان وتركيا وإيران، وهذا ما يسمح لها بأن تكون قريبة من دول ثلاثة منافسة لها في بحر قزوين، ويكون لها تأثير في مسارات أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين عبر التأثير في النزاع ما بين أرمينيا وأذربيجان، وهذا يعتبر إحدى تحديات سياسة الولايات المتحدة الأمريكية هناك.

[1] Amir Mohammad Moghani a and Abbas Maleki, "China's energy diplomacy in the Caspian Basin and its impact on the energy security of Europe", Energy Reports,Volume 11,(June 2024), 2288-2289.
[2] Edward W. Walker, "the Crisis in Chechinya", Center for Slavic and East European Studies, Vol. 12, N°52, (1995), 173.

2-الدور الإيراني في مشكلة ناجورنو كاراباخ : إيران قدّمت دعماً قوياً لأرمينيا، وهو دعم جاء على حساب علاقتها مع أذربيجان، وهذا يعود جزئياً إلى التوافق الديني بين إيران وأرمينيا، بالإضافة إلى ذلك تمثل نزعة الانفصال التي قد تظهر من قبل الأذريين الإيرانيين قلقاً كبيراً لإيران، فبعد أن إستُثنيت إيران من شراكة شركة النفط الأذرية في عام 1995، زادت تعاونها مع أرمينيا بموافقتها على توفير الغاز الطبيعي والكهرباء لها لمدة عشرين عاماً، كما قامت أيضاً بتدريب ما يُعرف بالجيش السري الأرميني المعروف بمنظمة "أسالا" على أراضيها .

الجدير بالذكر أن حصول أذربيجان على سيولة مالية من بيع النفط بعيدا عن نفوذ إيران، وتدخل القوى الدولية لاستبعاد إيران من نقل النفط من بحر قزوين، هي الأسباب التي جعلت الموقف الإيراني مؤيداً لأرمينيا على حساب أذربيجان، كما يُلاحظ أن المشروع النفطي لإيران يُواجه معارضة أمريكية، لما يُشكله من تهديد أمني للسياسة الأمريكية التي تهدف إلى إنشاء خطوط نقل الطاقة عبر أذربيجان، ونتيجة لهذا الصراع قد تتعرض سلامة خطوط الأنابيب لخطر انقطاع الإمدادات.[1]

3- موقف تركيا و الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي من مشكلة ناغورنو كارابخ: تقدم تركيا الدعم اللازم لأذربيجان في مشروع "باكو–تبليسي–جيهان" لنقل الطاقة، مما يُعتبر رد فعل واضح على تاريخ الصراع مع أرمينيا، كما ترى تركيا في أذربيجان شريكًا استراتيجيًا يُسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية، وتعتبرها بوابة للوصول إلى آسيا الوسطى، بينما تُظهر الولايات المتحدة موقفًا متناقضًا نظرًا لتداخل المصالح وضغوط اللوبي الأرميني في الكونغرس، إذ تحاول أن تظل شريكًا استراتيجيًا لأذربيجان في حين تعمل جماعات الضغط على تهدئة الضغوط على الحكومة الأرمينية، وفي ظل هذا السياق تسعى أوروبا للحفاظ على استقرار المنطقة، مع الحرص على استمرارية تدفق الطاقة من بحر قزوين عبر خطوط الأنابيب المرتبطة بمشروع "باكو–تبليسي–جيهان".[2]

2- الحرب الروسية – الجورجية

بعد فوز "ميخائيل ساكاشفيلي" في الانتخابات الرئاسية، وعد شعبه بتحقيق هدفين رئيسيين: الانضمام إلى حلف الناتو واستعادة إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لجورجيا لبلدهم الأم جورجيا،

[1] حنان بلاهدة ، اهمية النفط في التنافس الجيوسياسي بين ايران و الولايات المتحدة الامريكية في منطقة بحر قزوين بعد 11 سبتمبر 2001 ، 355.

[2] محمد عبد العاطي، "ناغورنو كاارباخ: جذور الصراع وعوائق التسوية، تاريخ التصفح: 2024/05/19،على الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net/specialfiles

وتأتي هذه الوعود في ظل تحذيرات من روسيا بشأن أي اقتراب للقوات الجورجية من الإقليمين خاصة مع وجود غالبية سكانية روسية هناك[1]، وفي أوت 2008 غزت القوات الروسية جورجيا، حيث رأت روسيا في هذا الإقدام الجورجي تهديداً لأمنها ونفوذها في المنطقة، فكان هذا الغزو بمثابة إشارة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ موسكو مصممة على عدم التخلي عن سيطرتها على منطقة قزوين الغنية بالنفط ، كما أن إقدام روسيا على غزو جورجيا ليس لامتلاكها ثروات نفطية وإنّما بسبب وجود خطوط النفط التي تمر فوق أراضيها والتي بنتها شركات أوروبية وأمريكية لنقل النفط والغاز نحو الأسواق الغربية، حيث تمر ثلاثة خطوط أنابيب عبر الأراضي الجورجية، بما في ذلك خطوط أنابيب BTC وBTE وBaku–Supsa، هذه الخطوط تمتد من باكو (أذربيجان) إلى تبليسي (جورجيا) وصولاً إلى ميناء جيهان التركي على سواحل البحر الأبيض المتوسط، لقد رأت موسكو في هذه الخطوط أداة غربية ليس للسيطرة على نفط بحر قزوين وإنّما للسيطرة على جنوب القوقاز، ومنه إحكام الحصار على روسيا، حيث أصبحت الدولة الجورجية ذات توجه غربي بسبب استثمار البنوك والشركات الغربية في البنية التحتية للطاقة في جورجيا، وهذا راجع للأهمية الكبيرة التي تحظى بها جورجيا لدى الاتحاد الأوروبي لدورها في نقل الطاقة من بحر قزوين الى الاتحاد الأوروبي، ان هذة الحرب خلقت تهديداً للسياسة الأمريكية في منطقه بحر قزوين، كان من شأنها أن تفقد ثقة الشركات الغربية في قدرة جورجيا على تأمين خطوط نقل الطاقة.[2]

3- الحرب الروسية- الأوكرانية

هيمنت التوترات على العلاقة بين "موسكو" و"كييف" منذ الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004، وهي الثورة غير الدموية التي أطاحت بالرئيس " فيكتور يانوكوفيتش" المدعوم من روسيا، والذي فاز في الانتخابات مرة أخرى في عام 2010، لكن في عام 2013 رفض "يانوكوفيتش" التوقيع على اتفاقية التجارة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي فأُقيل من منصبه في فبراير 2014، ولم تعترف روسيا بالحكومة المؤقتة و قامت بغزو شبه جزيرة القرم في عام 2014، و علاوة على ذلك غزت روسيا أوكرانيا في عام 2022 لتخوف موسكو من انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وفي هذا الصدد و لكون أوكرانيا دولة عبور لخطوط الأنابيب، ارتفعت أسعار السلع الأساسية، وخاصة الوقود بشكل

[1] ياسر بودو، سعد الدين عيساني، " نقل الطاقة من بحر قزوين الى الاسواق الدولية: دراسة في الابعاد و الرهانات الجيواستراتيجية"،(مذكرة ماستر، جامعة جيجل،2017)، 95.

[2] Mohammad Moghani a and Maleki, "China’s energy diplomacy in the Caspian Basin ", 2289.

كبير منذ بدء الغزو، فقامت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على روسيا في قطاعات مختلفة بسبب غزوها لأوكرانيا ، فكان رد روسيا على تلك العقوبات الأوروبية، أن قامت بقطع نقل النفط عبر خط أنابيب CPC، حيث تنقل شركة CPC النفط من كازاخستان إلى روسيا وموانئ البحر الأسود، فقد كان الاتحاد الأوروبي قبل الحرب يستورد 27% من احتياجاته من النفط الخام، و46.7% من الوقود الصلب، و41.1% من الغاز الطبيعي من روسيا.[1]

4- المشكلة الكردية في تركيا وأثرها على خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان

▪ **الدور الروسي في المشكلة الكردية في تركيا:** لعبت روسيا دوراً بارزاً في الصراع الكردي في تركيا، وتركزت معظم الصراعات بين الأكراد والحكومة التركية في الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد، حيث يمر خط الأنابيب باكو– تبليسي – جيهان، وبناءً على العلاقات التي تمتلكها مع قيادات الحركة الكردية، حاولت روسيا استغلال البطاقة الكردية لعرقلة مشروع الخط النفطي المذكور وضرب مصالح الدول الغربية المؤيدة له.

تُعتبر تلك التحركات الروسية رسالة واضحة موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، تُسلط الضوء على قدرة روسيا على إثارة الصراع الكردي من جديد في تركيا، هذا في حال استمرت الإدارة الأمريكية في التمسك بدعمها لمشروع نقل النفط من بحر قزوين عبر ميناء جيهان التركي.

▪ **الدور الإيراني في المشكلة الكردية في تركيا :** تشير الدراسات الى أنه باستضافة إيران لمعسكرات خاصة لأعضاء حزب العمال الكردستاني وسماحها لهم بالتسلل إلى تركيا، فإنه يعكس رغبة إيران في إثارة الاضطرابات الداخلية في تركيا، وهو ما يهدف إلى عرقلة دور تركيا كمنافس لإيران في السيطرة على دول بحر قزوين والقوقاز من خلال مشاريعها النفطية، وبخاصة مشروع باكو – تبليسي – جيهان، حيث يمثل التنافس على خطوط الأنابيب تهديدًا يمكن أن يدفع إيران بالتعاون مع روسيا إلى إعادة إثارة المشكلات في تركيا، أين يمكن أن تستخدم القضية القومية كأداة للضغط لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى، وهذا التحدي يشكل تهديدًا أمنيًا للسياسة الأمريكية، حيث يمكن أن يؤثر على سلامة خط الأنابيب باكو– تبليسي – جيهان.[2]

---

[1] Ibid, 2289.

[2] حنان بلاهدة، اهمية النفط في التنافس الجيوسياسي بين ايران والولايات المتحدة الامريكية في منطقة بحر قزوين بعد 11 سبتمبر 2001 ، 356.

المطلب الثالث: بروز الأقطاب والتحالفات حول منطقة بحر قزوين

1- التحالف الروسي و دول كومنولث الدول المستقلة (CIS)

أسست روسيا في عام 2000 الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (EurAsEC) لتعزيز السوق الموحدة، وتشمل روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وبيلاروسيا، تهدف EurAsEC إلى تطوير إطار مؤسسي وقائي لتوفير الأمن للأنظمة السياسية المحلية وتقليل النفوذ الأجنبي، كما أنشأت في عام 2002 منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، التي تضم كل من روسيا، بيلاروسيا ، كزاخستان ، طاجيكستان ، أوزبكستان ، قرغيزستان وأرمينيا، و تسعى المنظمة إلى ضمان الأمن الجماعي والدفاع عن سيادة أراضي الدول الأعضاء واستقلالها ووحدتها، والحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة، كما تم إنشاء الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان في عام 2010، وتحول إلى مساحة اقتصادية واحدة تسمى الفضاء الاقتصادي المشترك في عام 2012 لتعزيز التكامل الاقتصادي، وفي ماي 2014 تم تعزيز هذا التحالف من خلال إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي من المقرر أن يصبح بحلول عام 2025 سوقًا موحدًا لحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، تعتبر روسيا هذا التحالف مشروعًا سياسيًا، بينما تنظر كازاخستان وبقية الأعضاء إليه كوسيلة لتعزيز مصالحها الاقتصادية، دون أن يكون له علاقة بإعادة تجسيد الاتحاد السوفيتي.[1]

2- التحالف الإيراني- الروسي- الأرميني

بسبب التوغل العسكري والاقتصادي الأمريكي، وتوسُّع حلف شمال الأطلسي في المنطقة، وجدت إيران مصالحها تتوافق مع مصالح روسيا، لذا قررت البحث عن تشكيل تحالف إيراني- روسي مع مشاركة أرمينيا، بهدف التنسيق لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، وتُعتبر المشاركة في المشروع الإيراني "قوات بحر قزوين" (CAS FOR) جزءًا من هذا التحالف، حيث يُعتبر هذا المشروع منافسًا لمبادرة (GASPIAN GARD) الأمريكية، وهي مبادرة عسكرية أطلقتها وزارة الدفاع الأمريكية لوضع

[1] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", 90.

استراتيجيات أمنية إقليمية في بحر قزوين، لقد أدى هذا التقارب الايراني– الروسي إلى تعزيز اعتماد إيران على الصناعات العسكرية الروسية، بالإضافة إلى دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني.[1]

يهدف التحالف الروسي– الإيراني – الأرميني في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز إلى حماية المصالح الاستراتيجية للأطراف المتحالفة، والرد على أي تدخلات خارجية، كما يأتي هذا التحالف كرد فعل على التوترات الإقليمية و التحالفات الجديدة مثل تحالف تركيا مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يهدد المصالح الروسية والإيرانية، وبالتالي كان انتشار القوات الروسية في أرمينيا رسالة تحذير لأي دولة تفكر في التدخل في المنطقة، مما يعكس هذا التوجه قلقًا عميقًا من تشكيل تحالف قوي بين تركيا وأذربيجان يحظى بدعم القوى الغربية، مما يشكل تحديًا جديدًا لمصالح روسيا وإيران. [2]

من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية، تعد إيران بسواحلها على الخليج العربي ممرًا حيويًا لروسيا نحو المحيط الهندي، مما يجعلها نقطة استراتيجية مهمة، لهذا السبب جرت محادثات بين الطرفين لتطوير خطوط نقل النفط والغاز الروسية للوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر إيران ممرًا حيويًا لطرق التجارة التي تربط روسيا وأوروبا بجنوب شرق آسيا عبر الإقليم الإيراني، مما يعزز دورها كلاعب إقليمي رئيسي، كما تعتبر إيران شريكًا إقليميًا مهمًا لأرمينيا، حيث تحاصرها أذربيجان من الشرق وتركيا من الغرب، وهما دولتان معاديتان لها، لذا تعززت العلاقات الإيرانية الأرمينية بالتعاون في مجالات متعددة، كما تقدم إيران دعمًا إقليميًا لأرمينيا لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها في المنطقة. [3]

3– التحالف الامريكي – التركي – الاذربيجاني

يتضح من تشكيل التحالف الأمريكي – التركي – الأذربيجاني مسألتان تكشفان أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في إنشاء هذا التحالف، الأولى ترتبط بأهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة والدور المرغوب منها في المنطقة، بينما تتعلق المسألة الثانية بالوسائل المعززة لهذا الدور، فعند النظر إلى الخريطة والتحديات الإستراتيجية، ندرك أهمية تركيا كعضو في الحلف الأطلسي، فهي

[1] سفيان بوسنان،" التنافس الروسي – الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لفترة ما بعد الحرب الباردة"،(أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2017)، 238–239.

[2] محمد عبد الرحمن العبيدي، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز : دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991– 2008. (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل)، 14.

[3] سفيان بوسنان،" التنافس الروسي – الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لفترة ما بعد الحرب الباردة"، 238.

بوابة الحلف نحو ثلاث مناطق رئيسية متوترة: البلقان، القوقاز وآسيا الوسطى، وهذا بفضل موقعها الإستراتيجي وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث حرصت الأخيرة على تعزيز دور تركيا كحليف رئيسي في صياغة السياسة الأمنية الأمريكية تجاه أذربيجان ودول آسيا الوسطى.

هذا التحالف يعتبر عاملًا مهمًا يسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف للأطراف الثلاثة، يشمل ذلك إضعاف النفوذ الروسي واحتواء إيران وعرقلة المشاريع الطاقوية الصينية، ونتيجة لذلك عملت الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين جمهوريات آسيا الوسطى وتركيا، وشجعت على إقامة شبكات أنابيب لنقل النفط، هذه الخطوات تمثل تحركات استراتيجية أجرتها أذربيجان وغيرها من الأطراف لتحقيق أهدافها في المنطقة. [1]

4- التحالف الروسي – الصيني – و دول آسيا الوسطى ضمن منظمة شانغهاي

سعت الصين بالتعاون مع روسيا إلى تطوير مؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة شانغهاي التي ساعدت الصين في الحد من نفوذ منافسيها المحتملين(مثل الولايات المتحدة والهند) في المنطقة،

تأسست منظمة شانغهاي للتعاون في 15 يونيو 2001 في شانغهاي، وتضم مجموعة من الدول الآسيوية : الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، أوزبكستان وطاجيكستان، وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والاقتصادي و الامني ، لقد بدأت مشاركة إيران كعضو مراقب في المنظمة منذ عام 2005، قبل أن تقدم طلبًا للانضمام الكامل في عام 2008.[2]

تبنت هذه المنظمة بعد انضمام إيران إليها، دورًا استراتيجيًا يشكل تحالفًا ثلاثيًا مضادًا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يضم كلًا من روسيا والصين وإيران، ويُشير هذا التحالف إلى ميلاد توجه استراتيجي جديد يشكل تحديًا للإستراتيجية الأمريكية، وهو ما حذر منه "بريجنسكي" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، حيث توقع قيام تحالف أوراسي مركزه روسيا والصين، مما يمثل تحديًا أمنيًا للإستراتيجية الأمريكية التي تسعى لتحقيق الهيمنة العالمية.[3]

---

[1] ياسر بودور، سعد الدين عيساني ، " نقل الطاقة من بحر قزوين الى الاسواق الدولية : دراسة في الابعاد و الرهانات الجيواستراتيجية"، 114.

[2] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin , 95-97.

[3] حنان بلاهدة، اهمية النفط في التنافس الجيوسياسي بين ايران والولايات المتحدة الامريكية في منطقة بحر قزوين بعد 11 سبتمبر 2001، 357.

- **نادي الطاقة *SCO***: قدم الرئيس الروسي فكرة إنشاء هذا النادي في عام 2006، ويهدف إلى تعزيز الطاقة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، كما يخدم نادي الطاقة التابع لمنظمة شانغهاي للتعاون المصالح الروسية بشكل أفضل من مجموعة رابطة الدول المستقلة، حيث يعزز دور الصين في الدبلوماسية الطاقوية الإقليمية ويستخدم موارد الطاقة الروسية كوسيلة للضغط. يتم تعزيز النادي بمشروع خط الأنابيب بين كازاخستان والصين، مما يسمح للدول الأعضاء بتنسيق سياستها واستثماراتها في مجال الطاقة بشكل أفضل، ويرى بعض الخبراء أن تأسيس نادي الطاقة في المنظمة قد يكون خطوة كبيرة في استراتيجية روسية عالمية طموحة.[1]

- **سياسة طريق الحرير الجديدة (حزام واحد، طريق واحد):**

خلال زيارة الرئيس "شي جين بينغ" إلى أستانا في سبتمبر 2013، تم الإعلان عن مبادرة أكثر طموحاً من منظمة شانغهاي للتعاون: إطلاق الحزام الاقتصادي الجديد "طريق الحرير"، الذي سيربط شرق وغرب وجنوب آسيا، وفي الأساس ستكون خطة "طريق الحرير" أكثر شمولاً من مشاريع "الاتحاد الأوراسي" الروسية أو "طريق الحرير الجديد" الأمريكية، فمن خلال هذه المبادرة ستتدفق موارد الطاقة من الغرب وستتدفق البضائع شرقًا وغربًا، وستكون الصين المحور المركزي لهذه الشبكة الاقتصادية.[2]

في مايو 2017، عُقدت في بكين قمة "طريق الحرير"، حيث حضر رؤساء 29 دولة لمناقشة التعاون في مشروع البنية التحتية، واشتهرت القمة بشعار "جيل، طريق واحد: التعاون من أجل الصالح العام"، الذي يعكس التزام الصين بتوجيه موارد ضخمة لمشاريع البنية التحتية في مناطق متعددة، ويهدف مشروع "طريق الحرير"، الذي أعلنه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" كجزء من استراتيجية "حزام واحد، طريق واحد" في عام 2013 إلى توسيع الطرق التجارية إلى الغرب براً وبحراً[3]، كما توضحه الخريطة رقم (14) التالية:

[1] Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin, 97-98.
[2] Jami Ansar, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", 83.
[3] Ibid, 101.

خريطة رقم (14): المسار البري والبحري لمبادرة الحزام والطريق

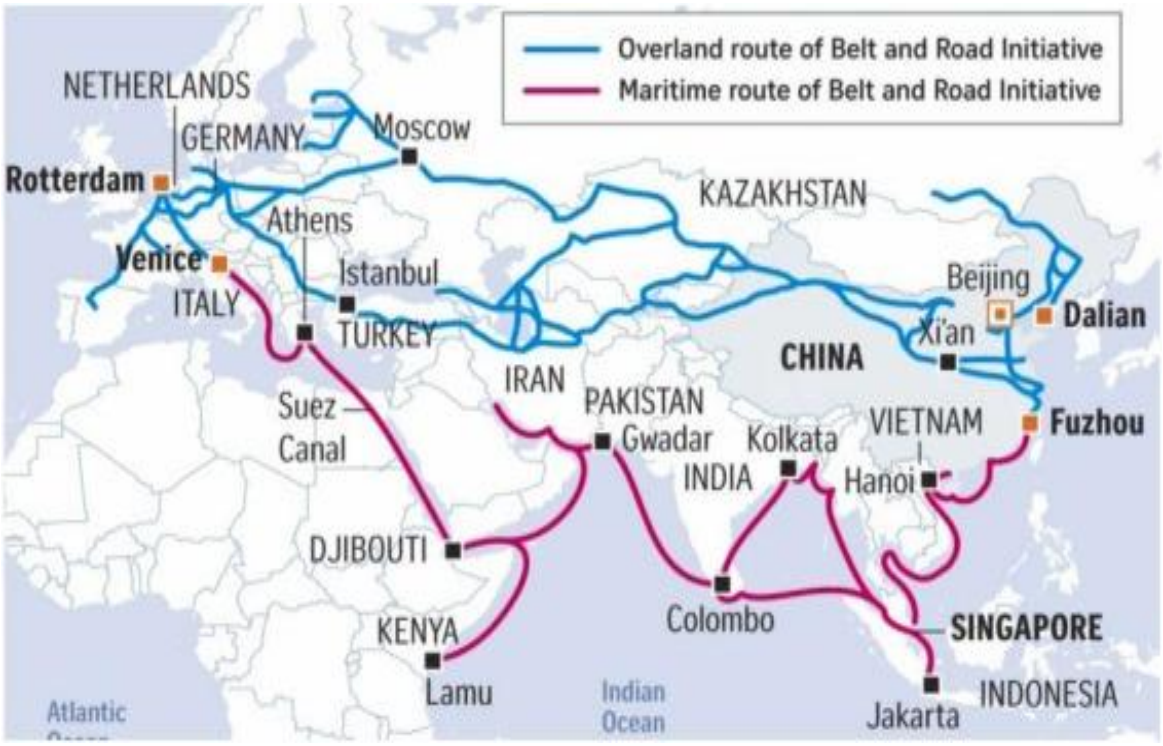

Source: Mohammad Moghani a and Maleki,"China's energy diplomacy in the Caspian Basin", 2289

لقد تمت دعوة جميع الدول الموجودة على مسار طريق الحرير التجاري التاريخي للمشاركة في هذا المشروع، ووعدت الصين بتوفير استثمارات بقيمة 300 مليار دولار لتعزيز هذا النطاق، وتبلغ الاستثمارات السنوية المقدرة للفترة المقبلة في مشروع طريق الحرير نحو 125 مليار دولار، وقد أسست الصين صندوق المنطقة الاقتصادية لطريق الحرير في عام 2014 وخصصت 40 مليار دولار للمشروع، بالإضافة إلى تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بقيمة 100 مليار دولار في نوفمبر 2014.

مع تزايد دور الصين في المنطقة، يصبح استثمارها في البنية التحتية للطاقة للدول المجاورة أمرًا مهمًا، وتلعب موارد الطاقة في هذه المنطقة دورًا مهمًا في مشروع طريق الحزام والطريق، حيث تسعى الصين لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، كما يُشير هذا الاستثمار إلى الدور المتزايد للصين في الشؤون الإقليمية والعالمية، خاصة في مجال الطاقة والتجارة.[1]

[1] Ibid, 102.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن وجود موارد نفطية وغازية هائلة في بحر قزوين أثار تنافسًا بين القوى الدولية الرئيسية مثل روسيا، الولايات المتحدة، والصين، بالإضافة إلى تأثير إيران وتركيا، حيث يهدف كل طرف إلى السيطرة على مناطق الإنتاج ومسارات خطوط الأنابيب لنقل الطاقة إلى الأسواق العالمية، لتحقيق التفوق الاستراتيجي ومنع المنافسين من الحصول على مزايا جيواستراتيجية.

تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في المنطقة مع الصين وإيران، من خلال عرقلة مشاريع الطاقة الغربية ومنع تنويع إمدادات الاتحاد الأوروبي، و بدورها تسعى الولايات المتحدة لتغيير المنظور في المنطقة، بمساعي للحد من النفوذ الروسي والتوغل الصيني والطموح الإيراني، بينما إيران وتركيا تسعيان لتعزيز مواقعهما الجيوسياسية وتحسين الأمن في المنطقة، في حين يسعى الاتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة للتخلص من التبعية لروسيا، أما الصين تسعى لتأسيس هياكل جديدة للتعاون لتأمين احتياجاتها الطاقوية وتحديد مسارات بديلة للنقل عبر البر وتجنب الاعتماد الكامل على الطرق البحرية.

يتضح أن زيادة التنافس بين القوى الدولية يؤثر على المنطقة، مما يعكسه استقطاب وتحالفات إقليمية وزيادة الإنفاق العسكري لدول المنطقة، وبسبب الظروف القائمة لن تتردد القوى المتنافسة في التصعيد لتحقيق مصالحها الجيواستراتيجية في بحر قزوين.

الخاتمة

الخاتمة:

ركزت هذه الدراسة على قضية تصدرت المشهد العالمي في العقدين الأخيرين، وهي التنافس الدولي على الطاقة في منطقة بحر قزوين، بدأت الدراسة بمحاولة تقديم إطار مفاهيمي نظري عام لظاهرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة والأمن الطاقوي كعامل مؤثر في السياسة الخارجية للدول وركزت على تعقيدات تحديده وتأثيره على العلاقات الدولية، كما أظهرت تطور مفهومه ومستقبله المحتمل، من خلال التطرق الى منطقة بحر قزوين الغنية بالطاقة، و كيف اصبحت محورًا للمنافسة الجيوسياسية بين القوى الدولية الكبرى، بهدف تحقيق المزيد من النفوذ الاقتصادي والسياسي ، حيث تلعب كل من روسيا، الولايات المتحدة الامريكية ، الصين، و الاتحاد الاوروبي بالاضافة الى ايران و تركيا أدوارًا استراتيجية في تشكيل الوضع الجيوسياسي في تلك المنطقة، كما تظهر تداعيات هذا التنافس من عسكرة المنطقة و نشوب صراعات اقليمية ، بالاضافة الى بروز أقطاب و تحالفات اقليمية و دولية كنتيجة لاستخدام القوى المتنافسة لأدواتها الجيوسياسية في سبيل تحقيق أمنها الطاقوي و أهدافها الجيواستراتيجية في المنطقة .

أظهرت الدراسة أن منطقة بحر قزوين تشهد تنافسًا حادًا ضمن ما يطلق عليه "اللعبة الجيوسياسية الكبرى الجديدة"، والتي تتركز حول النفط والغاز الطبيعي. هذا التنافس له جانبان رئيسيان: الأول يتمثل في السيطرة على إنتاج النفط والغاز، والثاني هو التحكم في خطوط الأنابيب التي ستنقل هذه الموارد إلى الأسواق الاستهلاكية ، و لكون الدول المنتجة : كازاخستان ، أذربيجان وتركمانستان دولاً حبيسة، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الدول المجاورة كمنافذ للوصول إلى أسواق الاستهلاك الدولية، لذلك فإن خطوط أنابيب نقل الطاقة تُعد مؤشرًا مهمًا لفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة، وكذلك الدول التي تعبرها هذه الخطوط، فمن خلال هذه الشبكة من الخطوط، تتشكل توازنات في العلاقات الدولية، تتراوح بين التعاون والتنافس وأشكال أخرى من التفاعلات المتنوعة بينهم، و حيث أن هذه الخطوط تنقل السلعة الاستراتيجية العالمية "النفط و الغاز الطبيعي"،فان تتبع مساراتها الجغرافية يكشف لنا واقع العلاقات السياسية بين الدول المنتجة للطاقة وهي غالبًا دول نامية، والدول المستهلكة التي عادة ما تكون دولًا متقدمة صناعيًا، وبينهما تقع دول العبور التي تمر عبرها خطوط الأنابيب، حيث تلعب انابيب نقل الطاقة دورًا محوريًا في هذه الشبكة الاقتصادية والجيوسياسية من التفاعلات.

استنتاجات:

1. أسهمت الاكتشافات المتعلقة بمصادر الطاقة في بحر قزوين بشكل كبير في تصاعد الخلافات الجيوسياسية بين الدول المشاطئة له، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع الثروات البحرية وتحديد الوضع القانوني للمنطقة. وقد أدت التباينات في الرؤى السياسية وتقاطع المصالح الاقتصادية إلى خلق بيئة ملائمة لتدخلات القوى الدولية والإقليمية، التي تسعى لبسط نفوذها وفرض هيمنتها الجيوسياسية في المنطقة بهدف السيطرة على منابع ثرواتها الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، وخطوط نقلها من بحر قزوين إلى الأسواق الاستهلاكية.

2. تعتبر روسيا منطقة بحر قزوين جزءًا من مجالها الحيوي وأحد أقاليم الاتحاد السوفياتي السابقة ولذلك سعت إلى ترسيخ نفوذها الجيوسياسي وضمان بقاء الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى تابعة لها اقتصاديًا وموالية لها سياسيًا. وقد اعتمدت موسكو على تعزيز دور شركاتها النفطية للهيمنة على حقول النفط والغاز، والتحكم الاستراتيجي في شبكة الأنابيب لنقل النفط والغاز إلى الأسواق الدولية، كما كثفت جهودها لعرقلة أي مشاريع غربية تهدف إلى إنشاء خطوط أنابيب لنقل الطاقة من بحر قزوين تتجاوز الأراضي الروسية، وذلك من أجل الحفاظ على ميزان القوى لصالحها وضمان استمرار نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي في منطقة بحر قزوين.

3. تعد الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأكبر والأقوى في المنافسة مع روسيا في منطقة بحر قزوين، حيث اعتمدت استراتيجية شاملة تضمنت أبعادًا سياسية واقتصادية وعسكرية، تهدف إلى تقليص النفوذ الروسي في المنطقة وفرض حصار عسكري على إيران ومنع التغلغل الصيني، من خلال تشكيل تحالفات مع دول المنطقة و دول الجوار خاصة تركيا، وفتح مسارات ومنافذ جيواستراتيجية جديدة لنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية تتجاوز الاراضي الروسية ويُعد مشروع خط أنابيب "باكو – تبليسي – جيهان" محورياً في هذه الاستراتيجية، إذ يهدف إلى كسر الهيمنة الروسية على تصدير الطاقة إلى أوروبا .

4. إن التحالف الأمريكي التركي في مجال الطاقة قد أسهم في خلق فرص ورهانات جيواقتصادية مهمة لتركيا، حيث عزز دورها كممر استراتيجي للطاقة ومنحها موقعاً محورياً في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، بما يتماشى مع المصالح الجيوسياسية الأمريكية.

5. تسعى إيران بصفتها دولة مشاطئة لبحر قزوين، والتي كانت تتقاسم حدوده وثرواته مع الاتحاد السوفياتي سابقًا، إلى تعزيز نفوذها الجيوسياسي في المنطقة، مستفيدةً من هشاشة الدول المستقلة حديثًا ذات الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة، حيث تهدف إيران إلى أن تصبح دولة ممر استراتيجية لتصدير الطاقة، وتسعى لتحقيق ذلك عبر مقايضة نفط وغاز بحر قزوين بنفطها وغازها الخاص، وتصدير هذه الموارد عبر موانئ الخليج إلى الأسواق الدولية، غير أن هذا التوجه الإيراني دفع الولايات المتحدة إلى محاولة تقييد نفوذ إيران في المنطقة، بفرض عقوبات سياسية واقتصادية ضمن إطار برنامجها النووي، في مسعى لعزلها عن محيطها الإقليمي الآسيوي.

6. تسعى الصين بحكم قربها الجغرافي من دول بحر قزوين إلى استغلال احتياطيات النفط والغاز في المنطقة لتلبية الطلب الداخلي المتزايد على الطاقة، حيث تستخدم قوتها الذكية كأداة رئيسية في سياستها الخارجية، مستثمرةً بشكل مكثف في البنية التحتية، وخاصة مشاريع أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين، كما تسعى إلى إحياء طريق الحرير التقليدي كاستراتيجية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي عبر تقوية حضورها الاقتصادي والتجاري دون اللجوء إلى القوة العسكرية، كما ترى الصين في التواجد الأمريكي في المنطقة تهديدًا لمصالحها، لذلك تعمل ضمن تحالفها مع روسيا وإيران، وضمن إطار منظمة شانغهاي، لمنع التغلغل الأمريكي في منطقة بحر قزوين.

7. يهدف التقارب الروسي–الإيراني إلى إنهاء العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران وتعزيز حضور روسيا على الساحة السياسية العالمية، ومنحها نفوذًا أكبر في القضايا الدولية. كما يسعى هذا التقارب إلى مواجهة التغلغل الأمريكي والحد من التأثير التركي المدعوم من الغرب في المنطقة، في المقابل تعتمد استراتيجية الولايات المتحدة على أذربيجان وتركيا كحليفين استراتيجيين لمواجهة هذا التقارب وكسر التحالف بين روسيا وإيران، والتصدي لنفوذهما المتزايد، وذلك حفاظًا على المصالح الأمريكية في المنطقة.

8. إن التنافس الدولي في منطقة بحر قزوين لا يقتصر على السيطرة على مصادر الطاقة فقط بل يمتد ليشمل التحكم في خطوط ومسارات نقل الطاقة إلى الأسواق الدولية، فيما يُعرف بـ"حرب الأنابيب"، هذا يجعل التحكم في البنية التحتية للطاقة أمرًا بالغ الأهمية، ويفوق أحيانًا أهمية مصادر الطاقة نفسها، وتدرك روسيا أهمية الطاقة كوسيلة للتأثير الجيواستراتيجي، لذلك تستخدمها في صراعاتها الجيوسياسية مع الغرب، في المقابل تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الحزام النفطي العالمي الممتد من المغرب العربي إلى بحر قزوين مرورًا بالخليج العربي، هذا يُظهر أن من

يتحكم في مصادر الطاقة ومسارات نقلها يتحكم في التوازنات الجيواقتصادية الدولية، وبالتالي يمكنه السيطرة على العالم.

9. إن تنافس القوى الدولية والإقليمية من أجل السيطرة على مناطق الإنتاج الطاقوي ومسارات نقلها في بحر قزوين، يزيد من حدة التوترات الجيوسياسية في المنطقة ويعقد الوضع السياسي والاقتصادي، بالمقابل يمكن للتعاون أن يعزز من فرص الازدهار والاستقرار، ويقلل من التوترات الجيوسياسية والصراعات في منطقة بحر قزوين.

توصيات:

1. يتطلب حل المشكلات الجيوسياسية المرتبطة ببحر قزوين تحقيق التعاون الاقليمي واعتماد سياسة المصالح المتبادلة، عبر التوقيع على اتفاقيات شراكة وتعاون بين الدول المتاخمة له، مع التركيز على المصلحة العامة، وتجنب الأطماع والمصالح الفردية حفاظا للأمن والاستقرارو الحد من التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة.

2. يتعين تعزيز التعاون بين روسيا وإيران في مشاريع مشتركة في بحر قزوين، وذلك لتصدي للتدخلات الخارجية المحتملة، خاصة مع توقعات بحدوث صراعات جيوسياسية في المنطقة في المستقبل.

3. يجب على الدول المشاطئة لبحر قزوين العمل معًا على تطوير إطار قانوني مشترك للمنطقة وتعزيز التعاون المشترك، وتحديد مصير موارد الطاقة والمواطن البحرية بطريقة متوازنة وعادلة وتكثيف جهودها في تطوير البنية التحتية لنقل وتصدير الطاقة، وتحقيق الاستقلالية الطاقوية، مما يقلل من تأثير التدخلات الخارجية، ويعزز الأمن الاقتصادي والسياسي للمنطقة، لأن تأمين مشاريع أنابيب نقل الطاقة في اسواق الاستهلاك الدولية يتطلب توافقًا سياسيًا بين تلك الدول، والذي يشكل عامل نجاحها.

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ باللغة العربية

- **الكتب:**

1- طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

2- عبد الرحمان أسامة، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي، دار زهور المعرفة و البركة للنشر والتوزيع، 2014.

3- بيليس جون وسميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي مركز الخليج للأبحاث، 2004.

4- مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.

5- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث11 سبتمبر2001، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.

6- ابو جودة المقدم الياس، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.

7- محمد الدويري فايز ، الامن الوطني، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع ، 2012.

8- مصباح عامر، المنظورات الاستـراتيجية في بناء الأمـن، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2013 .

9- كرمني بلقاسم ، العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي، المغرب: مطبعة فضالة.

10- النقرش عبد المطلب ، الطاقة مفاهيمها، أنواعها مصادرها، الأردن: مديرية التخطيط، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2005.

11- عرفة محمد خديجة، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، الرياض : جامعة محمد نايف للعلوم الأمنية ،2014.

12- عبد الغني العقاد أنور ، محمد عبد الحميد الحمادي، الجغرافية الاقتصادية وموارد الطاقة والموارد المعدنية، الرياض: دار المريخ.

13- مون لودفيك ، الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل تر : عبود مالك، المملكة العربية السعودية: دار المؤلف،2014.

14- عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

15- وزير أوجلو نجات ، التحديات البيئية وعصر ما بعد الوقود الأحفوري في المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2006.

16- عبد العاطي عمرو ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، بيروت: المركز العربي للأبحاث، ،سبتمبر 2014.

17- جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 1986.

18- قادري حسين ، النزاعات الدولية : دراسة و تحليل ، الجزائر: منشورات خير جليس 2007 .

19- بوقارة حسين ، تحليل النزاعات الدولية ، الجزائر : دار هومة، 2008.

20- أبو عامر علاء ، العلاقات الدولية ، عمان: دار الشروق للنشر 2004.

21- محمد بلعيشة و أخرون ، الاهمية الجيوسياسية للقارة الاسيوية في السياسة الدولية ، برلين : المركز الديمقراطي العربي،2018.

22- فارس الهيتي صبري ، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيو بوليتكس، لبنان: دار الفكر، 2002.

23- عبد الكريم احمد ، الجغرافيا والجغرافيا الإستراتجية ، دمشق: دار الأهالي ،1998.

24- صالح مجيد دياري ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2010.

25- عباس أحمد النداوي خضير ، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض قزوين، المملكة الهاشمية الأردنية، منشورات دجلة ، 2014.

26- إيمان محمود إبراهيم ، الصراع الإقليمي و الدولي حول بترول منطقة بحر قزوين ، القاهرة: دار الأحمدي للنشر ،2006.

27- السيد الشيخ لطفي ، الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006.

28- عبد القادر احمد محمد ، الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي بين الماضى والحاضر القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1999.

29- حرب محمد ، الاسلام في أسيا الوسطى و البلقان، بيروت –لبنان: دار البشائر الاسلامية، ط2، 1995.

30- أحمد سلطان سعيد ، محنة المسلمين في أسيا الوسطى و القوقاز : الواقع و التاريخ ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2005.

31- غيريس محمد ، معجم البلدان العالم أخر التطورات السياسية واحدث البيانات الإحصائية، القاهرة: الدار الثقافية للنشر،2001.

32- الشيخ نورهان ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1998.

33- ضاري سرحان حمداني ، سياسية إيران اتجاه دول الجوار، العربي للنشر والتوزيع، 2012 .

34- احمد الساكني جعفر ، الوجيز في الجيولوجيا النفطية للعراق والشرق الأوسط، كركوك : مطابع شركة نفط الشمال 1992.

35- حسنين جودة جودة و أحمد هارون علي ، جغرافيا الدول الإسلامية ،الإسكندرية: 1999.

36- النفادي سعد الدين ، جيولوجيا البترول ، جامعة أسيوط: 1961.

37- الزوكة محمد خميس ، آسيا: دراسة في الجغرافيا الإقليمية ،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

38- جليلي محمد رضا و كيلز تيري ، جيوسياسية آسيا الوسطى تر. على مقلد، القاهرة: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2002.

39- روسكاس لورنت ، تنمية نفط قزوين: نظرة عامة ، في كتاب: مصادر الطاقة في بحر قزوين: الإنعكاسات على منطقة الخليج العربي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

40- سيبيل لوبيز فيليب ، جيوبوليتيك البترول ، تر . صلاح نيوف ، ب د ن .

41- دسوقي كسبة مصطفى ، ثروات آسيا الوسطى قزوين من البترول والغاز، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية.

42- أحمد النداوي خضير عباس ، الاستراتيجية النفطية الامريكية في دول بحر قزوين، عمان : دار دجلة، 2014.

43- مانكوف جفري ، أمن الطاقة الأوراسية دراسات عالمية، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

44- داود أوغلو أحمد ، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر . محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010.

45- طالبان أحمد رشيد ، الإسلام والنفط واللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى ، تر . نضال بغدادي، دمشق : دار الراني للدراسات والترجمة والنشر، 2004 .

46- بريجنسكي زيبيغنيو ، رقعة الشطرنج الكبرى، التفوق الأمريكي وضرورته الجيوسياسية الملحة، دمشق: منشورات دار علاء الدين، الطبعة التاسعة عام 2015.

47- عرفات إبراهيم ، "آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية يناير، 2007.

48- عبد الرحمن العبيدي محمد ، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز : دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991-2008، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

49- خالد الفاضي جمال و آخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية، المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

- **<u>الدوريات و المجلات :</u>**

1- عبد الله الحربي سليمان ، "مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ،(2008).

2- رهبان عبد الرؤوف ، "الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة –دراسة في جغرافية الطاقة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1 و2، (2011).

3- مخلفي أمينة ، "النفط والطاقة البديلة المتجددة" ، مجلة الباحث، العدد 09 ، الجزائر(2011).

4- عبدالخالق محمد شالأو ، نجدت صبري عقراوي، "علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية"، مجلة زانست العلمية ، العدد 4 (2019).

5- سوزي رشاد ، " أمن الطاقة و محاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي " ، مجلة كلية السياسية و الاقتصاد، العدد13.

6- عبد الرزاق بوزيدي ، "الحدود المفاهيمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 02 ، المجلد 21 ، (2021).

7- بوسنان سفيان ، "جغرافيا آسيا الوسطى واهميتها في الفكر الجيو بوليتكي"، المجلة الجزائرية لدراسات السياسية ، مجلد 3، عدد، 6،(2016).

8- عمار جمال ، "التنافس الإيراني التركي في أسيا الوسطى "، مجلة شؤون شرق الأوسط، العدد84(أوت 1998).

9- ربيع الخيري نوار ، " الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات أسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية والاهتمامات الدولية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 22، (2012).

10- مخيمر أسامة ، " الطاقة والعلاقات الروسية مع أسيا "، مجلة السياسية الدولية، العدد 170 (2007).

11- مجتهد زاده بيروز ، " النظام القانوني لبحر قزوين صورة للجغرافيا السياسية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 109 (2003).

12- محمد قاسم محي الدين ، "الوضع القانوني لبحر قزوين: دراسة في الأنظمة القانونية البديلة"، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، المجلد 58 العدد 58 (السنة 2002).

13- عبد الرضا نبيل جعفر ،"الأهمية النفطية لبحر قزوين"، مجلة دراسات إيرانية، العدد 15 (مارس 2012).

14- بوسنان سفيان ، "جغرافية آسيا الوسطى وأهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد 2 (2016).

15- عامر شيماء ، "التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين- السياسات الروسية والإيرانية"، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 4 ، (جوان 2017).

- **<u>الرسائل و الأطروحات :</u>**

1- زغبي نبيل ، الشريف بقة، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 – 2012.

2- دندن عبد القادر ،"الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى جنوب شرق آسيا" ،أطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة ،2012-2014.

3- قاسي فوزية ، "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب :منطق الأمننة في الساحل الإفريقي" ، رسالة ماجستير، جامعة وهران ، 2012-2013.

4- محمود صبري صيدم محمد ،" دور النفط في السياسة الخارجية الصينية" ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر غزة، 2014.

5- تراكة جمال ، "النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين" اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3 ، 2013.

6- بغيلة أنيس ، رضوان بوالغبرة، "صراع الطاقة في بحر قزوين"، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2017.

7- بلاهدة حنان ، "اهمية النفط في رسم سياسة إيران الخارجية في بحر قزوين بعد أحداث 11-09-2001 "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03 ، ديسمبر 2012.

8- فلاح عودة العضايلية عبد الله ،" التنافس الدولي في أسيا الوسطى"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط 2011.

9- تراكة جمال ،" التنافس الدولي و الإقليمي والعالمي في قزوين"،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2009.

10- العربي خديجة ، "السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2014 .

11- رابح العيد دخسينة، "نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية دراسة في الأسس النظرية والمؤسسات السياسية"،(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008)، ص45.

12- محمد خليل بيضون فاتنة ، "مواقف السياسية الخارجية الإيرانية اتجاه الجوار الشرقي في الفترة 1991-2001م"، رسالة ماجستير جامعة بير زيت فلسطين، 2014.

13- داهل ابراهيم ،" الدور الجيوبوليتيكي لروسيا في بحر قزوين و تداعياته على الأمن الاقليمي للمنطقة منذ 1991". أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائرة 03 ، 2022-2021.

14- بوريب وردة ، "البعد النفطي في التنافس الدولي على منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة ". مذكرة ماستر ، جامعة جيجل ، 2014-2015.

15- ناصر عبد الحسين حسين ، " التنافس الأمريكي الروسي في منطقة آسيا الوسطى "، أطروحة دكتوراه ، جامعة بيروت العربية 2016.

16- عرفة خديجة ،"أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2012.

17- بودور ياسر، عيساني سعد الدين ، " نقل الطاقة من بحر قزوين الى الاسواق الدولية : دراسة في الابعاد و الرهانات الجيواستراتيجية" ، مذكرة ماستر ، جامعة جيجل ،2017.

18- بوسنان سفيان ،" التنافس الروسي – الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى لفترة ما بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2017 .

- **التقارير :**

1- تقرير الامين العام السنوي التاسع و الاربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول, أوابك , 2023 .

- **مواقع الأنترنيت :**

1- خليل أستاذ حسين " مفهوم الأمن الدولي " اطلع عليه بتاريخ 2024/03/02 ، http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

2- حسين زكريا " تغير مفهوم الأمن " اطلع عليه بتاريخ 2024/03/12 ، www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

3- حسين باكير علي ، "تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجا" ، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، تاريخ الاطلاع 2024/02/11 من الموقع: http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports06/2014/

4- الجبوري صفاء حسين علي ، " الصراع الروسي – الأمريكي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية "، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1 ، تاريخ الاطلاع : 2024/03/21.: https://political-encyclopedia.org/library/483

5- نهى محي عبد السلام ، "جمهورية تركمانستان"، تاريخ الاطلاع 2024/02/24، على الموقع الكتروني:http://asiaalwsta.com/?reqp=1&reqr=nzcdYaEvLaE5pv5jLab

6- رضا باييف تورال ، " حيدر علييف... الزعيم القومي لأذربيجان "، صحيفة الرأي، العدد 13765، الموقع الكتروني: http://www.alraimedia.com/ar/article

7- حسن خليل ، "المضمر والمعلن في اتفاقية بحر قزوين " ، تاريخ الاطلاع 2024/01/20 على الموقع :http://www.middle-east-online.com

8- "مياه مضطربة ومحيط غير مستقر : معاهدة أكتاو حول قضية بحر قزوين المستمرة في إيران"، تاريخ الاطلاع 2024/03/12 على الموقع : https://www.kfcris.com

9- جعفر عبد الرضا نبيل ، "الاهمية النفطية لبحر قزوين "، الحوار المتمدن العدد 3601 ، تاريخ الاطلاع 2024/01/13 : https://www.ahewar.org

10- عبد العاطي محمد ، "ناغورنو كا ارباخ: جذور الصراع وعوائق التسوية"، تاريخ التصفح: 2024/05/19،على الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net/specialfiles

❖ References in a foreign language

- **Books:**

1- Gérard Cornu , Vocabulaire Juridique , Association Henri Capitant , 2018.
2- zbignew berzezinski ، the grand chess brod primcy and is geostegic impreatives bocic book new 1 yourk1997.
3- khalova Orazov, Economic Reforms and macro-Economic policy in Turkmenistan Russian and East European finance and trade, (volume 1035, 5 Number, 1999).
4- Sunita meena , pipleline politics in the Caspian sea, review of research vol 7, issue 4, January 2018.
5- Omid Shokri Kalehsar,US Energy Diplomacy in the Caspian Sea Basin Changing Trends Since 2001,(Washington, DC, USA George Mason University Fairfax, VI.
6- Karen smith stegen and julia kusznir, "outcomes and strategies in the New Great Game : china and the Caspian states emerge as winners", journal of Eurasian studies6(2015) .
7- Major J.D. Marshall, Bolood for oil,is the Caspian sea a future area of international conflict, master of defence studies, Canadian forces college 2012-2013.
8- Azad Garibov," Militarization of the Caspian Sea:Naval Arms Race and Conflicting Interests", In The Caspian Sea Chessboard.
9- Amir Mohammad Moghani a and Abbas Maleki, "China's energy diplomacy in the Caspian Basin and its impact on the energy security of Europe", Energy Reports,Volume 11, June 2024.
10- Edward W. Walker, "the Crisis in Chechinya", Center for Slavic and East European Studies, Vol. 12, N°52, 1995.

- **Theses :**

1- Ansar Jami, "Caspian sea region : great powers 'cooperation", (A Thesis of Doctorate, university Islamabad, Pakistan 2020).

- **Websites:**

1- " Overview of oil and natural gas in the Caspian Sea region.US energy information administration, August 26, 2013, visited: 10/05/2024, at: https://www.eia.gov/international/content/analysis/regions of interest/caspian_sea.
2- Khayal Iskandarov Ibrahim,"Caspian region: geopolitical arena clash of interests and energy security" civitas et lex , January 2021, URL : https://www.researchgate.net/publication/348310105
3- Shirin Akiner, Caspian politics, energy and security, (London : Rout Ledge Curzon ,2004),p2.
4- The World Bank Data visited : 17/05/2024 at : https://data.worldbank.org/
5- https://www.worldatlas.comlakes/caspian-sea.html
6- Baku Pipelines by Thomas Bloomberg Own Work,‖ Licensed under CC BY-SA 3.0 via Wikimedia Commons,
7- Le Monde Diplomatique, "Pipeline Chess Across the Black Sea," last accessed 19/05/2024, http://mondediplo.com/blogs/pipeline-chess-across-the-black-sea.
8- R. Stokes, Why upcoming convention will not solve Trans-Caspian Pipeline problem, May 22, 2018, https://bit.ly/2D4NkC2.
9- Michel Chossudovsky, ―The Eurasian Corridor: Pipeline Geopolitics and the New Cold War,‖ Global Research ,Centre for Research on Globalization, August 22 (2008): 2008.
10- Onur Cobanli, An Application of Cooperative Game Theory (HumboldtUniversität zu Berlin: Wirtschaftswissenschaftliche Fakultät, 2015.
11- Katinka Barysch, ―Should the Nabucco Pipeline Project Be Shelved?, Centre for European Reform, 2010.

- **Reports**

1- Bp Statistical Review of World Energy 71st edition 2022.

الفهرس

الفهرس

مقدمة 01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة 12
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 13
المطلب الأول: تأسيس مفهومي لأمن الطاقة 13
المطلب الثاني: مفهوم التنافس وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة 25
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة 28
المطلب الاول: أمن الطاقة من منظار العلاقات الدولية 28
المطلب الثاني: مكانة منطقة بحر قزوين في نظريات الجيوبوليتيك 31
الفصل الثاني: مكانة منطقة بحر قزوين ضمن معادلة الطاقة 38
المبحث الأول: منطقة بحر قزوين من منظور الجغرافيا السياسية 39
المطلب الأول: جغرافيا وتاريخ منطقة بحر قزوين 39
المطلب الثاني: الدول المشاطئة لبحر قزوين وأوضاعها 44
المطلب الثالث: حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين 54
المبحث الثاني: اشكالية الوضع القانوني لبحر قزوين 61
المطلب الأول: الوضع القانوني لبحر قزوين 62
المطلب الثاني: مواقف دول بحر قزوين حول الصيغة القانونية 65
المطلب الثالث: النظام القانوني لبحر قزوين في ظل اتفاقية أكتاو12 أوت 2018 69
المبحث الثالث: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة بحر قزوين 71
المطلب الأول: القدرات الطاقوية لمنطقة بحر قزوين 71
المطلب الثاني: خصوصيات وامكانيات دول بحر قزوين 77
المطلب الثالث: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة بحر قزوين 81
الفصل الثالث: تنافس القوى الدولية على مسارات نقل الطاقة في بحر قزوين 89
المبحث الأول: مسارات أنابيب نقل الطاقة من بحر قزوين 90
المطلب الأول: المساران الشمالي والجنوبي لنقل الطاقة 90
المطلب الثاني: المساران الغربي والشرقي لنقل الطاقة 94
المطلب الثالث: المسار الجنوبي الشرقي لنقل الطاقة 103

المبحث الثاني: قوى التنافس على خطوط نقل الطاقة في بحر قزوين 105
النطلب الأول: التواجد الامريكي والاوروبي في منطقة بحر قزوين 105
المطلب الثاني: مسألة الطاقة في بحر قزوين من منظار روسيا الاتحادية والصين..... 114
المطلب الثالث: رؤية إيران وتركيا لمسألة الطاقة في بحر قزوين 122
المبحث الثالث: تداعيات التنافس الدولي في منطقة بحر قزوين 126
المطلب الأول: عسكرة منطقة بحر قزوين..... 126
المطلب الثاني: الصراعات في منطقة بحر قزوين..... 129
المطلب الثالث: بروز الأقطاب والتحالفات حول منطقة بحر قزوين..... 133
الخاتمة 141
المصادر والمراجع. 146
الفهرس 156
قائمة الجداول والخرائط 160

قائمة الجداول و الخرائط

قائمة الجداول والخرائط

الجداول:

جدول رقم (01): يبين حصة كل بلد في حالة استعمال الخط الوسيط 69

جدول رقم (02): يوضح احتياطيات النفط للدول المطلة على بحر قزوين

من 2018 الى 2022 (مليار برميل) 78

جدول رقم (03): احتياطيات الغاز الطبيعي للدول بحر قزوين

من 2018 الى 2022 (مليار م³) 79

جدول رقم (04): احتياطات النفط والغاز الطبيعي لدول حوض قزوين 2017 80

جدول رقم (05): إنتاج النفط لدول بحر قزوين من 2021/2014(ألف برميل يوميا) 80

جدول رقم (06): إنتاج الغاز الطبيعي لدول بحر قزوين من عام 2021/2014(مليار م³) 81

الخرائط:

خريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لبحر قزوين 44

خريطة رقم (02): حقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين 62

خريطة رقم (03): تقسيم بحر قزوين حسب اتفاقية أكتاو2018 74

خريطة رقم (04): خطوط انابيب نقل الطاقة من بحر قزوين 97

خريطة رقم (05): مسار خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان (BTC) 99

خريطة رقم (06): توضخ خط أنابيب باكو–تبليسي–أرضروم(BTE) 101

خريطة رقم (07): توضح خط أنابيب جنوب القوقاز(SCP) 102

خريطة رقم (08): طريق خط أنابيب عبر قزوين المقترح من تركمانستان إلى أذربيجان 104

خريطة رقم (09): توضح مخطط نظام النقل بين كازاخستان وبحر قزوين (KTCS) 105

خريطة رقم (10): توضح أجزاء خط انابيب كازاخستان– الصين (KCP) 107

خريطة رقم (11): توضح خط أنابيب تركمانستان–أفغانستان–باكستان–الهند(TAPI) 108

خريطة رقم (12): خطوط أنابيب رئيسية لدول بحر قزوين 109

خريطة رقم (13): خط أنابيب الغاز (TANAP) 117

خريطة رقم (14): المسار البري والبحري لمبادرة الحزام والطريق 143